الدكتور إبراهيم مهديد

القطاع الوهراني

ما بين 1850 و 1919

دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية



منشورات دار الأديب

إلى جمعية " الموحدية "
المحافظة على التراث و
الثقافة في مدينة ندرومة
وضواحيها .

ملتقى ندرومة 20/22/12/2002

د. مهديد ابراهيم
جامعة وهران
(قسم التاريخ)

الدكتور إبراهيم مهديد

القطاع الوهراني

ما بين 1850 و 1919

دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية

منشورات دار الأديب

منشورات دار الأديب
حي باهي اعمر السانيا وهران
الهاتف: 35 31 58 041
ردمك : 3633-2006
الإيداع القانوني : 6-05-793-9961

الإهـــداء

إلى الجزائر أرضا وحضارة،

وإلى الشعب الجزائري تضامنا ووئاما .

الدكتور إبراهيم مهديد

مختصرات

(ج): جزء

(ط): طبعة

(ص): صفحة

(م): مجلة

نش (نشرة) "….	Bull (Bulletin) « ……..
(صص) من صفحة...إلى صفحة...	p.p de la page à la page
سلسلة "هـ"	Série « H »
سلسلة "ج"	Série « J »
سلسلة "ن"	Série « N »
سلسلة "ر"	Série « R »
(أش.بر) الأشغال البرلمانية	Travaux -Les- parlementaires
(أش.بر.غ.ن) الأشغال البرلمالنية، .غرفة النواب	Chambre -La- des députés
(أش.بر،غ.ش)الأشغال البرلمالنية،غرفة الشيوخ	Sénat -Le-
(أ.ف) إفريقيا الفرنسية	(A.F) Afrique (L') Française
(أ.م.ب.بأكس) أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (فرنسا)	(C.A.O.M) Centre des Archives d'Outre-mer à Aix-en Provence
(ج.ر.ج) الجريدة الرسمية للجزائر	(J.O.A) Journal officiel de l'Algérie
(ج.ر.ف) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية	(J.O.R.F) Journal de la République Française
(ح.ع.ج) الحكومة العامة بالجزائر	(G.G) Gouvernement (Le) Général d'Algérie

(س.ع.ا.ع.و) سجل العقود الإدارية لعمالة وهران	(R.A.A.O) Recueil des Actes Administratifs du Département d'Oran
(م.ت.ح.و) مجلة التاريخ الحديث والمعاصر	(R.H.M.C) Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine
(م.ج.ع.ق.ا.س) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية	(R.A.S.J) Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques
(م.أ) المجلة الأهلية	(R.I) Revue -La- Indigène
(م.ت) المجلة التاريخية	(R.H) Revue (La) Historique
(م.ف.ع.س) المجلة الفرنسية للعلوم السياسية	(R.F.S.P) Revue Française des Sciences Politiques
(م.م.ع) مدلولات المجلس العام	(P.C.G) Publications (Les) du Conseil Général
(م.ح.ع) منشورات الحكومة العامة	(P.G.G.A) Publications (Les) du Gouvernement d'Algérie
(م.أ.و.و) مديرية الأرشيف بولاية وهران	(D.A.W.O) Direction -La- des Archives de la Wilaya d'Oran
(م.م) المفوضيات المالية	(D.F) Délégations (Les) Financières
(ن.ج.ج.ا.و) نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لعمالة وهران	(B.S.G.A.O) Bulletin (Le) de la Société Géographique et d'Archéologie de la Province d'Oran
(ن.م.ب.م.و) نشرة المجلس البلدي لمدينة وهران	(B.C.M.O) Bulletin du conseil Municipal d'Oran
(م.إ) المجلة الإفريقية	(R.A) Revue -La- Africaine
(أ.م) الأرشيف المغربي	(A.M) Archives -Les- Marocaines

مقدمة

إن حتمية التطور التاريخي التي عرفها المجتمع الجزائري مع عملية الاحتلال الفرنسي- الاستيطاني ومع تطبيق لقرارات مختلفة تعلقت بنزع الأراضي أحيانا والقيـــام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائـــل والعروش مثل قانـــون سيناتوس كونسلت (Sinatus-Consulte) لعام 1863، وقانون فارنييه (Warnier) عام 1873، وقوانين 1887 و1897، أدت كلها إلى تفكيك عرى الاتحادات القبلية القوية والعروش، وهي التي صمدت ضد ذلك الاحتلال بثوراتها وانتفاضاتها طيلة عقود القرن التاسع عشر.

ونتيجة هذا التطور التاريخي-الاقتصادي عانى المجتمع الريفي الجزائري تحت ضغط الأحداث. فهذه الانعكاسات الاجتماعية السلبية بانفجار العائلات وتفتيت القبائل أدى إلى تغيير في تنظيم الجزائريين الاجتماعي، كما افقد الأسر الأرستقراطية جل مقوماتها المادية مع تقلص دورها الأساسي التقليدي، الأمر الذي حد من تطورها، فاندثرت بعضها كليا وفقّرت بعضها.

فالتحقيق الرسمي الذي جرى خلال 1900-1910 والذي أنجر بناء على تعليمات الحاكم العام ليبين (Louis Lepine) عام 1898 عن الطبقة الأرستقراطية الجزائرية بمختلف شرائحها الإدارية والسياسية والدينية والاقتصادية من ملاك وتجار، أبرز مدى اندثار العائلات التقليدية الواسعة وانعدام الشروط الصحيحة لتطور الأرستقراطية القديمة. فإذا استثنيت تلك العائلات الدينية في الجنوب الجزائري فإن "الأرشيف والملفات الإدارية" لا تشير إلى ثراء وغنى فئة "الأجواد" و"الشرفاء" الذين فقدوا ملكية العقارات والأراضي. إلا أن بعض العائلات الكبيرة -والانتهازية- استطاعت أن

تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية كما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها.

إلا أن نتائج "تحقيق 1900-1910" أكدت من جهة ثانية ثبات ذلك الإطار التقليدي -نسبيا- بمحافظة العديد من العائلات على نفوذها وقوتها المادية ومكانتها الاجتماعية، برقيها وارتقائها الإداري والوظيفي - تدريجيا- حتى 1900، وهو عامل أساسي سيمكنها من تعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سيساعدها في المستقبل لتشكل قسما مهما من البرجوازية الريفية والحضرية.

فالتطور الذي عرفه المجتمع الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر وخلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين تمخض عن ولادة طبقة برجوازية ريفية جديدة (Néo-bourgeoisie terrienne) كواقع اجتماعي مهم استطاعت أن تستعيد قسما هاما من الأراضي التي ملكها المعمرون، كما خولت لها عمليات الشراء من جزائريين آخرين أن تتمركز عقاريا وسط المجتمع الجزائري كله. أما برجوازية المدن -ونقر بمجازية هذا الاستعمال أثناء التطرق إلى المجتمع الجزائري الحديث، قبيل الحرب العالمية الأولى- فتمثلت في بروز وتطور نواة طبقة مالكة في المدن المتوسطة والكبرى كوهران وتلمسان ومستغانم، والعاصمة وقسنطينة.

فالهيسطوغرافية الفرنسية المبكرة (L'historiographie française) لمحت إلى وجود طبقة وسطى ذات قاعدة اقتصادية متينة داخل "البنية الاجتماعية المسلمة" من مثقفين وإداريين وغيرهم وخصوصا أولئك الريفيين المرفهين ماديا والوافدين إلى المدن والذين "تبرجزوا" خلال فترة امتدت إلى عام 1914. كما أصبحت بعض الفئات الاجتماعية الثرية في المدن قادرة على البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة مع بداية القرن، فحافظت -دائما- على قاعدتها العقارية التقليدية المتمثلة في ملكية الأرض، إذ استطاعت أن تتحول إلى برجوازنية تجارية وبرجوازية أعمال في غالبية الأمر وبصورة أخف كبرجوازية صناعية.

أما الشريحة الأخرى من برجوازية المدن فتتمثل في اولئك المثقفين الجزائريين من أساتذة ونواب وإداريين، وهي شريحة متميزة من ناحية ثرائها وملكيتها ونمط نشاطها الاجتماعي والسياسي لعبت دورها في إيجابية واسعة طيلة العقود الممتدة من 1900 وحتى 1940.

تميزت البيئة الثقافية الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الغرب الجزائري -على غرار المناطق الأخرى من الوطن- بدأبة المجتمع نحو تثقيف نشأته في المدارس القرآنية الحرة كالكتاتيب وإلى جانب المسجد والزاوية، رغم المضايقات والإجراءات التعسفية ضد أصحابها من طرف السلطات الاستعمارية، قصد التقليل في نشاطها وتأثيرها على السكان الجزائريين، هؤلاء الذين وجدوا فيها متنفسهم الوحيد لتعلم لغتهم العربية والتفقه في دينهم الإسلامي.

ما من شك أن البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفه الجزائريون في عمالة وهران قد تأثرت ملامحها بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي وديني ولغوي وفكري. فالتاريخ الثقافي في الغرب الجزائري يشيد في النهاية بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر وتيهرت وبطيوة وغيرها. ويجب أن نراعي منهجيا في هذا الصدد دراسة التواصل والاتصال الثقافي في المجتمع الجزائري وواقعه لاحقا داخل المناخ الوطني مع ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية وتطورها.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وحلول 1900 قادت حركة النهضة في الغرب الجزائري كلا من النخبة الوطنية التي كانت نتاج "التمدرس الفرنسي" رفقة الصنف الثاني من المثقفين المتشبع بالثقافة العربية الإسلامية أو مزدوجي اللغة، تمثل في عناصر وأطر واعية. وكان لوجود هذه الفئة الثانية من المثقفين داخل تلك النهضة نتائج حاسمة، تمثلت في خلق توازن في القوى السياسية داخل الحركة والنشاط السياسي في هذه المنطقة من الوطن.

فمدينة تلمسان مثلا كانت إلى ما بعد 1900 تقوم بدور هام "كعاصمة دينية في الجزائر"، كما استطاعت "مدرستها الإسلامية العليا" أن تُكَوِّن دفعات من الطلبة من ربوع القطاع الوهراني -ذلك ابتداء من 1848- متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية وملمة بالعلوم واللغة العربية ومبادئ القانون المدني والجنائي والإداري الفرنسي، وبازدواجية ثقافة ولغة هؤلاء الطلبة، فهم مطلعون على الحالة السيئة التي يوجد عليها المجتمع الجزائري رفقة تلك الشريحة المتميزة من الشبان الجزائريين خريجي المدرسة العربية-الفرنسية وأولئك المدرسين (Instituteurs) وأعوان المدرسين وبعض الطلاب الثانويين وبعض الجامعين والصناعيين.

استطاع الشباب الجزائري أن يخلق بيئة ثقافية-سياسية جديدة مع مطلع القرن الجديد سواء بمطالعتهم للصحف والمجلات الصادرة في الجزائر أو المسموح بدخولها من الخارج أو بنشاطاتهم داخل "الأندية" و"الجمعيات" التي يؤسسونها؛ الأمر الذي سيبلور أفكارهم ويصقل آراءهم وينظم اتجاهاتهم السياسية، أمام القضايا المختلفة التي يعاني منها الجزائريون؛ خصوصا بعدما عرف القطاع الوهراني وطنيا، تأسيس كل من صحيفة "المصباح" (جوان 1904) و"الحق الوهراني" (1911-1912) وهو المنبر الذي تحسس ولمس مشاكل ومصير طبقة الشعب السفلى وتميز -كما سنلمسه لاحقا- بخطه الوطني ومواقفه الصادقة في بعض القضايا المصيرية بالنسبة للمجتمع الجزائري مثل "التجنيد العسكري الإجباري" و"الحقوق السياسية" و"التجنيس".

ولتفهم حركة المثقفين الجزائريين المتعددة من محافظين (مثقفون ونواب تقليديون وعلماء مصلحون) وليبراليين (الشبان الجزائريون) تجب الإشارة إلى أحوال الجزائريين السياسية والاجتماعية والعقلية؛ ذلك أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية، ومن المساواة الاجتماعية والاقتصادية مع الكولون، كما أنهم كانوا يعيشون تحت قوانين اضطهادية ثقيلة وإجراءات تعسفية كادت أن توقع بهم الشلل.

فالأنتيليجانسيا المحافظة (أمثال سي لمحمد بن رحال وأبي بكر عبد السلام بن شعيب مع بعض النواب المرموقين من الغرب الجزائري) عارضت التغييرات التي تطرأ على المجتمع الجزائري، خوفا من دمجه، لكنهم يريدون التغيير الذي يتم داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائريين؛ لذلك نجدهم يرفضون التجنيس والتعليم الإجباري الفرنسي ويطالبون من فرنسا تنظيم المدارس العربية، واسترجاع العمل بالعدل الإسلامي بالنسبة للجزائريين مع طلب المساواة في الحقوق السياسية وهو ما قبلته أغلبية التيار الليبرالي.

فكلا القطبين عبرا عموما على اندفاعهما الوطني الكبير، أكثر من أي قوة سياسية أخرى عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة والجرائد باللغة العربية والفرنسية، مما جعلها تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين وتوعيتهم، وأكسبها ثانية ثقة الجماهير "المطلقة والرسمية". فانطلاقا من هذا فإن اندفاع "المطالب الأهلية" رافقت دائما كبريات الأحداث السياسية في الحياة الجزائرية خصوصا بين 1896 و1904.

إن السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن 20 خصوصا لم تأت بتحسن لحالة السكان المسلمين يستحق الذكر، بل عملت على توطيد وتدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمعمرين الأوربيين في الجزائر (استقلالية المفوضيات المالية عام 1900 مثلا). بالإضافة إلى ذلك هناك أحداث داخلية أخرى وخارجية (أحداث تونس، ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد إيطاليا في طرابلس الغرب) سببت حتما شعورا وتضامنا إسلاميين لدى الجزائريين، أي أن الجزائريين المثقفين سواء بالفرنسية أو العربية كان لديهم شعور تام بقضاياهم وبصفتهم شعبا مستعمرا في بلد مسلم. ففي بداية القرن وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان عدد المثقفين كاف للخروج من وضعهم الجامد وللتطوع في العمل بالصحافة للصراع ضد الواقع الاستعماري الاستيطاني في الجزائر.

اعتبر "الإسلام" بالنسبة للهوية الوطنية بين العوامل الجهوية التي جعلت المجتمع الجزائري أكثر تماسكا وأكثر مقاومة، إذ أنه شكل أداة

فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين. فخلال القرن التاسع عشر والعقود الأربعة التي تلته لم يفصل الجزائريون بين الإسلام كدين وبين العروبة كقومية، فمفهوم "الأمة المحمدية" من ناحية هو عامل ترابط بين الجزائريين أنفسهم، لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر وخالط كل صغيرة وكبيرة في الريف والبادية والمدينة من حياة الجزائريين. وهو عامل ترابط أيضا بين الجزائريين والعالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية.

وشمل تمسك الجزائريين بشخصيتهم العربية الإسلامية مظاهر مختلفة من الناحية الفكرية والاجتماعية والدينية بتأييد الحركات الإصلاحية السياسية والدينية إن وطنيا أو عربيا -تقاسم مآسي وتطلعات المغرب العربي (تونس، ليبيا ومراكش)- وإسلاميا، -دعوة "الجامعة الإسلامية" التي دعا لها جمال الدين الأفغاني والتي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني حتى 1908- أي تأييدهم لأي حزب أو جمعية أو تجمع سياسي وطني يأتي في المستقبل مثل حركة الجامعة الإسلامية وحركة محمد عبده الإصلاحية وحركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر ابتداء من 1918 أو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو تجمع "المؤتمر الإسلامي الجزائري (1936-1938) أو جمعية نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري "المصالي" لاحقا.

مدخل

السيطرة الاستعمارية والوضع الاجتماعي في الجزائر

1- المعطيات الاجتماعية الاقتصادية

يشكل القطاع الوهراني ذو الطابع الفلاحي والزراعي الكبير، عمالة الغرب الجزائري إلى جانب عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة ومنطقة الجنوب. ويتربع هذا القطاع على مساحة إجمالية تقدر بـــ6.780.034 هكتار، يحده من الجهة الغربية "وادي عطية" آخر بلاد "مسيردة" الحاجز بين أرضهم وأرض بني خالد، وهو بطن من قبيلة "بني زناسن" الموجودة شرق المغرب الأقصى(1)، إذ يميل هذا "الوادي" إلى الجهة الشرقية على مناصب واد "كيس" في أطراف أرض "أنكاد" وصولا إلى جبل "مديونة" مقابلا مدينة "وجدة"(2) المغربية وعمالتها. وتحده جنوبا جبال تلمسان مع الكتلة الجبلية المنحدرة لمليانة والونشريس، أما شرقا فهناك واد الشلف حتى المصب في عين كرمان وغليزان مع "الظهرة" والونشريس(3).

وأهم جزء داخل هذه الرقعة الجغرافية يتمثل في منطقة التل الموجودة بين البحر الأبيض المتوسط والسهول العالية السهبية حيث ترتكز كبريات السهول في الهضاب الصالحة لزراعة الحبوب المختلفة.

---

(1) محمد بن عبد القادر الجزائري، "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر"، الطبعة الثانية، دار اليقظة العربية، دمشق، 1964، ص14.

(2) محمد بن عبد القادر الجزائري، نفس المرجع.

(3) TINTHOIN (R), L'Oranie, sa géographie, son histoire et ses centres vitaux, ed Fouque, Oran, 1952, pp 9-13.

يضم القطاع الوهراني إداريا ستة دوائر رسمية(1) وهي دائرة وهران ودائرة مستغانم ودائرة معسكر ودائرة تلمسان ودائرة سيدي بلعباس وأخيرا دائرة تيارت (تيهرت). وتقسم هذه الدوائر كلها إلى 114 بلدية كاملة الصلاحية تغلب فيها الكثافة السكانية الأوربية وإلى 20 بلدية مختلطة، يتفوق فيها العنصر المسلم، وستة مراكز بلدية تسيّر وفق نظام "الجماعة"(2).

تميز القطاع الوهراني بنجاح السياسة الاستيطانية داخله بوفود الأوربيين، وعنصر الإسبان منهم خصوصا، وذلك بأعداد ضخمة عبر المراحل التاريخية الاستعمارية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين. ففي إحصاء مارس 1921 تصل المعطيات الديموغرافية لدى الأوربيين في الغرب الجزائري إلى 358.587 نسمة، بينما مثلت 292.950 في عمالة الجزائر و156.437 في عمالة قسنطينة؛ أما المعطيات الديمغرافية الخاصة بالمسلمين [الجزائريين] فقد ارتفعت إلى المليون نسمة(3).

ومن الناحية الاثنية-الاجتماعية، فإن القطاع الوهراني يتركب أساسا من ثلاثة عناصر بشرية مختلفة، المسلمين والأوربين واليهود. فبالنسبة

---

(1) Recensement de 1936.

(جدول رقم 1)

الدوائر	عدد البلديات الكاملة الصلاحية	عدد البلديات المختلطة
دائرة وهران	45 بلدية	بلديتان
دائرة معسكر	13 بلدية	4
دائرة مستغانم	26 بلدية	8
دائرة سيدي بلعباس	21 بلدية	بلديتان
دائرة تلمسان	9 بلدية	4
المجموع	144	20

(2) TINTHOIN (R), Op.cit, p40.

(3) Gasser (M.J). & Autres, Le livre d'or de l'oranie, édition l'Afrique du nord illustrée, Août 1925, p25.

للأوربيين إن عددهم قد تضاعف 350 مرة من 1833 إلى 1931 إلا أنه انخفض قليلا من بعد ذلك(1).

والتركيب الاثني الأوربي في الغرب الجزائري هو خليط من الفرنسيين واليهود (10% من المجموع) والإسبان الذين ارتكزوا في وهران بالخصوص، والذين هم موزعون كما يلي(2):

دائرة وهران: (45.420 إسباني)، ودائرة بلعباس: (9.331 إسباني)

ودائرة معسكر: (3.770 إسباني)، ودائرة مستغانم: (3.749 إسباني).

ودائرة تلمسان: (3.712 إسباني).

وقد طبع وجود هذا العنصر القوي سكان العمالة الأوربيين، بعاداته وثقافته وأثر في ذهنياتهم ونفسياتهم ووجه سلوكهم الاجتماعي والسياسي بصورة أوضح في فترات هامة من تاريخ المنطقة. أما العنصر اليهودي فهو مندمج بعمق في الحياة الاقتصادية العصرية، ويلعب دوره الكبير في تجارة الجملة والمهن الحرة (30% من الأطباء و30% من المعلمين في مدينة وهران) ونسبة منهم، هم تجار صغار، موظفون في التجارة، محاسبون، خياطون، موظفون وحرفيون. إنهم يحتلون 90% من الأحياء اليهودية في المدن الكبيرة، كوهران، تلمسان، ومعسكر.

وفيما يخص المعطيات الاجتماعية الجزائرية في القطاع الوهراني نجدها ترتبط على الأقل بشكلين أساسيين بديموغرافية المكان الجزائريين العامة في الجزائر، وهما سرعة نسبة النمو وتطوره ابتداء من عقد العشرينيات وظاهرة النزوح من الريف إلى المدن الكبرى؛ وهو ما اصطلح عليه بظاهرة "تعريب المدن" والريف معا؛ نظرا لتزايد حجم السكان وتدفق هجرات المسلمين بأعداد غير طبيعية، هذه الأعداد التي "ظلت هاجسا" عند الأوربيين والتي أخضعتهم لمنطق هذا الواقع وقبوله بمرارة.

---

(1) Département (Le) d'Oran, Encyclopédie d'outre-mer, mars 1955, n°35, p5.

(2) نتائج إحصاء 1936.

ظل تكاثر السكان المسلمين طبيعيا وجد مرتفع سواء في الأرياف أو المدن، في المناطق الشمالية أو الجنوبية. فالكثافة السكانية الإسلامية في البلديات المختلطة -أي في المناطق الريفية- تمثلت بـ 3.285.700 نسمة في 1906، وارتفعت إلى 3.790.670 في 1936، وبمعدل 15,3%. أما في البلديات الكاملة الصلاحية والتي تحوي كل المدن وعددا كبيرا من المراكز الاستيطانية فقد تطور من 1.329.590 إلى 1.780.600 في 1936، أي بمعدل 33,9%.

وبالنسبة للقطاع الوهراني فإن كثافة السكان المسلمين سترتفع إلى أزيد من مليون ونصف بعد الحرب العالمية الثانية (1.600.000(1)) عما كان عليه في عقد العشرينيات -مليون بالتقريب- رغم أثر الأزمات الاقتصادية-الاجتماعية الفعال في أوساط المسلمين في هذه الحقبة، إضافة إلى مخلفات قانون التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى والذي ضرب المنطقة بعمق كبقية المناطق الجزائرية الأخرى.

والجزائريون هم في معظمهم ريفيون، مزارعون ومربو ماشية (بمعدل 73% وحتى 95%و97% في البلديات المختلطة)(2). ورغم أن أعدادهم الحضرية تتزايد باستمرار، إلا أن أغلب الجزائريين ظلوا على وجه العموم مرتبطين بانشغالاتهم الفلاحية كملاك صغار أو فلاحين (أقل من 10 هكتارات لـ70% منهم)(3) أو كأجراء (18%) وفلاحين ومزارعي خضر أو حرفيين ريفيين.

بالإمكان أن نأخذ مدينة وهران من بين المدن الجزائرية التي عرفت التوسع العمراني والبشري الكبير مع بداية الثلاثينيات -وقبلها أيضا- بفضل الهجرات الداخلية، ونتيجة آثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بحيث أن هذه الهجرات تشجعت واتضحت كثيرا نتيجة توفر مناصب شغل في ميناء وهران، حيث ظلت الحركة التجارية قوية فيها،

---

(1) حسب نانتوان، "القطاع الوهراني..."، ص15.

(2) الموسوعة الشهيرة لما وراء البحار، مارس 1955، ص6.

(3) الموسوعة الشهيرة لما وراء البحار، نفس المصدر السابق.

وستصبح أول واهم ميناء على مستوى القطر الجزائري حده(1) عام 1900.

وظاهرة الهجرة هذه، داخلية كانت أم خارجية ستخلق هي الأخرى على مستوى كبريات المدن الجزائرية الساحلية منها خصوصا، ظاهرة نشأة الأحياء القصديرية حول الأحياء العمرانية المسلمة؛ فوهران مثلا ستشهد خلال الفترة المذكورة أحياء "سيد الحسني" و"مديوني" و"حي ليوتي" و"حي الحمري" و"صننيص" (Sananes)، وكارطو وغيرها(2).

والسكان الجزائريين على مستوى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة في القطاع الوهراني، يتوزعون على أنشطة كثيرة ومختلفة؛ 6,5% منهم عمال في ورشات صناعية، وعمال يدويون، وحمالون في الموانئ كوهران، مستغانم، آرزيو، بني صاف والغزوات، أما الحرفيون فيمثلون 4,3% ويوجدون بكثرة في أحياء المسلمين داخل المدن الكبرى، وبوجه أخص في تلمسان، مستغانم، ومعسكر، بينما التجار يمثلون 5%. أما معدل الموظفين فلا يتعدى 2,7%(3).

2- السيطرة الاستعمارية حتى 1900.

إن الحاكم العام بالجزائر هو رمز السيطرة الاستعمارية الفرنسية يشرف إداريا على المناطق الثلاث، منطقة الجزائر ومنطقة وهران ومنطقة قسنطينة. وعلى المستوى الإداري فقد انقسمت هذه المناطق – أو العمالات– إلى دوائر يتولاها ولاة (Préfets) ومساعدوهم داخل مجلس العمالة (Conseil Général)، وإذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة في الجزائر فإن هناك بعض المؤسسات والمصالح الحيوية التي ظلت مرتبطة

---

(1) Cf LESPES (R), **La population d'Oran de 1831 à nos jours**, Direction des Archives de la wilaya d'Oran (D.A.W.O), cote n° 1451, p7.
(2) Cf WEILLER (H), **Prolétariat musulman et problèmes sociaux à Oran**. S.L 1945, 37 pages dactylographiées (D.A.W.O, côte B59).
(3) راجع الموسوعة المشهورة لما وراء البحار، مارس 1955، ص6.

مباشرة مع العاصمة باريس، مثل العدالة والتعليم العمومي والمالية -حتى 1900- ويساعد الحاكم العام مجلس حكومي -ابتداء من 1858- قد اتسع نفوذه فيما بعد، لكنه بقي مؤسسة استشارية تتألف من الموظفين السامين(1).

ومع مرور الحقبات التاريخية المتعلقة بعملية الاستيطان في مناطق الجزائر، حصل المعمرون مع بداية 1871 على مكاسب سياسية مستمرة ظلوا يطالبون بها وهو انتخاب ثلاثة أعضاء برلمانيين "ينوبون عنهم في البرلمان الفرنسي، كما أصبح لهم حق تعيين واختيار أعضاء لهم في المجلس الاستشاري في الحكومة العامة بالجزائر"(2). وبهذا فهم يساعدون الحاكم العام على إدارة البلاد. وعلى المستوى المحلي فالمستوطنون الأوروبيون يختارون مجالسهم البلدية سواء على مستوى البلديات كاملة الصلاحية حيث تكثر نسبتهم أو على مستوى البلديات المختلطة يكون على رأسها أعوان مدنيون -شيخ البلدية (maire)- يطلعون "العامل" -أو الوالي- على تسيير شؤون بلدياتهم.

فالعقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت نمو نشاط إدارة المعمرين في تولي حكم البلاد رغم قلتهم -حوالي 750.000 عام 1914، بما فيهم اليهود المتجنسون- مقابل 4.260.000 جزائري(3). ففي عام 1874 صدرت نصوص تشريعية عديدة أقامت نظاما خاصا بالسكان الأصليين - الجزائريين- وذلك بتأسيس سياسة تمييزية، تشل به القانون العام لتحاصر السكان في سلسة من العقوبات والتهم حتى يتفادى الوجود الاستيطاني تكرار الانتفاضات والثورات؛ مثل التي قامت في الشـــرق الجزائري بإيعـــاز من الشيخ الحداد (1871) وفي غربه تحت لواء بوعمامة (1881)؛ وهكذا صدر قانون الأهالي الجائر عام 1881 الذي عزز مركز الأوربيين؛

---

(1) LARCHER(A) & RECTENWEL(G), **Traité élémentaire de la législation algérienne**, Paris 1929, p3.
(2) LARCHER (A) & RECTENWELD (G), Op.cit.
(3) MEYNIER (Gilbert), **l'Algérie revelée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle**, thèse, imprimerie Genève (Suisse), 1ère édition, 1981, p11.

هؤلاء الذين أصبحوا سادة الإدارة والحياة السياسية في الجزائر بالإضافة إلى الحياة الاقتصادية. وهذا التفوق سيزداد رغم إصلاحات 1898 و1900 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ البداية اتخذ سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، وترتب من شدة تطبيق السياسة الاستيطانية تدمير كل شيء، مثل سلب أراضي الجزائريين بدون تمييز، واستعبادهم، وانهيار الاستقراطية السياسية والدينية التي نادت بالحرب ضد الفرنسيين. ونتج عن سقوط هذه الأخيرة وانكسارها، تفكك في تركيبة المجتمع، وعجز في الصمود أمام الهجرات الاستيطانية؛ وبافتقاد الشعب لقياداته التقليدية نجده يضيع في أحضان البؤس والفقر. وهددت بالتالي أوضاعه الثقافية وانتشر الجهل في كافة الأوساط الاجتماعية بسبب طبيعة التعليم العربي الذي دخل طور الانحطاط والتدهور بابتعاده عن واقعه التاريخي والاجتماعي الذي عاشه سابقا.

ومن جهة أخرى، اختفت برجوازية المدن الصغيرة تحت وطأة ضغط وضربات الاستعمار الإستيطاني "ولم تتمكن من إعادة تكوين نفسها، وببطء وبشكل جديد إلا بعد عام 1900(1) وعقب الحرب العالمية الأولى بصورة أوضح(2).

وكل هذه العوامل التي هددت تراث المسلمين الوطني وانتمائهم القومي وبنيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولدت أوضاعا دينية وثقافية وسياسية سيئة داخل المجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن التالي. ففي المجال الديني والثقافي ركزت فرنسا على محاربة الدين الإسلامي خشية التمسك به كعائق أمام مطامعها الاستعمارية

---

(1) AGERON Ch-R, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1919-1954)**, Presses universitaires de France,
Paris, 1979, p496-532.

(2) طالع أجرون (ش.ر) بخصوص الفصول المتعلقة "بالمجتمع الريفي والحضري المسلم بين 1920 و1954"، ضمن تاريخ الجزائر المعاصرة 1919-1954، باريس 1979، ص496-532.

الاستيطانية، كما كانت تخاف من استحالة تعليماته، ودروسه، وعظاته إلى الإيمان الذي يملؤ نفوس الأفراد والجماعات فتهدد كيان وجودها بالجزائر.

وقامت الإدارة الاستعمارية فعليا بتطبيق سياسة للقضاء على الشخصية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك باتباعها أساليب مختلفة قلصت من عدد المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على دورها(1) بمراسيم مختلفة أمرت بالاستيلاء عليها حينا، وأعطت الحاكم العام "حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء حينا آخر"، كما احتوت الإدارة العامة وأممت الدين الإسلامي رسميا وأصبحت تسيطر على المساجد المتبقية في الجزائر، معينة أئمتها والمفتين والقضاء وغيرهم من الموظفين الدينيين الذين يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف.

وعانى القضاء الإسلامي الجزائري بدوره من التضييعات منذ صدور قرار 10 أفريل 1834، الذين يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي؛ وصدور قرار 28 فبراير 1841 الذي ينزع سلطة القاضي في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية. وكان لصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866 ومرسوم 7 جوان 1889(2) وتطبيقهما أثر كبير في تحطيم القضاء الإسلامي؛ إذ فرض على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وحصرت حق القاضي المسلم بالنظر في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث ليس إلا.

وعندما أصدرت فرنسا قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة(3) لم يشمل هذا القانون في الواقع الدين الإسلامي على غرار الدين المسيحي واليهودي، إذ تفادت الإدارة الاستعمارية إنشاء جمعية دينية حقيقية واحدة تتسلم شؤون الدين الإسلامي، بل أنشأت جمعيات متعددة منحتها في

---

(1) المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، الطبعة العربية الجزائر (1300 هـ)، ص246.

(2) عُدل هذا المرسوم بمرسوم آخر صدر في 25 مايو 1892.

(3) جرى تطبيق هذا القانون في الجزائر بموجب مرسوم 27 سبتمبر 1907.

الظاهر، حق إدارة المساجد وتسمية الموظفين الدينيين، إلا أنها إحتفظت لنفسها بالأوقاف الإسلامية مراعية الاستفادة المادية منها.

وعلى المستوى الثقافي فكان من الطبيعي عندما استولت الإدارة الفرنسية على الأوقاف أن يهمل التعليم الوطني، وأن ينحصر نشاطه في بعض المناطق المعنية، كبعض المساجد والزوايا البعيدة عن مراكز الاحتلال، كما انقرض قسم كبير من المدرسيين بفعل الحرب والإرهاب وهاجر قسم منهم إلى الخارج واحتفظت المناطق النائية بالبعض الآخر وهم قلة. كما لجأت الإدارة من جهة أخرى إلى ضرب التعليم القرآني، خوفا من عودة انتشاره، فأصدرت بتاريخ 18 أكتوبر 1892 مرسوما يقضي بعدم فتح المدارس العربية إلا برخصة من السلطات الحكومية.

وتعذرت الإدارة بهذا القانون لإغلاق المدارس التي كانت تنشط حينئذ؛ وكانت نتيجته، أن تحول قسم كبير من هذه المدارس والكتاتيب إلى التعليم بالسر وبعيدا عن أعين الإدارة. و"إذا كانت نسبة الأولاد عام 1830 تبلغ وفقا لإحصاء بعض المسؤولين الفرنسيين 20% من مجموع أولاد المسلمين(1) وهي نسبة عالية إذا ما قيست بالمجتمعات المتقدمة في ذلك الوقت فإن عدد السكان الجزائريين المسلمين الذي كان يبلغ ستة ملايين نسمة في سنة 1931، لم يحضوا سوى بـــ 543 مدرسة، يؤمها 40.000 تلميذا، بينما الحاجة تقتضي بناء 6000 مدرسة(2).

وتحدث عبد الحميد ابن باديس عن الحالة الثقافية في هذه الفترة المتأخرة دائما، حيث شاهد أن "هذا القطر قريب من الفناء، ليست له مدارس تعليمية وليس له رجال يدافعون عنه ويموتون عليه، بل كان في اضطراب دائم مستمر... كان أبناؤنا يومئذ لا يذهبون إلا إلى المدارس الأجنبية التي تعطيهم غالبا من العلم، إذا ذلك الفتات الذي يملأ أدمغتهم بالسفاسف، حتى إذا خرجوا منها جاهلين دينهم ولغتهم، وقد ينكرونها".

(1) VIOLLETTE (Maurice), L'Algérie vivra t-elle, paris1931, p258.
(2) ABBAS (Ferhat), Le jeune Algérien, Paris 1931, p139.

ويكمن الهدف من تنظيم التعليم الرسمي العربي بموجب مرسوم 14 جويلية من سنة 1850 وإنشاء ثلاث مدارس (المدية، تلمسان، وقسنطينة في 30 سبتمبر من نفس العام) تكوين مرشحين لمناصب دينية كالإفتاء والقضاء والصلاة والتعليم في المساجد، وتكوين موظفين كمساعدين قضائيين، ووكلاء وعدول ومعلمين في المدرسة، وبعض الوظائف المدنية "كالخوجة". ومثلت بالتالي هذه الفئة من أبناء العائلات الغنية الجزائرية "نواة المجتمع المندمج"(1).

استهدف من جهة أخرى تنظيم التعليم الفرنسي الرسمي إيجاد متعاونين مع القوات العسكرية وتسخيرهم لأغراض سياسية. وإدراكا منه لأهمية نشر التعليم الفرنسي بين المسلمين كوسيلة للقضاء على ثقافتهم الوطنية، وبالتالي تسهيل دمجهم في المجتمع الفرنسي، حاول إنشاء 15 مدرسة حكومية تمول باريس ثلاثة أرباع نفقاتها، وعلى الرغم من معارضة الكولون المستمرة، فإن عدد "المدارس الأهلية" كان في ازدياد ولكن ببطء شديد ولا يتناسب مع ضغط حجم عدد الجزائريين.

وفي سنة 1933 نبه اليساري "موريس فيوليت" (Maurice Viollette) عن فداحة الخطورة التي وصل إليها التعليم بالنسبة لأبناء المسلمين، داعيا إلى ضرورة رفع عدد المدارس لهم. وفي سنة 1926 كان يبلغ عدد المسلمين منه 60.000 تلميذا من أصل 900.000 طفل بلغوا سن الدراسة"(2).

وظلت خطوات التقدم في مجال التعليم بطيئة يعرقل سيره باستمرار الكلون الأوربيون ومؤسساتهم البلدية والمالية التي كانت تهمين على الحياة العامة في الجزائر. وعلى الرغم من محاولة "فيوليت"، كحاكم عام بين 1926 و1927، لدفع عجلة تعليم المسلمين إلى الأمام، إلا أننا نجدها تصطدم بحجرة تعنت المستوطنين ومعارضتهم له في هذا المسعى.

---

(1) سنتطرق لاحقا إلى هذا الموضوع، تحت عنوي "الأرستقراطية التقليدية" و"بورجوازية المدن".

(2) فيوليت (م)، نفس المصدر، ص258.

أما سياسيا فإن الجزائريين منذ فشل مقاومتهم المسلحة الأخيرة (بثورة 1871)، ظلوا مقيدين بسياسة الإخضاع التي فرضت عليهم. وتمثلت هذه السياسة أساسا في تطبيق "قانون الأهالي" الرهيب (Code de l'indigénat) الذي أعتبر المسلمين "أهالي مغلوبين" لا يستحقون أي حق من حقوق المساواة مع الفرنسيين. واعتبر هذا القانون أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية، يمكن لقوة مستعمرة أن تسنه للضغط على رعياها، ولكنه في وقائع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش(1).

وضمت هذه القوانين عام 1890، واحدا وعشرين مخالفة(2)، تدعمت وتوسعت، حتى أصبحت 28 مخالفة، نص عليها قانون 21 ديسمبر 1897(3)، ومن بينها:

1-أقوال ضد فرنسا والحكومة. 2-رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.3-الامتناع عن تموين مساعدين البلديات أثناء جولاتهم للمداشر والقرى والدواوير من غذاء وماء ونقل. 4-عدم تطبيق الأوامر الواردة في نصوص قوانين 26 جويلية 1873. و28 أبريل 1887 و32 مارس 1882. 5-عدم احترام القرارات التي تتخذها الإدارة فيما يخص توزيع الأراضي الجماعية. 6-التأخر لسبب ما في دفع الضرائب. 7-رفض استدعاء القابض. 8-عدم للتصريح بالمواد. 9-حجز الحيوانات الضائعة أزيد من لربع وعشرين ساعة. 10-إيواء أي شخص أجنبي لا يملك رخصة تجول. 11-لرتكاب خطأ عند تسجيل الأسلحة النارية. 12-السكن المنعزل خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة في الأماكن المحرمة. 13-الخروج من منطقة البلدية الأصيلة بدون إعلان ومغادرة الإقامة بدون جواز السفر. 14-الإغفال عن توقيع رخصة الخروج إلى أماكن تتجاوز

(1) سعد الله (أبو القاسم)، "الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930"، بيروت، ط1، 1969، ص103.

(2) المدني (أ.ت)، المصدر السابق، الملحق "أ"، ص382. قارن:

Cf NOUSCHI (André), **l'Algérie passé et présent**, Paris II, 1960, pp 396-399.

(3) المدني (أ.ت)، نفس المصدر السابق.

فيها الإقامة أزيد من أربع وعشرين ساعة. 15-التعرض للقانون من طرف كل أهل يصاحب الحيوانات. 16-القيام بالخصومات والشكايات وأعمال العنف. 17-الرفض والتهاون في القيام بالخدمات والأشغال وتقديم المساعدة عند حدوث الكوارث والحوادث والإضرار وكذا أثناء أي انتفاضة. 18-الاجتماع بدون ترخيص لأزيد من 20 شخص في مناسبات "الزيادة" أو "الزيارة" (الحج والأكل الجماعي). 19-فتح أي مدرسة دينية أو تعليمية بدون رخصة. 20-الامتهان لحرفة "درار" -الصبية- (أو معلم ابتدائي). 21-رفض المثول أمام ضابط الشرطة العدلية.

استهدف من صلاحيات هذا القانون منح الإدارة المدنية سلطات زجرية امتدت حتى عقد الثلاثينات من القرن الماضي؛ أعطت من ناحية للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات على الأهالي بدون محاكمة وسلطة للمسؤولين الإداريين قصد سجن المسلمين ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي؛ بحيث أنها لم تلغ إلا في سنة 1927.

ومن ناحية أخرى كانت للمديريات سلطة مطلقة، وصلاحيات لقضاء الصلح، لسجن الأفراد. فلم تلغ هذه الصلاحيات إلا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما سلطة المحاكم الزجرية الخاصة بالمسلمين فقد عمرت طويلا ولم ينته العمل بها إلا عام 1931(1).

في الواقع توجت جميع هذه القوانين الاستثنائية المسلطة ضد الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بنجاح الأوربيين وذلك بتقوية استيطانهم في الأرض بوجود صلاحيات جديدة للإداريين في البلديات المختلطة -إذ تكثر نسبة الجزائريين، حيث تتوسع بمقتضى هذه القوانين سلطاتهم التي تضمن لهم الحماية الضرورية- ومن جهة أخرى فسوف يستفيد المعمرون من أحكام قرار أفريل 1882 الذي يعيد للحاكم العام مقاليد إدارة السكان المقيمين في أراضي النفوذ

---

(1) طالع شروح لارشي (أ)، وريكتانويل (ج)، نفس المصدر أعلاه، ص25.

الفرنسي(1). يعني ذلك ضرورة إلحاق الأراضي الشاسعة -مستقبلا- في البلديات الجديدة قصد الحصول على الموارد الكافية، ولتحقيق التوازن في الميزانيات المالية دون مراعاة تذكر لفائدة السكان الأصليين في هذا المجال؛ « وكثيرا ما تضحي المجالس العامة -للعمالات- في الجزائر بهذه الفائدة لصالح ميزانيات البلديات كاملة الصلاحية. إذ أن قضية اقتراح إلحاق أراضي الأهالي إلى البلديات ما هو إلا لغرض الزيادة المفرطة لمداخيلها »(2).

وفي ظل هذه القوانين الاستثنائية المسلطة ضد الجزائريين، وداخل الإطار الإستيطاني الاستعماري القاسي ضدهم، عانى السكان الأصليون، وخصوصا الريفيون منهم، حيث يشكلون الديموغرافية الهامة، من جراء تطبيق قوانين أخرى تعلقت بقانون الغابات -ابتداء من 1874- وتطوره كأداة من أدوات سلب ونهب الفلاحين، سبقته قوانين نزع الأراضي وتحديد الملكية الخاصة بالجزائريين بموجب قانون 1863 -قانون سنياتوس كونسولت (Sinatus-Consulte)(3). أما تلك القوانين القديمة التي تدخل في باب وجوب دفع "الزكاة" و"العشور" إلى "الخزينة" الاستعمارية فمثلت بحق أداة فعالة وأسلوب قاسي لإفقار المجتمع الجزائري كله وكسر بنيته.

فمن جهة، إن أي نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب وفلاحة القطع الزراعية الموجودة على حافة الغابات أو رعي المواشي داخلها يعتبر من الجرائم في حق حماية الغابة؛ فيجب قمعها؛ علما أن الغابة شكلت على مدى العصور مصدر عيش أساسي للقبائل التي تجاورها. فقطع حزمة أخشاب يغرم بثمن كبش على مرتكب الفعل. أما الذي يفلح أية مساحة من الأراضي المتاخمة للغابات فتفرض عليه غرامة تتراوح ما بين 50 و200 فرنك. كما كانت الإدارة تفرض التغريم الجماعي ضد القبيلة والدواوير

---

(1) بعد محاولة سياسة "الإلحاق"، تقتضي قرار 26 أوت 1881؛ طالع في هذا فينيس.ك،
Le Gouverneur Général Tirman et le système de rattachement, Alger, 1956.

(2) نوشي (أ)، الجزائر ماضي وحاضر...، ص395.

(3) لحقته قوانين 1879 و 1887 و1897 العقارية.

كلما شبت نيران غابة؛ إضافة إلى ذلك كان السكان القاطنون بجوار الغابات مجبرين على صيانتها خلال فصل الصيف والمواسم الجافة، وتفرض عقوبة السجن أو الغرمة في حالة الامتناع عن تنفيذ هذه السخرة الجماعية.

وعلى مستوى القطاع الوهراني يبين الجدول التالي مدى تزايد عدد "الجنح" المتعلقة بالغابة ضد مرتكبيها وتغريمهم مع بداية القرن العشرين وحتى 1914(1).

السنوات	عدد المخالفات والدعاوي	العقوبات بالفرنك الفرنسي
1902	2981	204.270,18 فرنك
1903	3916	239.323,39 فرنك
1904	3290	233.299,75 فرنك
1905	4260	198.411,24 فرنك
1906	4304	195.906,21 فرنك
1907	5294	183.579,22 فرنك
1908	6144	155.085,98 فرنك
1909	5974	245.574,52 فرنك
1910	6597	206.382,95 فرنك
1911	6496	149.564,06 فرنك
1912	7044	226.642,62 فرنك
1913	9861	192.597,76 فرنك
1914	9107	189.173,82 فرنك

(جدول رقم 1)

فارتكاب هذه الأخطاء والمخالفات من طرف القبائل وسكان الريف له دوافعه الاقتصادية والاجتماعية للبقاء ولتوفير شروط حياتهم المعيشية التقليدية؛ ذلك أن قانون السيناتوس-كونسولت الصغير (سنة 1887) دفع

---

(1) إحصاء الجزائر العام.

بالقبائل المتاخمة للغابات إلى شن حرب استنزاف مع "إدارة المياه والغابات"، وهو القانون الذي وسع من "أملاك الدولة" الغابية على حساب وجهل القبائل. وحتى هذه الأملاك التي قدرت سنة 1890 بحوالي 850.000 هكتار لم يوجد ضمنها إلا 50% أو أقل من الأراضي المشجرة حقيقة، إذ أن المساحات الأخرى تخفي بسوء عمليات سلب الأراضي لتلك القبائل.

وعلى سبيل المثال قامت "مصلحة أملاك الدولة" بموجب ذلك القانون بنزع ما لا يقل عن 11.654 هكتار من الأراضي الغابية لأسرة "عزيل" وهي فرع من قبيلة "بني يسنوس"، وهو ما يعادل 60% من أملاكهم التي كانت تصلح لمرعى قطعان معزهم، أساس معيشتهم. وظهرت نتائج هذه الخسارة لدى تلك القبيلة من جراء الغرامات المسجلة ضدها مع نهاية 1897، والتي وصلت 467.954,695 فرنك. كما أنها سجلت تناقصا فضيحا بالنسبة لقطعانها(1). وحصلت نفس النتائج بالنسبة لقبيلة "أولاد علي بن الهامل" في سنة 1892 عندما صودرت 28.548 هكتار من أراضيهم الرعوية (40.821) حيث تقلصت مع مرور الأيام إلى 6.595 هكتار فقط. أما بنو عمومتهم "جعاونة" للذين يؤلفون معهم قبيلة "أنقاد" فقد فقدوا من جراء قانون "الغابات" ستة أعشر من أراضيهم التي مثلت 25.736 هكتار(2).

أما في سنة 1911 فقد تضررت قبيلة "بني مطهر" بمنعها من استغلال أراضيها الغابية، ففقدت حينئذ ثلثي ماشيتها، ونتيجة لنفس السياسة عانت "قبيلة بني بوسعيد" بمنطقة سبدو-دائرة تلمسان- من جراء ذلك القانون التعسفي الذي أفقرهم، ودفعهم إلى النزوح المتكرر والهجرة(3). وفي نفس الفترة التاريخية عانت مختلف القبائل الريفية عبر العمالة الوهرانية من جراء تطبيق القانون الغابي هذا، مما جعلها تدفع فواتر المخالفات المتكررة، مثل عائلات وأسر قبيلة أهل الواد قرب "عمي-موسى" (دائرة

(1) Centre (Le) des Archives d'outre-mer à Aix-En Provence (C.A.O.M), cartons 2N.7 et 2N9.
(2) Centre (Le) des Archives d'outre-mer.., op.cit.
(3) C.A.O.M, carton 2N11.

تيارت) ودواوير "عازولال" ببلدية "كاشرو-سيدي قادة" قرب عين البراني، وغيرها كقبيلة "دوي ثابت" و"تافرنت" بضواحي بلدية سعيدة في الجنوب الغربي من العمالة.

ونتيجة هذه الممارسات الاستعمارية والاستغلالية ضد أراضي الجزائريين، فقد ولدت قوانين نزع الأراضي وخصوصا قانون 1887 - الذي أعطى طابعه التجاري للعقارات وحرية انتقال الملكية- حالة من البؤس والفقر لدى القبائل الجزائرية كلها؛ الأمر الذي جعلها تدخل دوامة من السلوكات لحماية وجودها مثل عملية الاقتراض من البنوك ومن الفئة الاجتماعية الغنية من التجار والوجهاء والمنتجين، جزائريين كانوا، يهودا أم أوروبيين؛ أو لجوئهم إلى رهن وكراء أراضيهم وبالتالي عجزهم عن سداد ديونهم وتجديد ومعاصرة نشاطهم (مثل شراء البذور الكافية والغذاء وتجديد وسائل إنتاجها)، الأمر الذي كان يؤجل دائما إعادة تشكيل عملية الإنتاج، وبالتالي حصول الإفلاس الكامل؛ ومن ذا دخول الفلاحين في سيرورة انتزاع ملكية الأراضي منهم، خصوصا وأن "ظاهرة الربا" قد استفحلت، مما غير بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين نتيجة "الاحتلال الفرنسي"(1).

وفي واقع الأمر كان الفلاحون الجزائريون يشعرون بفقدان أراضيهم وانخفاض ثروتهم وتراكم الضرائب عليهم وبصورة أخص عندما نجحت الإدارة الاستيطانية بتطبيقها قانون فلرنييه عام 1873. فعامل عمالة وهران (Le Préfet d'Oran) يشير في أحد تقاريره سنة 1888 أن نجاح تطيق هذا القانون في الغرب الجزائري قد فاق التوقعات، إلا أنه لم يخف أن عدد الفلاحين الذين أصبحوا بدون أرض تراوح عددهم ما بين 35.000 و40.000(2). أما الفلاحون الذين ظلوا يرفضون بيع أراضيهم فقد لجأوا إلى رهنها وعجزوا على تسدين ديونهم الثقيلة فلم يستطيعوا الانفلات من

---

(1) POUYANNE (J), **La propriété Foncière en Algérie**, Alger, 1900, P931.
(2) D.A.W.O, carton 4470.

شبح فقدان ممتلكاتهم(1). وأكدت الحكومة العامة في تقييمها للوضع العقاري بالنسبة لعمالة وهران 8 مارس 1901 أن معظم البلديات والدواوير هناك تعيش أزمتها الحقيقية(2).

من ناحية أخرى، إن السيطرة الاستعمارية-الاستيطانية ستركز على النظام الضرائبي ضد الجزائريين منذ 1830 بفرضها عليهم دفع الاستقطاع من "العشور" و"الزكاة"(3). فقبل 1830 كانت الاستقطاعات الضريبية تدفع عينا وهي مناسبة مع إنتاج القبائل التي تدفع الضرائب. إلا أن الاستعمار أجرى تحويلا بعد 1845 لدفعها نقدا "بموجب تعرفة استبدالية يحددها حكام المناطق المحلية". فمنذ ذلك التاريخ أصبح الفلاحون مجبرين على تسويق قسم من منتوجهم لتسديد الضرائب التي ظلت تتكاثر، إذ أصبحت أكثر وطأة على السكان، خصوصا عندما تخضع أراضيهم إلى "النظام المدني" - بعد مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي حول القسم الأكبر من القبائل إلى أراضي مدنية-. هكذا ازداد حجم الضرائب وأخضعت بلديات المعمرين للفلاحين الجزائريين لعبء ضريبي إضافي في شكل زيادات على الضرائب -العربية- (زكاة عشور) بتطبيقها مرسوم 20 سبتمبر 1886 الذي رفع نسبتها من 11% إلى 13%(4).

وعلى مستوى العمالة الوهرانية قدر المعدل السنوي لحجم الضرائب العربية بين 1880-1899 بحوالي 3.431.291 فرنك فرنسي (1.809.844 بالنسبة للعشور و1.621.447 بالنسبة للزكاة) مع إضافة ضرائب أخرى قدر حجمها السنوي بـــ768.536 فرنكا. فمع دخول 1901 تعدى قسم الضرائب العربية بالنسبة لميزانية عمالة الغرب الجزائري 50%، إذ نخفض إلى

---

(1) D.A.W.O, Op.Cit.

(2) جلسة 8 مارس 1901، « تحقيق عن الملكية العقارية الأهلية»، طالع كذلك :
Cf BENACHENHOU (Abdellatif), **Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)**, Alger, O.P.U, Alger 1976, pp 72-74.

(3) طالع أجرون (ش.ر)
AGERON Ch-R, **Les Algériens musulmans et la France**, tome 2, Paris 1968, pp249-256.

(4) إحصاء الجزائر العام.

%41.51 عام 1906 وإلى %32.13 عام 1909 ليصل %27.22 عام 1914(1). وتحدد "الإحصائيات العامة للجزائر" رسميا تطور هذه الضرائب العربية في عمالة وهران بين 1895 و1905 كالتالي:

السنوات	زكاة	عشور	مجموع الضرائب
1895	1.507.503	1.833.990	3.341.493
1896	1.564.688	1.550.913	3.115.601
1897	1.662.310	1.192.769	2.855.079
4898	1.495.113	1.848.744	3.343.857
1899	1.586.993	1.404.751	2.991.744
1900	1.436.752	2.192.821	3.629.573
1901	1.526.294	2.116.622	3.643.080
1902	1.727.248	2.035.804	3.763.217
1903	1.904.126	1.675.839	3.580.129
1904	1.676.9!0	2.502.072	4.178.982
1905	1.601.483	1.584.890	3.186.373

(جدول رقم 2)

أصبحت هذه الضرائب العربية عموما تؤمن مداخيل الاستعمار – الاستيطاني– التي تضمن خدماتها للمعمرين. إذ أنها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين؛ وكان من الأفضل تخفيفها عنهم في بعض الظروف بدلا من زيادتها كما يقترح المعمرون(2)، في مجالسهم باستمرار.

ومن جهة أخرى ولما سنت فرنسا للجزائر حكمها الذاتي المالي سنة 1900، أعطي المعمرون حق الإشراف على الميزانية في الجزائر، ومنحهم السلطة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إذ اعتبر انتصارا "للجزائر

(1) إحصاء الجزائر العام.

(2) LEROY- BEAULIEU (P), **L'Algérie et la Tunisie**, 1ère édition, 1887, p222.

قارن أيضا:

Cf HENRI (Ahmed), **La colonisation agraire et le sous –développement en Algérie (1830-1954)**, Thèse, Paris I, 3 tomes (S.D), conservation D.A.W.O (T 198), pp187-230.

الفرنسيه ، كما منح هذا الحكم الكولون سلطه كامله على الجزائريين، فكان نكسة قاسية لهؤلاء.

فكل هذه المظاهر المتعلقة بأساليب السيطرة الاستعمارية –التي بيناها- مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تبدو ضرورية لربط هذه المسائل بتطور الوعي السياسي لدى الجزائريين وتطور حركتهم الوطنية في المستقبل.

الفصل الأول

المجتمع الجزائري في عمالة وهران من منتصف القرن 19 حتى بداية القرن 20

1- واقع المجتمع الجزائري

2- الإطار التقليدي وثباته

3- التطور الاجتماعي البطيئ

4- "الأرستقراطية" الريفية الجزائرية

5- "برجوازية" المدن في الجزائر

1- واقع المجتمع الجزائري

تفيد الدراسات التي أعدت عن القبائل الجزائرية والعروش الكبيرة منذ بداية عملية الاحتلال الفرنسي وحركة الاستيطان الأوروبية التي صحبته، أن عدد القبائل المستوطنة -والموجودة- داخل ربوع القطاع الوهراني يشتمل على ما لا يقل عن 219 قبيلة وأسرة واسعة[1]؛ تجمعت أغلبها في شكل اتحاد قبلي موسع وهو ما يطلق عليه بالكونفيدرالية القبلية (Confédération).

ولقد استوطنت هذه الاتحادات والكونفيدراليات القبلية عبر الفترة التركية-العثمانية -بل وقبل ذلك- وخلال القرن التاسع عشر مناطق عمالة وهران عرفت بأسمائها؛ وذلك حسب خصوصياتها العرقية والحضارية والثقافية والاجتماعية حيث المعاش والمنفعة. فالهضبات الساحلية والسهول المنخفضة غرب عمالة وهران استوطنتها قبائل "ترارة" و"ولهاصة" داخل المنطقة التلمسانية، أما سهول وهران فهناك اتحاد "دواير وزمالة"[2]، وفي سهل مستغانم هنالك اتحاد لـ"مجاهر". أما قبائل "لغرابة" فقد وجدت بحوض معسكر الداخلي.

وبالنسبة للسهول العليا في عمالة وهران فإن قبائل "جعفرة" استوطنت حوض تيارت من الناحية الشرقية و"لحشم" حوض معسكر و"بنو عامر"

---

(1) أنظر أرشيف ماوراء البحار باكس أون بروفانس (الفرنسية): السلسلات الكبرى والصغرى التي تخص « فهرسة ملفات "السيناتوس- كونسولت" المتعلقة بالقبائل الجزائرية داخل القطاع الوهراني »، جرد رقم 1029 و « إحصاء ومعلومات عن قبائل مقاطعة وهران وتنظيم القيادات العسكرية في المقاطعات الإدارية الثلاث »؛

A : Sous-Série 2N, Répertoire des dossiers du Sénatus-Consulte (tribus d'Algérie dans le département d'Oran, établi par P.Boyer, inventaire n°.1029).
B : Série 1H.H76 (1852) et 1H.H77 (1853) « Statistique et Renseignements ».
C : Série 8H.H, Tableau d'organisation des commandements dans les trois départements.

(2) للإطلاع عن أصل وسيرة "دواير وزمالة" وحركاتهم، أنظر المؤلف الذي تركه أحد زعمائهم وهو أحمد ولد قادي باللغة العربية، تحت عنوان « دواير وزمالة »، مطبعة هاينز، وهران، 1883في 77 صفحة. والمؤلف مترجم إلى اللغة الفرنسية (Doulars et Zmalas) من طرف نفس المطبعة وفي نفس السنة وذلك في 116 صفحة

حوض سيدي بلعباس و"لغسول" حوض تلمسان مع "أهل أنكاد" من الناحية الغربية. أما عروش "فليتة" فقد احتلت منطقة الضهرة والونشريس، وداخل المرتفعات الأطلسية تستقر قبائل "جعفرة شراقة" في شرق سعيدة، وقبائل "صمودة"، وغرب منطقة "الضاية" هناك "أهل أنكاد شراقة"، وفي الجهة الغربية هناك قبائل "جبايلية" في المنطقة التلمسانية.

أما داخل المناطق الجنوبية وفي الأطلس الصحراوي فقد توسعت قبائل "أولاد سيدي الشيخ"[1] في جبال القصور وعروش "ترافي"[2] في مناطق البيض. أما قبائل "حميان" فقد توسعت في مناطق المشرية، حتى الحدود المغربية متاخمة بذلك قبائل "بني قيل" هناك[3].

2- الإطار التقليدي وثباته

مما تجدر ملاحظته -منهجيا- عند دراسة هذا التوزيع الإقليمي لأهم القبائل والعروش الجزائرية، أنه ملازم من الناحية الاجتماعية بتأطير داخلي من طرف أسر وعائلات برزت بقياداتها وزعاماتها؛ إذ لعبت دورا قياديا داخلها، إما اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، أو دينيا، سواء مع الفترة التركية العثمانية المتأخرة وخلال القرن التاسع عشر وحتى عقدي قرن العشرين، الأول والثاني.

والمعروف تاريخيا أيضا أن اتحادات العروش والكونفيدراليات القبلية كانت تشكل من الناحية الإدارية "آغويات" ووحدات إدارية يخضع فيها الآغاوات (Agha) إلى سلطة "بايات" المناطق الجزائرية، وهو التنظيم -الفعال- الذي حافظ عليه الأمير عبد القادر بن محي [illegible] -لة أولى،

---

(1) طالع إنجاز أوغستان برنار (Augustin Bernard) حول « الحدود الجزائرية-المغربية » تحت إشراف الحاكم العام جونار، باريس للمراجعة: معهد الجغرافية، جامعة باريس، رقم الترتيب (AB-212).
Cf- BERNARD (Augustin), Les confins algéro-marocains, publication du Gouverneur Général Jonnart- Paris, Conservé l'institut de géographie de l'université de Paris, (côte AB-212).

(2) طالع إنجاز أوغستان برنار (Augustin Bernard)، نفس المرجع السابق.

(3) Bureau -Le- Arabe de Tlemcen (Rapport), « **renseignements recueillis dans la subdivision de Tlemcen** », 17 avril 1850 (23 pages) [C.A.O.M].

والذي اتبعت تسطيره في غالب الأمر سلطة الاحتلال الفرنسي. وجدير بالإشارة هنا أن بعض الاتحادات القبلية كانت تلعب دور "المخزن" (Makhzen) بكاملها في صالح السلطات "السياسية" المختلفة؛ ونموذج ذلك نلقاه عند قبائل "دواير وزمالة" في الغرب الجزائري. إلا أن ظاهرة استعمال "مخزن" القبيلة من طرف الاحتلال الفرنسي طوال فترة الثورات المسلحة في الريف الجزائري ما بين 1831 و1881 سيعرف تطور هذه البنية السياسية-العربية (أي المخزن)؛ هذا الذي سيخترق ويحاصر مجتمع القبائل الجزائرية، مما ساعد في تشكيل طبقة مخزنية وطبقة "الأجواد" (Djouad) وقسما من الأرستقراطية الدينية (Aristocratie Religieuse)، من بعد.

فبالنسبة للقطاع الوهراني اشتهرت عائلة "بن شيحا" من عين تموشنت وهي العائلة التي برزت مع بداية القرن الثامن عشر. و"بوعناني" من سعيدة وهي من أصل قريشي، و"أولاد قادي" من وهران وفرندة الذين ينحدرون من أسرة مصطفى بن اسماعيل زعيم "دواير وزمالة" وعائلة "العريبي" التي ارتبطت بمنطقة مينا. وهناك عائلة "صحراوي" بخير الدين (منطقة مستغانم) و"بن الحاج جلول" الذين يعتبرون أسيادا بالوراثة لدى قبائل "فليتة"[1].

كما أن الأرشيف الوثائقي أصبح اليوم لا يتكتم فيما يتعلق بسيرة هذه العائلات والأسر والأفراد الذين انحدروا منها[2].

---

(1) بيرك أوغستان (Berque Augustin)، « مقاربة تاريخية حول السيادة الإقطاعية الجزائرية ». كون الباحث إداريا سابقا في مدينة فرندة (تيارت)، ولاحقا مديرا "لمصلحة الشؤون الأهلية" بالحكومة العامة -فترة الثلاثينيات وبداية الربعينيات-، وفر له فرصة استغلال كثير من الملفات المنوطة بهذه العائلات.

- Cf BERQUE (Augustin) « **Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne** », in Revue de la Méditerranée, 1949, n°28 janvier, février, pp18-34 et n°30, mars -avril, pp168-180.

(2) ارجع إلى أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس، سلسلة (Série 7H)، Chefs indigènes du département d'Oran 1836-1907 ومنها علبة 7H19 وعلبة 7H20 وعلبة 7H23 وعلبة 10H56 (1849-1868). كما يقدم رصيد "مديرية الأرشيف بولاية وهران" مادة وثائقية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لهذا الموضوع. أنظر علب رقم 4471 و 4474 و 4065. شكلت معطيات الرصيدين معا (أكثر

فبالنسبة لعائلة "سيدي العربي" التي تعتبر أقدم وأهم عائلة في عمالة وهران، والتي أدارت منطقتي مينا والشلف السفلى خلال فترة الأتراك وحتى عقد الأربعينات من القرن التاسع عشر، نجدها منوطة بنفس القيادة خلال العقدين التاليين، ويعين خليفة على المنطقة "سي ابن عبد الله ولد سيدي العربي" كضابط سامي وحامل وسام دوقة الشرق ابتداء من 1865. وتقلدت من بعد، شخصيات أخرى من هذه العائلة وظائف قيادية مثل "محمد ولد بن عبد الله"، و"قدور بن وعلي ولد بن عبد الله" و"شعبان ولد الحاج محمد ولد سيدي لعريبي" و"سي لكحل وعلي"[1].

وهناك بشرق عمالة وهران دائما، عائلة أولاد بومدين التي تضاهي عائلة "لعريبي" من ناحية تأثيرها السياسي-الاجتماعي على القبائل الموجودة بنفس المنطقة، وكلتا القبيلتين تربطهما قرابة المصاهرة. ويمثل "ابن علي بومدين" زعامة "أولاد بومدين" الذي تقلد أغوية الأصنام في الفترة التركية، وأغوية "صبيحة" من بعد.

وأسندت قيادة هذه الأغوية الإدارية إلى ابنه الأكبر مصطفى وأخيه "الحبيب بن علي بومدين". أما "سي أحمد ولد بن علي بومدين"، فعين قائدا- "قايد"- على قبيلة "لمحال"؛ إلا أنه قتل يوم 4 فبراير 1865 إبان ثورة أولاد سيدي الشيخ، حيث رافق الجنرال دولينييه(Deligny) في حملته، وعُوّضَ بابن أخيه سي محمد ولد مصطفى[2].

وفي جنوب القطاع الوهراني برزت أربع عائلات ذات النفوذ الكبير، والقيادة داخل القبائل والأسر الواسعة؛ وهي "أولاد قادي" و"أولاد صافي بن أحمد" و"بن يحي" و"أولاد سيدي الشيخ".

ووهران) مادسا التاريخية التي عولج بها محور « الإطار التقليدي وثباته » و « التطور الاجتماعي البطيء »، بشقيه « الأرستقراطية الجزائرية الريفية » و « برجوازية المدن »، داخل هذا الإنجاز.

(1) C.A.O.M, Cart 10H56 « **Les familles dans le département d'Oran** », notice du 25 février 1868.

(2) C.A.O.M, Cart 10H56, Op.cit.

وتعتبر عائلة أولاد قادي أهم بطن من أسرة "لبحايتية" وسط قبيلة دواير المعروفة تاريخيا بالقبيلة المخزنية، (Tribu-makhzen) التي انحدر منها إسماعيل ولد قادي –المشهور– والذي توفي سنة 1864 برتبة ملازم صبايحي. وتزعم القبيلة من بعده أخوه سي أحمد ولد قادي الذي تقلد منصب باش–آغا فرندة. وهو حامل وسام جوقة الشرف. أما إبنه الأول "علي"، فكان قائدا على قبيلة شلاق؛ وابنه الثاني الحبيب ولد قادي، "قايد" قبيلة لمحاميد. أما إبن أخيه محمد بن اسماعيل ولد قادي فكان آغا على قبيلة "لحشم شراقة". وعرفت هذه العائلة كلها بثرائها الواسع في المنطقة الوهرانية[1].

وفي المنطقة الجنوبية دائما عرفت عائلة أولاد صافي بن أحمد بكونها عائلة دينية ذات تأثير واسع وسط قبائل "لحرار"، وهي العائلة التي تنحدر من أولاد سيدي لخضر. ويعتبر "سي صافي بن أحمد" زعيم العائلة مع آخر بايات المنطقة الوهرانية. وبعد وفاته عام 1830، ورث ابنه الحاج صحراوي مرتبته الدينية، عهد الأمير عبد القادر. وخلال هذه الفترة تقلد سي قدور ولد الحاج صحراوي من طرف الأمير الزعامة الدينية وسط قبيلة "لحرار" التي ناصرته. كما عينه قائدا على أولاد سيدي خالد. وينحدر من سلالة سي قدور "سي صحراوي بن قدور"[2].

أما عائلة "بن يحي" فتستوطن جبل عمور منذ القرن الثالث عشر ميلادي، أصلها من أولاد ميمون وهي شريفة للنسب؛ تزعم هذه العائلة سنة 1830 جلول بن يحي الذي آزر الأمير عبد القادر. تقلد جلول بن يحي آغوية جبل عمور حتى 1854 رفقة أخيه "الدين" الذي تقلد منصب "خليفة" معه وخلفه في منصبه بين 1859 و1860 حيث أدار مناطق العريشة وآفلو. ولقد قاد فرسان المخزن في منطقة جبل عمور رفقة ولَدَيْه طاهر بن الدين "قايد" أولاد ميمون و"الوقال بن الدين"، "قايد" أولاد يعقوب لغرابة.

---

(1) أرشيف م.ب آكس، نفس المصدر أعلاه.

(2) أرشيف م.ب آكس، نفس المصدر أعلاه.

أما عائلة أولاد سيدي الشيخ العريقة بمشيختها الدينية فقد حلت بالصحراء الجزائرية منتقلة من بلاد تونس، مع زعيمها الروحي "سيد الشيخ" (1534-1615) الذي أورثها إسمه إذ أسس إحدى الزوايا المهمة التي لعبت دورها في الجنوب الوهراني خلال العصر الحديث. ولقد تعاقب على رأس هذه الزاوية كل من سي الحاج بوحفص وسي الحاج عبد الكريم وسيدي شيخ بن الدين وسي العربي مولاي العافرة وسي أبو بكر بن سيدي العربي وسيدي العربي بن أبو بكر وسي أبو بكر بن سيدي العربي وأخيرا سي حمزة بن سيدي أبي بكر[1].

فمنذ 1850 تألقت أسماء كل من سي حمزة بن سيدي أبي بكر وابنه أبي بكر وأخيه سي سليمان -الزعيم الروحي والحربي لثورة أولاد سيد الشيخ- وسي محمد وأحمد (رابع أبناء سي حمزة). وجدير بالذكر أيضا، أسماء أخرى مؤثرة من عائلة سيدي الشيخ بعد 1867، مثل "سي لعلا بن أبي بكر" وسي زبير بن أبي بكر"[2].

وفي الناحية الغربية من عمالة وهران اشتهرت عائلة "أولاد زين بن داود" التي تأخذ شجرتها من "أولاد علي" أحد بطون اتحاد "بني عامر" القبلي. فبعد مبايعة الأمير عبد القادر عام 1833 من طرف بني عامر، وخضوعهم للسلطة الفرنسية ابتداء من 1842؛ برز على رأسهم "زين بني عودة" الذي عين باش-آغا عليهم وعين كل من "شط ولد زين بن عودة" وسي عبد القادر كآغا لاحقا. وتقلد هذا الأخير وسام جوقة الشرف؛ مما خول له أن يكون نائبا في المجلس البلدي بمدينة سيدي بلعباس وممثلا في المجلس العام لعمالة وهران. أما ابن سي عبد القادر، "حمو"، فكتب له أن يكون قائدا على قبيلة "علي غوالم"، وأخوه أحمد ولد الزين قائدا على "أولاد علي لفاقة"، هذا الأخير الذي تأثر كثيرا بمظاهر الحضارة الفرنسية فالحق ولده بثانوية وهران سنة 1864[3].

---

(1) C.A.O.M, cart 21H « **Territoires du sud: chefs indigènes et question de guerre (1862-1940)** ».
(2) C.A.O.M, cart 21H, Op.cit.
(3) C.A.O.M, cart 7H19, traitant la période (1845-1875) .

وامتاز أحمد ولد الزين بقدرته على إدارة "قيادته" رفقة اخيه العربي ولد الزين المحنك.

وأخيرا، وداخل عمالة وهران، تعتبر عائلة "لبحايثية" أهم فرع في قبيلة "دواير" حيث احتلت مكانة مرموقة في "المخزن" طيلة القرن التاسع عشر[1] وابتداء من مصطفى بن اسماعيل زعيم هذه العائلة وآغا في "بايلك الغرب" في الفترة التركية. فمنذ سنة 1835 وبعد خضوع "دواير وزمالة" إلى قوات الاحتلال الفرنسي، عين مصطفـــى بن اسماعيل على رأس مخزن وهران، ولاحقا جنرالا في الجيش الفرنسي (1837–1848).

وتعتبر عائلة مصطفى بن اسماعيل من أوسع العائلات عددا وهي تحتل بذلك مراكز قيادية قوية في الغرب الجزائري. ومن أهم الشخصيات التي تنحدر من سلالته: سي محمد ولد مصطفى آغا القبائل الصحراوية – أولا– وآغا عين تيموشنت، ومصطفى ولد مصطفى "قايد" (caïd) بني زنطيس بدائرة مستغانم، ومحمد بن الحضري رئيس –قائد– "قياد" قبائل فليتة، والموفق ولد البشير، قايد دواير وهو ابن محمد بلبشير الآغا السابق لدوايير (ابن عم الجنرال مصطفى). وهناك محمد بن اسماعيل ولد قادي آغا "لحشم شرقة"، وكان ثراء عائلة لبحايتية يأتي من الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها أفرادها فتصل إلى 23.500 فرنك فرنسي سنويا بين 1850 و1868[2].

تلك هي أهم الأسر التي شكلت الأرستقراطية التقليدية الحربية والإدارية والسياسية والدينية في المجتمع الريفي بغرب الجزائر؛ وهي الأرستقراطية التي أطرت القبائل وكونفدراليات العروش والعائلات وعرفت هذه العائلات القيادية والمخزنية بالثراء و"الإقطاعية" (Féodalisation) وملكية الأراضي والحيازات الواسعة طيلة القرن التاسع عشر؛ كما امتلكت بعضها عقارات عديدة في بعض المدن. ولقد استفاد

---

(1) أحمد ولد قادي، نفس المصدر أعلاه، صص 3-4 و صص 10-43.

(2) C.A.O.M. cart 10H56, notion sur « **Les familles dans le département d'Oran...** ».

الأحفاد المنحدرون من هذه العائلات، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من مكانة ونفوذ أسلافهم.

فالمعروف تاريخيا بالنسبة للمجتمع الجزائري الريفي خلال القرن التاسع عشر أن هذه القيادات التقليدية (Caïdats) قد حافظت في غالبيتها على مكانتها، قبل أن تتأثر لاحقا وابتداء من 1863، حيث طُبّق بحذافيره قرار السيناتوس -كونسولت (Sénatus-Consulte) المتعلق بتجزئة "الأراضي الجماعية للقبائل والعروش؛ وذلك من أجل خلق -فرْض- الملكية الفردية لدى العائلة الجزائرية الريفية أولا؛ وصولا إلى الهدف المنوط بهذا القرار الاقتصادي الاجتماعي الجريء لتفكيك عرى العروش والاتحادات القبلية القوية، تلك التي صمدت ضد الاحتلال الفرنسي بثوراتها وانتفاضاتها[1].

إن حتمية التطور التاريخي بالنسبة للمجتمع الجزائري هذا الذي خضع لتطبيقـــات القرارات السياسيـــة بين 1863 و1870 وخصوصا بين 1871 و1881 -مرحلة زوال الحكم العسكري في الجزائر ونجاح سياسة الجمهوريين- أكدت تقلص دور القيادات التقليدية (الأجواد) كلما انتزعت مناطق من الحكم العسكري وانظمت إلى حوزة المناطق "المدنية" وتسببت في فقدان هذه الفئة الأرستقراطية للكثير من الامتيازات المادية (كانخفاض الرواتب) والاقتصادية (كمدخول استغلال الأراضي وفلاحتها) والإدارية (جمع الضرائب) والمعنوية في مناسبات عديدة (شكاوي الريفيين من بطش وتجاوزات "القياد" والآغاوات).

ذلك أن مناطق الحكم المدني (المبعثرة) التي حوت مساحة 1.279.361 هكتار عام 1870 وتضم كثافة سكانية تقدر بحوالي لــ493.000 نسمة، لرتفعت عام 1876 إلى 4.200.000 هكتار مع أعداد سكانية تصل 1.316.000 نسمة. وبعد قرار الحاكم العام ألبير قريفي (Albert Grevy) عام

---

(1) طالع أهم التحاليل لهذه الثورات الريفية خلال القرن التاسع عشر، لدى مصطفى لشرف، "الجزائر أمة ومجتمع"، وبالخصوص القسم الأول والثاني منه.

1881 الخاص بإلحاق الأراضي إلى السلطة المدنية وضمها لحوالي 5.834.000 هكتار في غضون عامين، (مع 926.000 نسمة)، ارتفعت مساحة هذه الأراضي المدنية عام 1900 إلى 13.087.000 هكتار رفقة كثافة سكانية وصلت إلى 4.150.000؛ وفي سنة 1911 أصبحت الأرقام ضخمة بـ16.576.535 هكتار و4.863.151 نسمة[1].

ونتيجة هذا التطور التاريخي-الاقتصادي خلال هذه الفترة، عانى المجتمع الريفي الجزائري تحت ضغط الأحداث وعلى أثر التفككات التي أحدثها الاستعمار. وبصورة أدق، إن الاضطرابات الاقتصادية-الاجتماعية التي سببتها الآلية الاستعمارية-الاستيطانية بانتزاع الأراضي وطرد عائلات القبائل وإسكانهم في "كانتونات"، أدى كل ذلك إلى التأثير بشدة على نمط حياة السكان الجزائريين؛ فكان على هؤلاء السكان الذين تعرضوا للإقامة في أماكن محصورة أن يثبتوا في مكان واحد إن كانوا من البدو الريفيين، وأن يضيق الخناق عليهم إن كانوا حضريين.

فتفتيت القبائل وفروعها، وتفرغ العائلات الواسعة يعتبر أولى هذه الانعكاسات الاجتماعية، إذ أن كل تغيير في هذا النمط سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير عميق سلبي في التنظيم الاجتماعي الذي يلحقه. إذ «ما كاد يمر جيل واحد حتى عاد -السكان المطردون- إلى القرى الاستعمارية الجديدة في السهول، بصفتهم كادحين، ومنهم لم يأت إلا تائها، لا يجد إلى العمل سبيلا... ينتظرون فرصة الاندفاع في حضارة تلفظهم وفي طبقات تعتبرهم دون الطبقات»[2].

(1) BERQUE (Augustin), **Essai d'une bibliographie critique des confréries musulmanes algériennes**, in B.S.G.A.O, édition Fouque, 1920.

(2) مزيان (عبد المجيد)، «النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة نقدية فلسفية واجتماعية»، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1899، ص375. قارن، لي مارك (Ly Marc)، "محاولة في حساب ختامي جزائري، باريس 1897، ص11-13؛ وأيضا نوشي (أندري)، الجزائر ماضي وحاضر، باريس، 1960، صص 371-376 وصص 388-391

من ناحية أخرى نستطيع أن نلمس سلبا نتائج هذا التطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي مع نهاية للقرن التاسع عشر، لدى فئة الأسر الأرستقراطية التقليدية التي أصبحت تفتقد إلى بعض مقوماتها المادية وإلى دورها الأساسي تقليديا؛ الأمر الذي حد من تطورها وأدى إلى اندثار بعضها كليا وإفقار بعضها الآخر[1]، مما جعل سياسيو ومخططو سياسة الاحتلال-الاستيطاني ينذرون "بخطأ" و"تشجيع الانكماش" وزوال هذه "الطبقة المسيطرة" (Classe dirigeante) داخل المجتمع الجزائري، والتي تعتبر بمثابة وسيط أساسي لدى الإدارة الاستعمارية-الفرنسية "للتعريف بنواياها" و"تنفيذ أوامرها"، وسط ذلك المجتمع أو "لتقييم حاجيات السكان وتدبير الترتيبات الموالية »[2].

تعطي بعض الدراسات المعاصرة تقديرات هامة عن هذه "الطبقة المسيطرة" والعائلات. فهاته تقدم -أو تحصل تقليديا على- وظائف قيادية (آغا وباش-آغا) خلال القرن التاسع عشر ثم "قايد" أو "معين أهلي" خلال القرن العشرين، فاحتملت تلك الدراسات أن عددها تباين من 4000 إلى 5000 عائلة عبر مناطق الجزائر كلها. وهي العائلات التي حافظت على تمثيلها مع بداية 1900 سواء داخل الإدارة الفرنسية أو المجالس التمثيلية، من مجلس عام ومفوضيات مالية وبلدية، أو وسط الأرستقراطية التقليدية الكبيرة، أي باقتراب هذه العائلات من الإدارة أكثر، فأكثر آنذاك.

ونظرا لما لعبته هذه الطبقة من دور سياسي وإداري وعسكري بجانب -وفي صالح - الإدارة الفرنسية خلال القرن الماضي، أكدت إحدى للتعليمات الرسمية سنة 1898 (أمضاها الحاكم العام ليبين LEPINE يوم 4 جوان) بمطالبة الإداريين الفرنسيين بتزويد "مصلحة الشؤون الأهلية" لدى الحكومة العامة بجميع وأدق المعلومات عن "الأعيان الجزائريين" (Les notabilités)- الحاضرين، الباقين أو الجدد-، وهذا ما انجر عنه تحقيق

---

(1) طالع تدخل اسماعيل عربان (Ismaël Urbain) ضمن: " Journal -Le-des débats, n°s du 8 et 9 avril 1882".

(2) طالع تدخل اسماعيل عربان، نفس المرجع أعلاه.

1900-1910 المشهور عن هذه الطبقة الأرستقراطية الجزائرية، إدارية كانت، سياسية، دينية أو اقتصادية من ملاك وتجار. وتعدت فترة هذا التحقيق أحيانا سنة 1914، إذ تتأخر بعضها حتى 1917 و1918.

وهذا التحقيق هو الذي أفرز ذلك الرصيد الهائل من المعلومات والمعطيات الاجتماعية والتاريخية عن تلك الطبقة. ولو أن طريقة تصنيف هذه الطبقة سيء إليه من الناحية الإدارية أحيانا كثيرة، فحصل إبهام كبير عندما صنفت تلك الطبقة إلى فئة أولى وهم رجال الدين وشيوخ الزوايا؛ وإلى فئة ثانية وهم الأعيان والنبلاء (ونعني بهم الشرفاء والأجواد)؛ وإلى فئة ثالثة وهو ما يضم أعوان الإدارة والنواب الجزائريين وأعيانهم. حصل ذلك الإبهام عندما صنف الإداريون الفرنسيون مثلا، الفئة الثانية، حسب شروط مختلفة، فلم يعد الباحث يفرق في حالات عديدة ما بين المرابط والشريف والمقدم (مقدم، شيخ زاوية أو نائب طريقة من الطرق الدينية).

وبدراستنا وتحليلنا للملفات والبطاقات التي توفرت لدينا[1]، بالنسبة لهذه الفئات كلها (حوالي 570 بطاقة) جعلنا نخرج ببعض الانطباعات العامة[2] مثل اندثار العائلات التقليدية الواسعة حيث انعدام الشروط الصحيحة في الحياة الريفية "الأهلية"، لتطور ونفود تلك الأرستقراطية القديمة مع تضاؤل قوة تلك العائلات محليا، وخلو القيادة العربية الكبيرة بتنازلاتها إلى من هو أدنى منها مثل المعين الإداري "المسيح داخل دواره". وإذا استثنينا تلك العائلات الدينية في الجنوب الجزائري، فإن تلك الملفات الإدارية لا تكاد تشير إلى ثراء وغنى فئة أولائك "الأجواد" و"الشرفاء"، وافتقارهم لملكية العقارات والأراضي. إلا أن بعض العائلات الكبيرة- والانتهازية- استطاعت أن تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية.

---

(1) ظالع "أ.م.ب.ت"، سلسلة 7H (1836-1907) & 10H (1849-1868)

(2) هذه الانطباعات العامة نشاطر الرأي "آجرون (ش.ر) « الجزائريون المسلمون وفرنسا »، باريس 1968، صص818-819. وملبيه (حيلبير)، « ظهور الجزائر »، جنيف، 1981، 793 صفحة، صص206-208.

على مستوى إقليم تلمسان مثلا، وبالنسبة للفئة الثانية، المعنية دائما، والمصنفة إداريا داخل الأعيان والنبلاء (أي الأجواد والشرفاء)، لوحظ تقلص دور عائلة "أولاد ملوك" المشهورة بأدوارها العديدة في القرن الماضي (فترة الأتراك، وعهد الأمير عبد القادر، والإدارة الفرنسية من بعد، بتصديها ومحاربتها قبائل بني زناسن بعمالة وجدة، شرق المغرب)، وهي العائلة التي قدمت خمسة "قياد" للإدارة الفرنسية، ثلاثة منهم "لبني وسين" وهم محمد بن عبد الرحمن ولد الصايم ومحمد ولد سليمان وابن شادلي ولد محمد، و"قائدا" لأولاد منصور، وآخر إلى "لمعزيز"؛ إضافة إلى وظيفة مولاي رحمون كخليفة على قبيلة "عطية" و"اليمني" كخوجة.

وبتبعثر ثروة هذه العائلة بين أفرادها، إضافة إلى مشاكلها المحيطية، وخصوصا فقدانها لثروة الأراضي، فلت منها وظيف القيادة لصالح عائلة أولاد قدور. كما نسجل بروز عائلة "بني رحال" على الساحة الندرومية فبعد "بن رحال سي حمزة" آغا قبيلة "ترارة"، هناك ابنه الأكبر رحال بومدين قاضي مدينة ندرومة وأخوه سيد أمحمد بن رحال (ضابط سابق وقايد سابق)؛ فهو أيضا "مقدم" طرقي، لكنه مثقف ومزدوج اللغتين، بالعربية والفرنسية، سيفوز لاحقا كنائب عام ومفوضيا ماليا، ممثلا دائرة تلمسان لدى المجلس العام بعمالة وهران.

وعلى مستوى دائرة تلمسان دائما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها تقليديا، وننكر منها على سبيل المثال -مع بداية القرن العشرين- سي محمد بن طاهر، رئيس دوار أولاد "بن يحيى" - ممثلا للطريقة القادرية- ومحمد بن مختار، رئيس دوار "بخاتة" وسي محمد بلحاج دحمان، مقدم الطريقة الكرزازية، رفقة محمد ولد سيد محمد بن قدور، وكلهم بمنطقة "مسيردة"، ضواحي مدينة مغنية؛ إلى جانب سي بن محمد و"سي بوجنان" بن محمد بن مهدي من المرابطين بقبيلة لعشاش بنفس المنطقة.

كما استطاعت الكثير من هذه العائلات الشريفة بهذه الدائرة أن ترتقي وتحافظ على مكانتها الاجتماعية، سواء داخل الإدارة كـ"أعوان أهالي"

مثل مزياني عبد القادر ولد مرابط بدوار أولاد ميمون والهاشمي مختار بن الهاشمي، خوجا بأولاد زيري (الغزوات) ومالك لمقهى؛ أو كمدرسين - "درار"- للقرآن الكريم واللغة العربية مثل بوفلجة سي محمد بن محمد (بمسجد الشيخ سنوسي بتلمسان) والعالم المثقف بوعبد الله مولاي العربي بن محمد بالقلعة (تلمسان) وصاحب عقارات كثيرة بتلمسان ومشرية وراس الماء، ودحنون بن علي ولد الحاج محمد، الذي يملك حوالي 50 هكتار من "السابقة" وقطعان غنم، وهناك المثقف مرابط محمد بن محامد، النائب البلدي (ممثل أولاد زيري، بالغزوات وهو تاجر وصاحب عقارات قدرت ثروته بـ5000 فرنك فرنسي[1] آنذاك).

وبالنسبة لدائرة مستغانم هناك من زمورة "بنو الحاج ولد جلول" من الأشراف الدينيين الذين ينحدرون من عائلة سيدي محمد بن عودة وسيدي يحي وسيدي علي راشد، التي تقلدت عدة آغويات، مثل "بلعالية" (المتوفى 1898) وقيادية (Caïdat) مثل بن أحمد ولد يحي قائد دوار لعناترة ودوار بن عودة؛ إذ استطاع أفراد هذه العائلة، مثل جلول ولد بلقاسم، وابن احمد ولد بن يحي، ومحمد ولد الحاج منور أن يركزوا مكانتهم كمزارعين كبار تفاوتت ثرواتهم الفردية من 60 إلى 1000 هكتار رفقة "ثروات حيوانية معتبرة".

وعلى مستوى غليزان عرفت منطقة المطمر (Clinchant) عائلة "لطرش" الطرقية التي تنحدر من سيدي عبد الله بن الخطاب، وهي العائلة التي انفردت بتوليها ثلاث مناصب "أعوان أهالي" (أحمد ولد الحاج سنوسي والشارف ومحمد)، -تقرير 1910- وأربعة مناصب "قايد" سنة 1914؛ أحدهم، حمو كان يملك سيارة. وكان ثلاثة من أبناء هذه العائلة يأمون المدرسة الفرنسية. وتعتبر هذه العائلة من أغنى العائلات في الناحية الغربية الوهرانية (1200 هكتار وثروة حيوانية معتبرة).

(1) C.A O.M, cart 16H32.

كما أفرزت عائلات مرابطية أخرى بالمنطقة، "أعوان أهالي" مثل عائلة ابن قريدة، وميهوب، وابن عدة، وابن حوة؛ إلى جانب عائلتي بومدين ومصباح من "الأجواد"؛ في حين ظلت عائلة هني بوارس محتفظة بمكانتها العلمية والدينية بمدينة مازونة مثل المفتي هني بوراس ولد الحاج محمد ولد أحمد ولد سيدي هني، وابن عمه هني محمد ولد أحمد الشيخ ولد عبد الرحمن ولد هني. أما الطرقيين –الدينيين– من شيوخ الزوايا و"المقدمين" فمازالوا يؤطرون الريف الجزائري في القطاع الوهراني، تأطيرا متينا –كما سنرى لاحقا– بتكاثر مريديهم داخل المجتمع.

وإذا عممنا نتائج تحقيق "1900–1910"، بالنسبة لهذه الطبقة الأرستقراطية –الفئة الثانية– عبر مناطق الجزائر كلها، نلمس ظاهرة ضعف بعضها وافتقار البعض الأخر منها، إن لم نقر باندثار بعض العائلات كليا مع بداية العشرية الأولى من القرن العشرين؛ هكذا نلاحظ تآكل عائلة "المقراني" المشهورة بزعامتها في القطاع القسنطيني (مثل سي مقران بن عبد القادر ولد سي محمد الحاج) وعائلة رسقي (من قبيلة لحمانشة) وعائلة قريزي (منطقة عنابة) وأولاد ساولة مع عائلة بن غانة (قيدون والداودي) وبوعكاز (بمنطقة فرجيوة)؛ إذ تعتبر هذه العائلات كلها عائلات "الأجواد"؛ رافقتها عائلات دينية–طرقية أخرى أفرزت قيادات كبيرة في القطاع الشرقي مثل عائلات أولاد سيدي ناجي، وأولاد محمد الحاج وأولاد بن عزوز (بالبرج)، وأولاد عبد المومن، وأولاد سيدي بركات وسي عبد الحفيظ[1].

ومن عائلات الوسط الجزائري، التي لعبت دورها سابقا ونالها الاضمحلال التدريجي هناك عائلة محي الدين شرقا (ومنهم سي طاهر بن محي الدين وأخوه سي محفوظ)، وكل من عائلة بومزراق وأولاد مختار في الوسط؛ وهناك عائلات أولاد عبد السلام "وبنو شهرة" و"زعانين–بن

(1) C.A.O.M, cart 10H56, Cf Meynier (G), l'Algérie revelée... p.p 207-209 & AGERON (Ch.R) **Les algériens Musulmans...**, pp 819-822.

سالم"، والتيجاني جنوبا؛ أما غربا فتوجد عائلة "بنو شريفة" التي ينحدر منها بغدادي بن شريفة وأخوه بوعلام[1].

وبالنسبة للقطاع الوهراني نال الفقر كلا من بوراس، قائد دوار عين تموشنت، وعائلة أولاد الزاير بنفس المنقطة؛ وخاصة عائلة أولاد الزين ("أجواد" أولاد علي)، وهم فرع رئيسي في الاتحاد القبلي لبني عامر وهي العائلة التي "اشتهرت بثرائها وملكيتها الحيازات والأراضي الشاسعة والثروات الحيوانية المعتبرة". كما تشير تحريات 1910 الإدارية إلى تآكل ثروة "القايد" رحو، وهو من الأرستقراطية العسكرية لدى "دواير"، وإلى حالة البؤس التي آلت إليه كل من عائلة بومدين (من لمحال) وعائلة أولاد سيدي لعريبي بفقدانهما كل نفوذهما داخل منطقة مينا والشلف.

أما في الجنوب، فنجد سي حمزة بوبكر، آغا جبل عمور يعاني من الصعوبات الإقتصادية والديون المترتبة عليه مع نهاية القرن التاسع عشر (1892-1895) ومستهل القرن العشرين.

إلا أن نتائج "تحقيق 1900-1910" أكدت من جهة ثانية ثبات ذلك الإطار التقليدي بمحافظة العديد من العائلات على نفوذها وقوتها المادية ومكانتها الاجتماعية، برقيها وارتقائها الإداري والوظيفي مع بداية 1900، وهو الأمر الذي سيمكنها من تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن تتطور مستقبلا، لتشكل قسما مهما في الأرستقراطية الجزائرية الريفية أو البرجوازية الحضرية؛ حيث تستطيع بعضها أن تلعب دورا سياسيا مهما باحتلالها وظائف إدارية ومراكز نيابية مختلفة على المستوى البلدي (Conseil Municipal) أو المجلس العام (Conseil Général) أو المفوضيات المالية (Délégations Financières) خلال العقود التاريخية المقبلة.

---

(1) C.A.O.M. cart 10 H 56, Cf Meynier (G). Op.cit.

3- التطور الاجتماعي البطيء

نعتقد أن المجتمع الجزائري بدأ يعرف بروز وتطور طبقات أرستقراطية وبرجوازية مع نهاية القرن التاسع عشر وخلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين؛ وذلك على مستوى الريف الجزائري والمدن[1]. وعندما نتتبع تاريخ الجزائريين الاجتماعي-الاقتصادي، نجد أن نواة هذه البرجوازية أو "ما شابهها" حسب تعريف أوغستان بيرك (Augustin Berque)[2] بدأت تتبلور لما استفادت هي الأخرى من الأحكام الإدارية الاستيطانية، عندما تعزز ونما ذلك الجهاز التشريعي لنزع ملكية الأراضي من الفلاحين، بعدما سُنَّ قرار سيناتوس-كونسولت (Sénatus-Consulte) لعام 1863، وقانون فارنييه (Warnier) لعام 1873؛ وهو الأمر الذي حتم متطلبات تراكم رأس المال التي نمت بسرعة اعتبارا من 1880 لسن قوانين عقارية أخرى استهدفت من ورائها تسريع عملية انتزاع الأراضي من الفلاحين مباشرة حتى يتم امتلاكها من قبل البرجوازية، الكبيرة منها أو المتوسطة، أوربية كانت أم جزائرية. وفي سبيل هذا الهدف، شكلت قوانين 1887 و1897-وأخيرا 1926-[3] ترسانة تشريعية وقضائية صلبة موضوعة بين أيدي البرجوازية لتحقيق غرضها.

فقانون 16 فبراير 1897 -المادة 14- هو الذي سمح للملاكين الذين يريدون بيع أراضيهم أو تقديمها كضمان للحصول على القروض، أو يرغبون في "فرنسة" حقهم في الملكية، أن يحصلوا على سند "بملكية

---

(1) تسمى "مدينة" كل بلديات تراوح سكانها من 2000 و 3000 أوربي وذلك ما بين 1886 و1921 حسب القانون الفرنسي. أنظر أجرون (ش.ر)، نفس المرجع المذكور، ص817. إلا أننا نستطيع أن نضفي نفس التسمية على بعض المدن الجزائرية العريقة كتلمسان ومعسكر وندرومة ومازونة التي تعتبر بلديات كاملة الصلاحية.

(2) طالع الدراسات التي أعدها أوغستان بيرك مجموعة ومعلق عليها من طرف ابنه جاك بيرك (Jacque Berque) وفاتان (ج.ك) (Jean, claud Vatin) ضمن: "كتابات عن الجزائر"، سلسلة الأرشيف المغاربي، المعهد الوطني للآداب، آكس أون بروفانس، 1966، 300 صفحة.

(3) يفترض قانون 1926 أن المالك هو من يملك التربة، والذين لا يملكون التربة لا يعتبرون ملاكين ولو كان يحق لهم ذلك، بالإضافة إلى هذا فإن قانون 1926 يلغي حق الشفعة (أي حق الأفضلية للشركاء في المشاع) في كل عملية بيع يكون للأوربي علاقة بها.

أراضي" يؤكد حقهم في ملكيتها سواء في أراضي "العرش" أو أراضي "الملك"؛ الأمر الذي وسع قاعدة "الربا" بإعطاء كل فلاح حق حيازة الأرض كضمان مما يضاعف إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين. كما تعود أهمية القانون المذكور من جهة ثانية، إلى أنه سمح بالتنازل عن الأرض لصالح جزائريين آخرين أيضا -وهو ما يهمنا في هذا المضمار- ذلك أن المرابين الذين تبرجزوا، بات بوسعهم حيازة العقارات بواسطة انتزاع ملكيتها من طرف شريحة جديدة، الأمر الذي سارع سيرورة التمايز الاجتماعي وسط الجزائريين أنفسهم. وعموما فإن "قانون 1897" فسح المجال أمام واضعي اليد على الأراضي لينسبوا إلى أنفسهم حق ملكيتها النهائية، فيتناولون "سندا" نهائيا بذلك، إذا قاموا بطلب "استقصاء جزئي" من أجل التحقق بحقهم. فعَجْزُ الآخرين من مالكي الحقوق عن إثبات حقوقهم في الملكية، وتعقد الإجراءات الإدارية، والنية السيئة لدى واضعي اليد على الأرض، تُتَرْجِمُ نفسها عموما لدى البعض بانتزاع ملكية الأرض، هكذا ببساطة وبشكل عام[1].

4- "الأرستقراطية" الجزائرية الريفية

تألفت هذه الأرستقراطية أساسا من الملاكين العقاريين الكبار الذين يملكون من 50 هكتار إلى 100 هكتار -أو أزيد- وهذه الطبقة العقارية تشكل جزءا من الطبقة المسيطرة من وجهة النظر الاقتصادية وليس من وجهة النظر السياسية، فهي مبعدة عن السلطة السياسية بحكم الواقع الاستعماري، وقد حصلت هذه الأرستقراطية على الأرض ضمن ظروف متنوعة جدا، باستثناء فئة صغيرة منها استطاعت الحصول على الأرض مقابل دورها وخدماتها للنظام الاستعماري خلال القرن التاسع عشر، أو الذين احتكروا الأراضي التابعة للبلديات الكاملة الصلاحية أو المختلطة.

---

(1) طالع بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 و1962، الجزائر 1979، ص210.

وفي هذا الطرح علينا ان نشير إلى وجود ارستقراطية جزائرية وسطى أو صغيرة تملك بين 10 و50 أو حتى 100 هكتار؛ تستفيد هي الأخرى من قوة العمل المتوفرة والزهيدة التي تجعلها تتطور باستمرار. وهذه الطبقة البرجوازية الجديدة (Néo-bourgeoisie terrienne) من الجزائريين هي التي استطاعت بحكم التقدم الاقتصادي أن تتطور بسرعة من 1891 إلى 1912، باستعمالها التقنيات والأساليب الإنتاجية المربحة من جهة، كما أنها فرضت نفسها -تدريجيا- في محيطها الاقتصادي وأصبحت تناضل أكثر فأكثر في الجمعيات التي تشترك فيها من أجل تحقيق وضمان المساواة في الاعتماد (البنوك والقروض).

ففي 1912 استطاعت هذه الفئة الثرية عقاريا، أن تمتلك وتستعمل 37.876 محراثا عصريا -المحرك الفرنسي- و 232 آلة حصاد ميكانيكية؛ ونعثر على 3.693 ملاكا جزائريا يزرع الكروم ويسوق 30.000 هكتولتر من الخمور؛ وهناك 11.012 آخرين يشتغلون بفلاحة التبغ باستغلال 5.839 هكتار من الأراضي ومنتجين حوالي 68.993 قنطار منه[1]. وعقاريا فإن هذه البرجوازية الجزائرية استطاعت أن تشتري -تسترجع- من المعمرين الأوربيين عام 1916، حوالي 7.264,74 هكتارا من الأراضي الريفية بقيمة 3.641,925 فرنكا، و123,90 هكتارا من الأراضي الحضرية (أي المدن) بقيمة 811.681 فرنكا[2]؛ وهو ما يوحي لنا تحولا -وتحفز هذه الأرستقراطية التقليدية- في أسلوب وعمليات الاستثمار اتجاه المدن، الأمر الذي سيشكل في المستقبل قسما من برجوازية المدن الحضرية.

وداخل هذا الطرح دائما، نتأكد من حضور هذه الطبقة الأرستقراطية الجزائرية من عمليات مبيعات الأراضي الفلاحية التي حصلت بين الجزائريين والأوربيين والمتبادلة أيضا بين الأوربيين والجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر والعقدين التاليين (1900-1919).

---

(1) دراسات أوغستان بيرك: "كتابات عن الجزائر"، ص50. فارن بوردو (Burdeau)، "تقرير عن ميزانية الجزائر (لسنة 1891)" و"الوثائق البرلمانية" (لسنة 1916).

(2) دراسات أوغستان بيرك، نفس المصدر أعلاه.

الفترة التاريخية	مبيعات أراضي الجزائريين للأوربيين	
	المساحات بالهكتار	الأثمان بالفرنك الفرنسي
1908-1899	277.428	31.329.295
1914-1909	382.748	59.271.977
1919-1915	80.963	34.943.880
المجموع	**741.139**	**125.545.152**

(جدول رقم 3)، المصدر "الإحصاءات الرسمية"

الفترة التاريخية	مبيعات أراضي الأوربيين للجزائريين	
	المساحات بالهكتار	الأثمان بالفرنك الفرنسي
1908-1899	125.794	25.887.329
1914-1909	79.953	28.884.400
1919-1915	79.608	55.245.370
المجموع	**285.355**	**110.017.099**

(جدول رقم 4)، المصدر "الإحصاءات الرسمية"

هكذا نرى استفادة الأرستقراطية الجزائرية أولا، من السياسة الإدارية المطبقة في الجزائر، إذ أصبحت تشكل قاعة اقتصادية مميزة بعلاقتها من نمو الثروات المالية لدى الجزائريين خلال الفترة المذكورة، سواء أثناء عملية المبيعات (125.545.152 مليون) أو المشتريات بدفع (110.017.099 مليون) للأوربيين. وبالنسبة لمشتريات الأراضي بين الجزائريين أنفسهم نرجح أن حجم هذه المبيعات كان مهما ولو تعذر تقديم إحصائيات تتعلق

بهذه العملية الداخلية، ذلك ان قانون 1897 مكن المشترين الجزائريين للقيام "باستقصاءات جزئية"، فخول لهم الحصول على 814.020 هكتار تحولت إلى ملكيات فردية بين 1897 و1926، بالإضافة إلى القدرة المالية التي برزت بها هذه الطبقة الاجتماعية الجزائرية خلال نفس الفترة عند قيامها بعمليات شراء واسعة (285.355 هكتار)؛ خصوصا خلال فترة الحرب العالمية الأولى حين تساوت مشتريات الجزائريين ومشتريات الأوربيين. وهؤلاء الجزائريون الذين استفادوا من هذه الحرب هم الملاكون العقاريون الكبار والتجار الأثرياء والوسطاء[1].

نخلص من هذه المقاربة، حول الأرستقراطية الريفية-الزراعية، إلى بروز هذه الطبقة الجزائرية كواقع اجتماعي مهم استطاعت أن تستعيد قسما هاما من الأراضي التي ملكها المعمرون، كما خولت لها عمليات الشراء من جزائريين آخرين أن تتمركز عقاريا وسط المجتمع الجزائري كله.

أما جهويا وعلى مستوى القطاع الوهراني، فتفدينا "الإحصائيات الرسمية" بين 1901 و1914 حول توزيع السكان الفلاحين الجزائريين في العمالة، إلى أهمية هذه الطبقة مع بداية 1901 (319.199 ملاك)، وعام 1905 (296.304) وعام 1910 (280.556) وعام 1914 (282.049) وهو ما شكل نسبة 41% و46% - 46,03 سنة 1917- من الأعداد السكانية الريفية الإجمالية التي تراوحت ما بين 667.875 عام 1901 و675.296 نسمة، علما أن السكان الجزائريين في العمالة بلغ تعدادهم 892.212 نسمة عام 1911. وتفيد تقارير رسمية عام 1903[2] عن تطور مردود هذه الطبقة الفلاحية، باستطاعة قسم منها تطوير أساليب إنتاجها، باقتنائها 10.908 محراث فرنسي عصري. كما تشير التقارير إلى أصحاب هذه المزارع مثل قدور

---

(1) ابن شهو (ع.ا)، نفس المرجع، ص212. قارن "ريفيير ولاك"، « مبحث في الزراعة الاستيطانية ». 1911، ص235؛ وآخرون (ش.ر)، نفس المرجع أعلاه، الجزء الثاني، الكتاب الثاني، « تطور ملكية الأهالي »، صص737-776.

(2) ابن شهو (ع.ا)، نفس المرجع أعلاه.

بلقاسم (دوار مينا) بـ 6000 هكتار، وحاكم محمد ولد علي (حميان - بلعباس) بـ 556 هكتار، وابن شيحا الحاج ولد بومدين (دوار بركش بعين تموشنت) بـ 5000 هكتار، وتكوك أحمد ولد شيخ شارف، شيخ الزاوية السنوسية في الجزائر (بأولاد الشافع، يلال) وغيرهم كبريكسي محمد ولد حاج سلطان بتلمسان[1].

وتتشكل هذه الطبقة الثرية أيضا من فئة المزارعين الجزائريين الذين يستأجرون الأراضي الفلاحية من الملاك بهدف استغلالها بواسطة "عقد كراء" و"رهن" وهي فئة مهمة في المجتمع المنتج الريفي، بلغ حجمها 30.512 عام 1901 وارتفع إلى 37.127 عام 1905 لينزل إلى 19.475 مزارع عام 1910 ولكي يرتفع قليلا إلى 21.036 عام 1914؛ وهو ما يمثل نسبة 3,11 من الأعداد السكانية الفلاحية مع مجيئ الحرب العالمية الأولى.

كما أن هناك فئات اجتماعية أخرى تدخل ضمن هذه الطبقة وهي التي استفادت من الإدارة الفرنسية بحكم مناصب إدارية أو وظائف تمثيلية، ومنهم "القياد" (Caïds) و"أعوان أهالي" (adjoints-indigènes)، وحراس الغابات (gardes-champêtres)، وغيرهم من "الأعيان والنبلاء" التي أشارت إليهم "تحقيقات 1900-1910" (وفيما بعد 1914-1918) كالخوجة" و"المفتي" و"النائب" وبعض رجال الدين من مرابطين وشيوخ الزوايا.

جاء سبرنا حول ثروة هذه الفئة من البرجوازية الإدارية والذي مس حوالي 500، بالرسم الوارد:

---

(1) راجع اسماعيل حامد (Ismaèl hamed)، مسلمو شمال إفريقيا الفرنسيون، حيث يقدم الكاتب لحوالي 25 ملاكا فلاحيا كبيرا.

Cf -Hamed (Ismaël), Les musulmans français du Nord de l'Afrique, A.colin, Paris, 1906, pp148-165.

النسبة %	أراضي بالهكتار	الأعيان
31.2	من 10 إلى 49	150
19	من 50 إلى 99	91
13,1	من 100 إلى 199	66
11	من 200 إلى 299	53
8	من 300 إلى 599	38
7	من 600 إلى 999	34
4,5	أزيد من 1000	22
6,2	أغنياء بثروات أخرى	...
		454

(الجدول رقم 5)

مصدر: أرشيف ما وراء البحار بآكس وأرشيف ولاية وهران.

كان بروز هذه الفئة من الأرستقراطية الجزائرية التقليدية "متوقعا" كما أسلفنا، نظرا للدور السياسي الذي قامت به مع الإدارة الفرنسية، باستفادتها من الأحكام التشريعية العقارية -هي الأخرى- للحصول على ملكية الأراضي من جهة، واعتبارا للمكانة الاجتماعية والتاريخية التي تميزت بها خلال القرن التاسع عشر من جهة ثانية. فأكدت "تحقيقات 1900-1910" والتي استمرت حتى عام 1918، ثبات نسبة كبيرة من تلك العائلات ذات الزعامة الحربية والدينية (مخزن وأجواد) وأن تعزز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية باقترابها من الإدارة الفرنسة[1]. ولنا مثال آخر يتعلق بالبرجوازية الإدارية الجديدة التي أثرت بسرعة مثل رحو حبيب ببلدية بوتليليس (ناطور وهو لد قايد سابق)، نائب بلدي منذ 1887 ومعين أهلي؛

(1) راجع اسماعيل حامد (Ismaèl hamed)، نفس المرجع السابق.

يصبح عضوا بالغرفة الزراعية بوهران سنة 1901، يملك أربعة مزارع تشغل بالطريقة العصرية الأوربية، و1400 هكتار ذات مدخول سنوي يصل 20.000 فرنك؛ وهناك قادة صغير، ناطور هو الآخر ثم نائب بلدي حتى 1909، يصبح عضوا بمجلس العمالة سنة 1910، تقدر ثروته العقارية بـــ 150.000 فرنك فرنسي.

ويلمح جدولنا إلى شريحة أخرى من هذه البرجوازية الإدارية وهم الأغنياء الرأسماليين (هم 30، أي 6,2%) الذين استطاعوا أن يحولوا بعض ثرواتهم داخل المدن –وان يتمدنوا– بشراء عقارات ومساكن وحمامات وطاحونات (moulins). كما استطاع بعضهم أن يستثمر في تجارة الحبوب والقماش واللحوم والبقالة. والشريحة الأخيرة من "**هذا السبر**"، شمل 66 "تبيلا" لا يملكون أرضا، وهم إداريون متقاعدون يحصلون على أجورهم الشهرية والسنوية.

وجدير **بالإشارة** أن سبرنا هذا، لم يشر –بقصد– إلى شريحة أخرى مهمة وواسعة، تتكون من "النواب المنتخبين" و"المساعدين"(assesseurs) – حتى عام 1912– على مستوى دوائر عمالة وهران وبمختلف المجالس، خلال هذين العقدين الأولين من القرن العشرين، **إذ آثرنا–منهجيا–** إدراجها مع برجوازية المدن المالكة.

5- برجوازية المدن في الجزائر

عند مقاربتنا لموضوع "البرجوازية الجزائرية" مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يجب أن نقر "بمجازية" هذا الاستعمال أثناء التطرق إلى المجتمع الجزائري الحديث قبيل الحرب العالمية الأولى. فحتى 1919 لا تزال التقارير الرسمية ودراسات "مصالح" الإدارة الاستعمارية المختلفة تشير إلى الطابع الريفي المسيطر على شرائح المجتمع الجزائري المسلم رغم بروز وتطور نواة طبقة حضرية مالكة في المدن المتوسطة والكبرى كوهران والعاصمة وقسنطينة وعنابة وتلمسان

ومستغانم وغيرها. "فالهيسطوغرافية الفرنسية" المبكرة[1] (L'historiographie française) أو على الأقل قسم من أدبياتها لدى الجغرافيين مثل أوغستان برنار ولاكروا (A.Bernanrd et N.Lacroix) وروني ليسباس (R.Lespes) والمؤرخين مثل غوتييه (E.F.Gauthier) ومارسي(G.Marçais) والاقتصاديين مثل ديمونتيس (V.Demontes) والاجتماعيين مثل لويس ماسنيون(L..Massignon) وايميل ماسكوراي (E.Masqueray) والحقوقيين مثل لارشي (E.Larcher) وريكتانويل (G.Rectenwald) وغيرهم، أشارت في دراستها بتناولها هذا الموضوع، إلى فقدان المجتمع الجزائري إلى تلك الطبقة البرجوازية بالمفهوم الغربي "ككيان متميز، ذي قاعدة اقتصادية متينة" داخل البنية الاجتماعية المسلمة؛ بل جاء التلميح فقط إلى وجود طبقة وسطى (couche moyenne).

لقد عبر الإداري المثقف –أم المفكر- أوغستان بيرك (Augustin Berque) في محاولته الفريدة –الأولى- عن البرجوازية الجزائرية[2] بأنها « طبقة وسيطة بين النبلاء... وعامة الناس...، تحوي الندر الباقي من حرفيين وتجار الـ"مور" (Maures أي السكان الأصليين) لسنة 1830... وهم الأحفاد الذين كونوا ثروتهم؛ وهناك المثقفون والإداريون أو غيرهم... وخصوصا الريفيون الوافدون إلى المدن والذين تبرجزوا؛ وهذه الشريحة الأخيرة هي التي حظيت طويلا من تلك الرفاهية العامة، داخل بحبوبة مالية، امتدت حتى عام 1911 رغم تقلبات الأوضاع »[3].

---

(1) نلرج من بينها الإنجازات التالية:

BERNARD (A) & LACROIX (N).-**L'évolution du nomadisme en Algérie**, Alger, 1906; BERNARD (A) **L'Algérie**, Alcan, 1929 ; LESPES (R). **Alger, Etude de géographie et d'histoire urbaine**, Paris, 1930 ; LESPES (R) Oran. -**Etude de géographie et d'histoire urbaine**, Alger, 1938 ; DEMONTES (V). - **L'Algérie économique** : t.II «**Les populations algériennes**», 1923 ; DEMONTES (V). - **Le peuple algérien** : « **essai de démographie algérienne** », Alger, 1906 ; MASSIGNON (L). **Enquête sur les corporations musulmanes**, In revue du Monde Musulman, t.L.VIII 1924, MASQUERAY (E). –**La formation des cités sédentaires de l'Algérie**, Paris, Leroux, 1886 ; LARCHER (E) & RECTENWALD (G). -**Traité élémentaire de législation algérienne**, Paris , 3ème édit. 3Vol.1923.

(2) « La bourgeoisie algérienne ou la recherche de César Birotteau » in Hesperis, 1948, 35, 1er et 2e trimestre, pp1-29.

(3) op.cit.

رغم هذا التعريف "التوفيقي" المباشر والشامل الذي يفي –أو لا يفي- لمعالجة هذه الطبقة الوسطى من الشعب الجزائري مع بداية العشرينيات، فإننا نرى أن هذه الطبقة الثرية داخل المدن –وخارجها- استطاعت البقاء عندما حافظت شرائحها على قاعدتها المادية المنوطة بالأرض، أي –كما سنرى بفحصنا رصيد وثائق تلك العائلات البرجوازية الحضرية- أن عامل الثروة وتراكم رأسمال هذه الطبقة ظل مرتبطا بعلاقته بالعقار الزراعي الريفي، بل وهو أحد شروطه ليحقق نموه الطبيعي وببطء، قبيل الحرب العالمية الأولى، ولينطلق فيما بعد.

فإضافة إلى اندفاع الثروة الريفية اتجاه المدن –وتمدنها- نجد بالمقابل شريحتين أخرتين من أغنياء المدن، وهم المثقفون من نواب ومساعدين (assesseurs) وأساتذة، والإداريون من الخوجا والعادل والباش –عادل والمفتي والوكيل وغيرهم، ممن يدخلون اجتماعيا تحت ظل هذه "البرجوازية"، أي "البرجوازية الوسطى" كما يفضل؛ سيستند كلهم وبصفة أساسية على ركن "العقار الزراعي"، ويستثمرون باستمرار خارج المدن؛ وهو اجتهاد لعملية توفير الفائض من الرأسمال، من الريف ونقله إلى المدينة، بقصد تراكمي وبهدف تنشيطه في مجالات أخرى، إما عقاريا أو صناعيا أو في استثمار "تحولي" أو في الخدمات. وهو ما ستفعله بعض العائلات في جزائر ما قبل الحرب وبعدها؛ وعبر مدن القطاع الوهراني.

بهذا نكون قد تجاوزنا عقبة هذا الجانب النظري المرتبط بتحديد مفهوم البرجوازية الجزائرية أو البرجوازية الوسطى كما أشرنا.

إن تاريخ المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية الأولى –حتى 1871- يبرز إقدام الآلة العسكرية الفرنسية وحزم الإدارة الاستيطانية –من بعد- لتكسير مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية الموجودة من صنائع وحرف ومهن، وإتلاف الثروات المحلية في المدن؛ إضافة للتغيير الذي حصل داخل هذه المدن الحضارية بإعادة تخطيطها؛ وفقا لمصالح وسياسة الاستعمار الجديد والدخيل، على مرافق وأحياء هذه المدن؛ وذلك باحتلال وسطها لفرنستها وتغريبها مرحلة مرحلة، بإنغراس مؤسساتها، الإدارية،

السياسية، والاجتماعية الاقتصادية بل والثقافية الدينية أيضا؛ هذا ما شهدته جل مدن القرن التاسع عشر عبر مناطق الوطن ومن بينها مدن الغرب الجزائري. فكل من مدن تلمسان[1] وندرومة[2] ومعسكر والقلعة ومستغانم ومازونة[3] ووهران[4] وغيرها، عايشت أزماتها المختلفة الاجتماعية (منها تغير العمران والاقتصادي خلال المرحلة المذكورة وذلك بإتلاف بنيتها الأساسية الحضارية وتدهور مؤسساتها الإنتاجية والتجارية، وزوال المهارات (العلوم والتقنيات)، وخصوصا فقدان المجتمع لطبقته للرأسمالية المالكة بتفكيكها؛ وبالتالي ضرورة تكييف هذه الأخيرة واندماجها في الاقتصاد الاستعماري الجديد والسوق الإنتاجية الجديدة.

وبمعنى اقتصادي هناك اضطرار واقعي داخل المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية الأولى (1830–1880) عمل على جر "انهيار الطبقة المسيطرة" سابقا وداخل المدن مع جر "تدهور شروط إعادة إنتاج النظام الاقتصادي الجماعي –الزراعي خصوصا– ليحقق ببطء، وتدريجيا نوعا من توفير و"تراكم رأس المال" في الفترة الثانية من 1880 إلى الأزمة العالمية الكبرى؛ لتتأكد تلك العلاقة بين تراكم رأس المال الاستعماري "وولادة ونمو برجوازية عقارية جزائرية" من جهة، ومحاولة وجود قوى اجتماعية قادرة على مباشرة تطور رأسمالي صناعي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أيضا إلى معرفة تطور النمو السكاني للعنصر المسلم بمدن الغرب الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر للتأكد من استعادة تلك المدن لعمرانها، وتجديده مع بداية القرن العشرين، حيث

---

(1) Cf SARI (Djilali). « **Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale** », Alger, SNED, 1977; BEL (Alfred) « **La population musulmane de Tlemcen** » in Revue d'études ethnographiques et sociologiques, Paris n° de 1908, pp 200-216 et BEL (A) & RICARD (P). **Le travail de la laine à Tlemcen**, Alger 1913.

(2) BASSET (R), **Nédroma et les Traras**, Paris, édition Laroux, 1901 ; Cf GAND-GUILLAUME (G), **Nedroma, l'Evolution d'une médina**, Leindon E.J-Breil, 1976.

(3) بالنسبة "للمونوغرافيات التاريخية لمعسكر والقلعة ومستغانم ومازونة، طالع ساري جيلالي، نفس المرجع أعلاه.

(4) بالنسبة لمدينة وهران طالع ابن قادة (صادق) الحيز العمراني والبنيات الاجتماعية لمدينة وهران بين 1792 و1831، شهادة الدراسات المعمقة، جامعة وهران 1988. قارن ليسبيس.(ر)، المرجع أعلاه.

ستنشط شرائح تلك البرجوازية المتحضرة. فما بين 1886 و1906 تطورت دموغرافية بعض المدن الكبيرة بالشكل الوارد:

تلمسان : من 11.974 نسمة إلى 14.567 وهران: من 11.200 نسمة إلى 16.292

معسكر : من 6.958 نسمة إلى 9.993 مستغانم: من 5.534 نسمة إلى 8.907[1]

أصبحت بعض الفئات الاجتماعية الثرية في المدن قادرة على البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة مع بداية القرن، رغم التدهور الذي أصاب اقتصاد المدن الجزائرية، حيث حافظت هذه الفئات على قاعدتها العقارية التقليدية وهي ملكية الأرض؛ إذ استطاعت أن تتحول إلى برجوازية تجارية وأعمال في غالبية الأمر وبصورة أخف كبرجوازية صناعية. ذلك شأن فئة من "الكراغلة" (Koulougli) التلمسانيين -مثلا- الذين أحيوا صنائعهم في النسيج عموما بصورة راقية ومتطورة، وهي فئة صاحبة رفاهية (4800 نسمة سنة 1906)، امتلكت 22 مصنع يتم تشغيلها بواسطة حوالي تسعين حائك؛ رغم معاناة هذه الصناعة التي تتلقى منافسة أوربية شديدة في الميدان.

وهذه الفئة هي التي مثلت نخبة المثقفين "المتفرنسين" في تلمسان، واهتمت مبكرا بالتعليم الأوربي لأبنائها؛ إذ حول قسم كبير من الكراغلة نشاطه إلى الاستيراد والتصدير؛ مستبقين في ذلك الفئة الثانية من سكان تلمسان وهم "الحضريون" (الحضر) -9760 نسمة- الذين اختصوا هم أيضا في صناعة النسيج (21 ورشة) والدباغة وغيرها من الحرف والصنائع. ولكن مؤشر الثراء المميز لدى الكراغلة كان له دوره في احتلال وظائف عديدة وكبيرة داخل الإدارة والتعليم والمهن الحرة في مدينة تلمسان، مع 1914. فأمام أغلبية الأعضاء التي يشكلها الكراغلة داخل مجلس إدارة "نادي الشبان الجزائريين"، هناك عضو واحد من

---

(1) Statistique générale de l'Algérie.

لحضر"[1]. فالبورجوازية التلمسانية نجحت في تكيفها مع الواقع بشكل خاص عند الكراغلة.

وعلى مستوى تلمسان دائما، نجد عائلة بن ديمراد الواسعة مع محافظتها على أراضيها العقارية، مستثمرة في تجارة الجملة -وتخرج أحد أبنائهم كمساعد طبيب- وحذت حذوها كل من عائلة بخشي وبوجاقجي.

أما صغيرهم بن ديمراد العربي (20 سنة)، فقد أسس سنة 1912 أهم شبكة نقل، بالشاحنات والحافلات في القطاع الوهراني منافسا بذلك الشركة الفرنسية "ريفي" (Ruffe) الكبرى. كما استطاعت عائلة "قارا سليمان" أن تكون على رأس أحد أهم مؤسسة صناعية في العمالة وممارسة للتجارة. أما عائلة بن قلفاط العريقة حرفيا فقد تحول نشاطها إلى الصناعة والمبادلات التجارية وإلى تجارة الجملة في التبغ وغيرها، كما استثمرت في معاصر الزيوت.

أما في مدينة ندرومة فالإقبال على الصناعة كان قليلا من طرف البرجوازية المحلية، إذا استثنينا عائلة زرهوني التي ملكت صناعة الساف النباتي ومطحنة القمح والشعير، لكن الندرميين استمروا تقليديا في التجارة[2].

وداخل هذا النشاط المرتبط بالتجارة والصناعة على مستوى مدن القطاع الوهراني، نجد عائلة "بن كريتلي" العريقة والغنية بمستغانم بأملاكها العقارية، تتوجه إلى تجارة الجملة، واستيراد البضائع الكولونيالية، وتشغيل مطحنة. وكان رب العائلة منهم (حراق) نائبا بالمجلس البلدي لمدينة مستغانم، صحبة ابن أخيه مصطفى، وعضوا "بالمفوضيات المالية الجزائرية"، وكلاهما عضوان بالغرفة التجارية بوهران منذ تأسيسها. أما في وهران فهناك عائلتا "ابن محمد" و"بن

---

(1) مينيه (ح)، نفس المرجع السابق، ص210.

(2) مثل الندروميون 25% سنة 1911 و26,5% سنة 1921 كشريحة تنشط في التجارة، طالع: برونان (أندري).

Cf- PRENANT (André) Nédroma, étude urbaine, D.E.S Paris, 1956, 116p.

سعدون" ممن يملكون المطاحن. أما عائلة "ابن كلة" فقد تخصصت في صناعة الجواهر والتجارة، مع عائلة عبد القادر بن حرثي التي احتكرت صناعة البراميل.

تلك إذن هي إحدى الشرائح البرجوازية الهامة في المجتمع الجزائري مع بداية العقدين الأولين من القرن العشرين، والشريحة الأولى التي دارت حولها تقديرات إحصائية رسمية، حيث أفاد "الإحصاء الصناعي-التجاري" لعام 1904، بتقديم عدد 1084 عن أرباب الصناعات المختلفة من الجزائريين في العمالة داخل "المناطق المدنية"، و284 آخرين داخل "مناطق الحكم العسكري"؛ في حين أن "الإحصاء المهني" لعام 1911 يعطي أرقاما أخرى، مثل 5417 كأرباب صناعة و4282 كأرباب تجارة. فالمقارنة الوحيدة التي نستطيع الإدلاء بها هي طغيان النشاط التجاري لدى أعمال هذه الفئة البرجوازية الجزائرية قبيل الأزمة العالمية لعام 1914.

أما الشريحة الأخرى من برجوازية المدن فتتمثل في أولئك المثقفين من أساتذة ونواب وإداريين خصوصا.

ففي عام 1911 يصبح طالب عبد السلام، إبن أحد قضاة تلمسان، محاميا. وهو عضو بالمجلس الإداري "لنادي الشبان الجزائريين" عام 1912؛ أما إبن الصناعي محمد بخشي، فسيصبح مدرسا ورئيس النادي المذكور مع محمد بن إسماعيل والعربي فخار الذي سيباشر التدريس بوهران. أما أخو هذا الأخير وهو ابن علي فخار فسيحصل على شهادة ليسانس في الحقوق ويعين أستاذا للغة العربية بمدرسة الغرفة التجارية بمدينة ليون الفرنسية. وفي تلمسان دائما هنالك الغوثي ويس ككاتب محامي مع مصطفى بن دادوش ابن ضابط "تيرايور" وصاحب وسام شرف، وهناك محمد بن يلدي، محاسب. أما ندرومة فقد تخرج منها عدد كبير من الإداريين (عائلة رحال) وطبيب وهو الدكتور نقاش[1].

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع السابق، ص176.

وبالنسبة لهذه الشريحة دائما يقدم إسماعيل حامد (Ismaël Hamet) عرضا من أصناف أولئك المثقفين الجزائريين عام 1906، نشير إلى بعضهم على مستوى عمالة وهران، مثل الأستاذ صوالح محمد بن معمر (فرندة) خريج مدرسة المعلمين بالعاصمة، موظفا كمترجم قضائي، وناقي عبد العزيز (تلمسان)، طالب بمدرسة العاصمة، وهو معيد بمدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس، وعبد الرحمن (وهران) وهو عبد الرحمن محمد، تلميذ سابق بثانوية وهران، متحصل على شهادة البكالوريا، وهو أستاذ بتلمسان؛ أما في سلك القضاء فنجد منهم ابن عودة (كاتب موثق) وعلال عبدي (وهران) موظف بالقنصلية لدى المغرب، وهناك بلعيد كقابض بالبريد والمواصلات بوهران[1]. أما سلك الطب فشمل الدكتور نقاش ابن قائد بندرومة (طبيب الاستيطان بمركز يلّل) والدكتور بوزيان عبد القادر من ولهاصة (دائرة تلمسان) والدكتور ابن ثامي بلقاسم ولد حميدة من مستغانم؛ مع الصيدليين حفيظ بومدين من تلمسان وخزندار محمد من سيدي بلعباس.

أما النواب (Elus)، و"المساعدون" من الأعيان المعينين داخل المجلس العام لعمالة وهران (Assesseurs Musulmans au conseil général d'Oran) فيشكل هم الآخرون القسم الهام من تلك البرجوازية "المتحضرة"، داخل المدن الكبرى والمتوسطة، وهي شريحة متميزة من ناحية ثرائها وملكيتها ونمط نشاطها الاجتماعي والسياسي.

قائمة "مساعدي النواب" داخل المجلس العامل لوهران

من 1858 إلى 1907

- اسماعيل ولد المزري، آغا	1858	- بن عبد الله للحاج أحمد، اغا	1883
- سيدي لعريبي، خوجة	1858	- بن ضيف، آغا،	1883
- بلحطري محمد، "قايد"	1860	- مزاري حاج بن عودة، قايد،	1884
- ولد قاضي سي أحمد أغا	1861	- حاج جلول بلعالية، آغا،	1885

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع، صص 208-209.

- بن داود عبد القادر، اغا	1863	- محي للدين علي، ترجمان	1883
- بن عولي محمد، اغا	1864	- ولد قاضي علي، قايد	1885
- بن داود محمد، آغا	1864	- سي لعريبي بن عولي،	1886
- أحمد بن أحمد، آغا،	1871	- منور بن عبد الرحمن، قاضي	1895
- ولد الزين عبد القادر، آغا	1871	-بوفلجة حاج قدور، قايد،	1895
-بن عبد الحليم بن عودة، قاضي	1871	- بلعربي الحبيب، مساعد أهلي	1898
- بن عبد الله ولد سي لعريبي بن عولي، خوجا	1871	- بن رحال محمد، قايد،	1903
- حاج حسن محمد، نائب شيخ بلدية مدينة وهران، منتخب	1875	- شيخ ولد غانم، مساعد أهلي ،	1904
- بوحنيفي بن عبد الله، خوجا	1878	- يحيى ولد بلعباس،	1907

بالمكتب العربي (معكسر)

فهؤلاء "المساعدون" مثلا(Les assesseurs) ما هم إلا الصورة لتلك البرجوازية التقليدية، بحكم ملكيتهم العقارية في الريف ومكانتهم الاجتماعية باحتلال مراكز آغوية وباش-آغوية وقيادية وقضائية وغيرها؛ لكنهم يقطنون المدن ويستملكون تدريجيا داخلها -تحويل رؤوس أموالهم- ويسهل ذلك لديهم، نظرا لمحاباتهم للإدارة واقترابهم من السلطة للدور الذي يلعبونه في صالحها. أما النواب المنتخبون في المدن فهم "حضريون" بالطبع، وتكثر نسب المثقفين منهم، سواء عربيا أو فرنسيا أو هم مزدوجي اللغة عادة في مدن معسكر وتلمسان ومستغانم وندرومة ومازونة. ويغلب لدى هذه الشريحة من السياسيين الجزائريين، مع بداية القرن العشرين، طابع التملك للعقارات خارج مدنها، بحيازة الأراضي الزراعية، إما وراثيا أو استثماريا، وهو ما يوحي بالقاعدة المادية لهذه الشريحة من النواب، من توفير للرأسمال من الريف قصد استثماره باستمرار[1].

---

(1) حامد (إسماعيل)، نفس المرجع، صص208-209.

فنصادف مثلا ابن كريتلي حراق، نائبا ومفوضا ماليا على مستوى مستغانم، من أكبر ملاكي الأراضي الزراعية وهو عضو كما أسلفنا بالغرفة التجارية بوهران، وهو صاحب نشاط صناعي أيضا، وهناك بسيدي بلعباس نواب مثل لالوت عبد الرحمن (1900) واسعد قدور (1912) ومامون محمد (1912) وحساني حاج محمد واسعد محمد (1900) وصابلي طيب ولد زملاش (بسفيزف 1912) مع بوهند أحمد ولد بلاحة ومعطله قادة ومكيكة عبد القادر. وعلى مستوى دائرة وهران يوجد عودة معزوز أحمد وبوناب لخضر وابن أحمد بلقاسم علي. أما بالنسبة لدائرة معسكر فإن طابع ملكية الأراضي الزراعية هو سائد عند النواب المنتخبين خلال هذه الفترة (1900-1918) مثل بن سفير علي ولد قدور (مدرس) وابن عبورة قدور (كاتب لدى موثق) وسليماني طيب ولد ميلود (بـ 900 هكتار) ومكاوي الحاج عبد القادر ولد بن عودة وبوجلال محمد ولد العربي وخلادي محمد ولد ثاني وحميدات قدور ولد عوني (بـ100 هكتار) وغزلاوي علي ولد عمر (بـ300 هكتار)[1].

وصفة الملكية هاته نلقاها بصورة مركزة ومطولة أيضا لدى النواب التلمسانيين المنتخبين في هذه الفترة من "كراغلة" و"حضر"، مثل قارا سليمان جيلالي ولد محمد (مع ثروة تقدر200.000 فرنك) فهو عضو في المجلس الإداري لبنك الجزائر ورئيس الجمعية الدينية التلمسانية 1908؛ وهناك بن ددوش مصطفى بن غوتي (1902) وبن قلفاط غوتي ولد البشير (1904-1908 صاحب ثروة تقدر بـ150.000 فرنك) وبن عمر بن علي بن محمد (ثروة 100.000) 1912 عضو المجلس الإداري في الجمعية الأهلية للاحتياط الزراعي(S.I.P) ونائب رئيس الجمعية الدينية المذكورة، ومصطفاوي بومدين (6 "سكة" أرض، مثقف بالعربية)، وبن منصور محمد ولد سيدي الحبيب (ثروة حيوانية زائد 1500 فرنك، مثقف بالعربية)، وبن مجاهد بكاي (1904-1904 و4 "سكة" أرض)، وقناديل عمر (4 سكة، ومثقف بالعربية)، وخاصة بن رحو أحمد بن محمد صغير (1892-1912،

---

(1) ارتكز اعتمادنا الوثائقي بالنسبة لهذه الفئة الأولى على م.أ.و.و (ولاية وهران).

صاحب عقارات كثيرة تقدر بـــ 200.000 فرنك وهو مزدوج الثقافة عربيا وفرنسيا) مع النائب سلكا بـــن علي بن محمد (1912، ملاكا وصاحب عقارات كثيرة بتلمسان)، وبجاوي محمد (1912)[1].

وصحبة هؤلاء النواب التلمسانيين هناك فئة أخرى من نواب الدوائر المجاورة مثل مختاري محمد بالحاج مختار من الغزوات وبن رحال أمحمد بن محمد من ندرومة (وهو عضو بالمجلس العام بوهران حتى 1908) ولبلاق بوشنتوف ولد محمد مع جلولي بوعلي ولد محمد وحجاري ولد محمد من لحناية. وهناك من "ولهاصة شراقة" -بلدية بني صاف- كل من فقيه سي برحو ولد أحمد، ومختاري ولد محمد، وبلعباس حسين ولد محمد، مع عائلة كل من بلهاشمي حاج أحمد ولد عبد القادر، وبن صافي ميلود ولد محمد (1892، وهو مثقف)، ومنقوري محمد ولد عبد القادر، ومختاري مختار ولد محمد (1888) [2].

وأخيرا فإن هذه البرجوازية الجزائرية "الحضرية" رغم نسبتها الصغيرة وصحبة سكان المدن، هي التي ستلعب دورها خلال العقود التاريخية المقبلة في جزائر ما قبل الحرب وفيما بعدها؛ تستطيع أن تسترجع سياسيا ما فقدته القوى الريفية في السابق، الأمر الذي سيحفز على تغيير العلاقات السياسية الاقتصادية، داخل ما نسميه تبلور الوعي السياسي -الديني- والثقافي داخل المجتمع الجزائري وتدشين مرحلة حوار تاريخي، تميزت به الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة المدروسة عندنا (1900-1919) وخلال مرحلة لاحقة أخرى (1919-1939).

---

(1) بالنسبة لنواب دائرة تلمسان، اعتمد انجازنا على أ.م.ب ماكس أون بروفانس الفرنسية، علبة 16H32.

(2) أ.م.ب ماكس أون بروفانس، نفس المصدر.

الفصل الثاني

البيئة الثقافية ويقظة المجتمع في الغرب الجزائري

1- الجذور التاريخية الثقافية

2- حركة المثقفين الجزائريين المبكرة

3- إسهام "المدرسة الإسلامية العليا" بتلمسان

4- "الشبان الجزائريون" في القطاع الوهراني

1- الجذور التاريخية الثقافية

عندما تطرقنا إلى هذا الموضوع، يجب أن نراعي منهجيا دراسة التواصل والإتصال الثقافي في المجتمع الجزائري وواقعه لاحقا داخل المناخ الوطني مع ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية -نهاية القرن التاسع عشر- وبداية القرن العشرين، وتطوره في العقود اللاحقة.

فالبيئة الثقافية الجزائرية عانت كثيرا مثلما عانت الطبقات الاجتماعية هي الأخرى، إثر عمليات الاحتلال والغزو الفرنسي لمناطق البلاد مرحلة، وبأساليب مختلفة. فالطبقة المثقفة الوطنية والبورجوازية كادت أن تختفي تحت ضربات المؤسسات الاستعمارية وسياسات الحكم في الجزائر طيلة فترة القرن التاسع عشر؛ وهي الطبقة التي حوت العلماء والقضاة والمفتين والأئمة والمعلمين وزعماء الدين والتجار. فالسياسة الاستعمارية « جففت الجزائر من طبقتها الوسطى التي كان من الممكن أن تلعب دورا حاسما في الاحتفاظ بالكيان الوطني، والقيم الثقافية والوجود السياسي للجزائر. بل حتى أولئك البورجوازيون الذين تخلفوا سهوا في بلادهم كانوا قد أرغموا إما على العيش الضنك وإما على الهجرة مؤخرا »[1].

فالثقافة الجزائرية عموما عانت أيضا نتيجة الاحتلال. فالمواسم الوطنية والتاريخ واللغة إما اختفت وإما اضطهدت، وكانت المساجد قد حولت إلى كنائس، أو مستشفيات أو متاحف. « كما أن المثقفين الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم (.....). أما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل، وقد كانت اللغة العربية أكثر النظم الوطنية الجزائرية معاناة، وبالتالي عموما قد انضرت »[2]. فاللغة العربية، كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية قد حوربت بمختلف الأساليب والمضايقات الإدارية، وكان الهدف من هذه الحرب التي شنها الاحتلال الفرنسي. « على اللغة العربية

٦

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائري 1900-1930، بيروت مارس 1969، ط1، ص71.

(2) نفس المرجع أعلاه، ص79.

طوال قرن وثلث، هو القضاء عليها تمهيدا للقضاء على الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي القضاء على الشخصية الجزائرية »[1].

فالثقافة العربية الإسلامية التي تعتبر ثقافة المجتمع الجزائري القومية عبر المراحل التاريخية السابقة هي مقوم أساسي للشخصية الجزائرية سواء بكونها ترتكز على الثقافة العربية التي تشكل اللغة العربية إطارها الصحيح؛ وهي اللغة التي تميزت بتاريخ قديم متصل الحلقات، أو بكونها ثقافة سايرت الحضارة ونظمها، وساهمت في الإنتاج الثقافي في ميادين الأدب والفلسفة والعلوم عموما في عصور الازدهار الفكري للعرب، أو بكونها ثقافة ذات تراث فكري خصب متأثر أشد التأثر بالقرآن والدين والشريعة الإسلامية التي تعتبر محك المجتمع وأساس ما كان يلقن ويدرس في حلقات وأطوار التعليم المختلفة[2].

وهذه الجذور الثقافية العميقة في المجتمع الجزائري تكونت في الأساس وتاريخيا -قبل وخلال الفترة العثمانية واستمرت في النهوض من بعد- نتيجة الدور الذي قامت به المؤسسات الثقافية والتربوية في ربوع الجزائر كالمساجد والمدرسة والكتاتيب والزوايا التي قامت بمهمة التعليم مشرفة على تلامذته وطلابه ومدرسيه، فكانت « أكبر مؤسسة تغذي هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف-الحبوس- »[3]، التي كان من أغراضها توفير العناية بالمساجد والمدارس والمعاهد والزوايا. وإلى جانب هذه المؤسسات الثقافية التي تكفلت بقضية تعليم المجتمع وتثقيفه، « يدين هذا التعليم كذلك لجهود الأفراد والعائلات، لأن بعض العثمانيين كأشخاص

---

(1) تركي (رابح) **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1930-1956**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص325.

(2) من أفيد ما يمكن الاطلاع عليه تحت هذا الطرح هو إنتاج تركي رابح، المرجع أعلاه، وأبو القاسم سعد الله « **تاريخ الجزائر الثقافي** » الجزء الأول والثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، والكعاك عثمان، « **مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16 إلى القرن 19** »، معهد الدراسات العليا، 1957.

(3) حلوش (عبد القادر)، **السياسة التعليمية في الجزائر 1871-1914**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1975، ص2.

والجزائريين اشتركوا على السواء في تأسيس المدارس والاعتناء بها، وكان هؤلاء يهتمون ببناء المدارس والمساجد بدوافع دينية ولخدمة العلم ولتخليد أسمائهم أحيانا أخرى »[1].

فالمعروف تاريخيا أن التعليم في الجزائري كان منتشرا بشكل يشمل جميع المناطق الجزائرية وحتى النائية منها وخاصة داخل النواحي العريقة في الميدان الثقافي، كمدن تلمسان وندرومة ومعسكر ومازونة والعاصمة ولمدية وقسنطينة وغرداية والوادي وغيرها. فكان « التعليم الابتدائي منتشرا بينهم –أي الجزائريين- بمقدار انتشاره عندنا –في فرنسا- فتوجد المدارس للقراءة والكتابة في معظم الحواضر والقرى. فعملية مصادرة الأبنية الخاصة بالمساجد استنزفت بصورة خاصة كل موارد التدريس الذي يحوي من 2000 إلى 3000 صبي في كل مقاطعة؛ يتابع منهم عدد كبير (600 إلى 800) دراسته في علوم الفقه والشريعة والتفسير فيحصلون على لقب "العلماء" »[2]. فمدن تلمسان ومازونة وقسنطينة وبجاية والجزائر العاصمة حوت قبيل الاحتلال الفرنسي مراكز لأكبر المعاهد العلمية والتربوية في الجزائر. غير أنه لا توجد ما نسميه **"جامعة إسلامية"** مثل جامع الأزهر والقرويين أو جامع الزيتونة، فعلى العكس كانت دروس الجوامع الكبيرة لتلك المدن الجزائرية تضاهي دروس الجامع الأموي والحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها وتردد العلماء والمدرسين عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فضلا عن المساجد التي كانت تعتني بتلقين اللغة العربية لطلابها[3].

وإذا كان التعليم العربي من أهم مقومات الثقافة العربية-الإسلامية داخل المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات العربية الأخرى، فالدين الإسلامي يعتبر مقوما كبيرا للشخصية الجزائرية. ومن هنا يتجلى دور

---

(1) نفس المرجع أعلاه، ص3.

(2) RINN (Louis), **« Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie »**, février 1882, p10.

(3) سعد الله (أبو القاسم)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص273.

المساجد والزوايا التي أدت وظيفتها في نشر التعليم بجميع انواعه وإلحاقها المدارس والمعاهد العليا مثل مازونة وبطيوة ومعسكر[1]، والجامع الكبير بتلمسان وجامع سيد لعريبي وزلوية الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، وزاوية القليعة ومليانة وبني محي الدين وزاوية بني سلميان والجامع الأعظم بالجزائر العاصمة[2]؛ أما شرقا فهناك جامع سيدي الأخضر بقسنطينة وزاوية سيدي عقبة بمدينة بسكرة وزاوية ابن علي شريف في جبال جرجرة وخاصة معاهد المساجد بوادي مزاب بالصحراء[3].

هكذا استحفظت اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية من حفظ للقرآن الكريم وتفسير للحديث وعلوم الشرع واللغة من خلال قنوات عدة مثل المدارس القرآنية والوعظ والإرشاد في المساجد ومعاهد الزوايا، لو من خلال الهجرة لطلب العلم والرجوع إلى الوطن لتقلد مناصب التدريس والتبريز –والوظائف الأخرى– أو تلقي زيارة العلماء من ربوع المغرب والمشرق العربيين، بل للبقاء فترات طويلة والتنقل عبر ربوع المناطق والمدن الجزائرية.

وعلى مستوى الغرب الجزائري وعلى غرار المناطق الجزائرية الأخرى، فإن المجتمع قد استطاع الحفاظ على مقوماته المرتبطة باللغة والدين وعلى جذوره الثقافية العميقة بين جميع الأوساط، رغم المعاناة من سياسة الاحتلال والاستعمار وتطبيق سياسات الاضطهاد الفكري ومعارضة تعليم وتثقيف فئات المجتمع عموما وتجهيله[4]. فالمصادر جميعها تشير مثلا إلى اشتهار تلمسان بمدارسها، بعثور الفرنسيين أثناء الاحتلال على حوالي خمسين مدرسة ابتدائية وثلاثة معاهد للتعليم "الثانوي"

---

(1) Cf BERQUE (J), **L'intérieur du Maghreb entre le XV^e et le XIX^e Siècle**, ed Galimard, 1978.
(2) EMERIT (Marcel, **« L'Etat intellectuel et moral en Algérie en 1830 »**, in R.H.M.C, n° Juillet-Septembre 1954, p204.
(3) Ibid.
(4) طالع بتوسع: حلوش عبد القادر، المرجع السابق، الفصل الأول والرابع من الباب الأول.

والعالي[1] كما وجد بنفس المدينة ثلاثون زاوية تؤدي وظيفتها التربوية والدينية وسط كثافة عمرانية بلغت 12.500[2].

واجتماعيا وداخل مقاطعة تلمسان – Subdivision de Tlemcen– دائما، تفيد بعض الوثائق بغنى المنطقة ثقافيا وعلميا والتي ظلت عليه –حسب ما نعتقد ولا نستثني المقاطعات الجزائرية الأخرى– ما بين فترتي الخمسينات والسبعينيات من القرن التاسع عشر. فتحليل أحد الجداول الرسمية عن الحالة الثقافية والعلمية عن مقاطعة تلمسان مع منتصف 1854 –مستثنيا تلمسان[3]–، يساعد للوصول إلى بعض النتائج ومنها مثلا:

1°– إن عدد القبائل التي حافظت على مدارسها القرآنية –رغم عملية الاحتلال– ووظفت درارين ومعلمين (Tolbas) للصبية والطلبة بلغ 56 (قبيلة وعروش).

2°– إن عدد التلاميذ والطلبة بدائرة تلمسان وحدها بلغ 367.

3°– إن عدد الطلبة المتخرجين ليباشروا بدورهم التدريس (ولمواصلة دراستهم العليا) بلغ 91 طالبا في كل من نواحي الغزوات ومغنية وسبدو.

4°– إن مواد التلقين والحفظ والدراسة ارتكزت –حسب الأطوار– من حفظ للقرآن الكريم وشرحه لغة ونحو أو تحليل "لألفية سيدي خليل"، و"ألفيته إلى علوم الفقه والأصول والشرع وعلم الميراث".

إن تكون النخبة الجزائرية من مدرسين وعلماء تم في حواضر ثقافية وعلمية مشهورة مثل "ترارة" و"ولهاصة" –اللتان ينحدر منهما خليفة الأمير عبد القادر ومستشاره الأول سي أحمد البوحميدي– وتلمسان (منها القاضي سي عبد القادر بن بشير مثلا) وأولاد رياح (وفيها فقيه المواريث سي محمد بن عزة) وبني ورنيد (وفيها المفتي سي محمد بن عبد الله) وندرومة

(1) TURIN (Yvonne), **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Ecoles médecines, religion (1830-1880)**, ed Maspéro, Paris 1971. pp 127-131.
(2) Ibid.
(3) C.A.O.M, Cart 1J82 « **Les enseignants des écoles dans les tribus de l'arrondissement de Tlemcen** » note de 7 pages datée le 13 juin 1854.

(وفيها العادل سي محمد بن قانة). وهناك زاوية سيدي يعقوب ومازونة ولمجاهر وبني يسنوس ودواير ولهشم شراقة وفقيق وأولاد سيدي الشيخ بالبيض و"وجدة وفاس وبني زناسن والريف (بالمغرب الأقصى)".

أما الجدول الثاني[1] من هذه الوثائق والذي أرخ في نفس الفترة فيحوي فئة العلماء الكبار من مفتيين وقضاة وطلبة التعليم العالي بالنسبة لمقاطعة تلمسان، ونلخصه كالآتي:

الفئات / الدوائر	قضاة	مفتون	طلاب وعلماء
- تلمسان	12	4	24
- مغنية			2
- الغزوات			9
- سبدو			11
المجموع 62 عالم	12	4	46

(جدول رقم 6)

ويفيد هذا الجدول هو الآخر بأسماء للفئات النخبوية في هذه المقاطعة وتكوينها العالي (لغة، دين وشريعة)، كما تتميز معها معاهد وجامعات تكوين هذه الفئات سواء في تلمسان وندرومة ومعسكر ومستغانم ومازونة من جهة، أو في فاس وتطوان وبني زناسن؛ مما يوحي بغنى واتساع البيئة العلمية والثقافية داخل المجتمع الجزائري بالنسبة لهذه المقاطعة مع تأطيره

(1) طالع أ.م.ب آكس، علبة 1J82، « قائمة القضاة والطلبة لدى القبائل بمقاطعة تلمسان » مؤرخة يوم 13 جوان 1854، 3 صفحات، من المفيد أن يطالع دور هذه النخبة الجزائرية لدى فريمو جاك:
Fremaux (Jacques). **Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête**, ed Denoël, Paris 1933.

العربي الإسلامي. ونورد على سبيل المثال اسماء كل من القاضي "سي محمد بن العربي بن ويس" (تلمسان) والقاضي "سي محمد بن منذر" (أولاد سيدي عبد اللي) والقاضي والعالم "مولاي بن عبد القادر" (قاضي خلال فترة الأتراك) مع القاضي "سي عمر بن مقران" (قاضي مع الأمير عبد القادر) وهما من قبيلة أهل الواد. وهناك العالم "سي طاهر بن غراس" من بني ريمان، والمفتي "سي عبد الوهاب" مع "سي سنوسي ولد بومدين" من بني ورنيد. كما اشتهر بدائرة مغنية لدى بني واسين العالم "سي عبد الله بن أيوب" رفقة "سي محمد بن هلال". واشتهر كل من "سي عبد الرحمن بن الييوري" بقبيلة "مسيردة لفاقة" (الغزوات) رفقة كل من "سي شيخ بن عزة" و"سي محمد بن الخثير"، مع "سي بوعزة" بزاوية "لعنابرة". وهناك "سي سليمان المحياوي" بسواحلية، و"سي الهاشمي" (لخميس) و"سي بوطالب" (أولاد أورياح) و"سي محمد ولد عبد الرحمن بن الحاج محمد بن عبد الله" (عالم وقاضي حميان) لدى قبيلة لفراد بدائرة سبدو[1].

وتميزت البيئة الثقافية الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الغرب الجزائري -على غرار المناطق الأخرى من الوطن- بدأبة المجتمع نحو تثقيف نشأته في المدارس القرآنية الحرة كالكتاتيب وإلى جانب المسجد والزاوية.

ولم تتردد العائلات الجزائرية في استقبال وتوظيف محفظي القرآن الكريم لأبنائهم من الوافدين من المغرب الأقصى طيلة هذه الفترة، كما حصل في بلدية واد تليلات التي وجد بها 18 مدرسا توزعوا على دواوير لقصر وتينزاة وثانية ودوار سيدي غالم وتليلات ومفتاح[2] - ونخالها ظاهرة حضارية طبيعية في المغرب العربي رغم الواقع الاستعماري الإضطهادي للتعليم العربي- فاستمرار المدارس العربية الحرة والمعاهد الكبرى ظل طبيعيا لنشر رسالتها التعليمية والتربوية رغم مضايقات وإجراءات تعسفية لأصحابها من السلطات الفرنسية، قصد التقليل من

---

(1) نفس المصدر السابق.

(2) م.أ.و.و، علبة 4064، تقرير مؤرخ سليلات يوم 22 فراير 1877.

نشاطها وتأثيرها على السكان الجزائريين، هؤلاء الذين وجدوا فيها متنفسهم الوحيد لتعليم لغتهم العربية والتفقه في دينهم الإسلامي، فخضع هذا التعليم للرقابة الشديدة أحيانا وإلى إغلاق مؤسساته أحيانا أخرى.

ووفقا لقانون 30 أكتوبر 1886 ومرسوم 6 ديسمبر 1887، تم إخضاع المدارس القرآنية إلى رقابة وتفتيش شديدين من قبل السلطات الفرنسية. وتخص هذه الرقابة بالدرجة الأولى الاتجاه الإسلامي[1].

وكانت المادة 48 من مرسوم 1892 قد أخضعت المدارس الخاصة (الحرة الإسلامية) لرقابة وتفتيش السلطات المبينة في المادة 9 من قانون 1886 ومرسوم 1887؛ وتتمثل هذه السلطات في إشراف البلديات على هذه المدارس ذات التعليم الحر ومراقبة مدرسيها، لمحاولة معرفة الانتماء السياسي للقائمين على هذه المدارس.

إن كثيرا من هؤلاء كان ينتمي إلى طرق دينية يعتبرها الاستعمار ذات طابع سياسي مناهض لوجوده وبقائه في الجزائر. فكثيرا ما قامت الطرق الدينية نفسها بإعلان الثورة على الاستعمار، بل أن الأمير عبد القادر الذي قاد الثورة الشعبية ضد الاحتلال كان ابن زعيم ومنتمي إلى طريقة دينية (الطريقة القادرية)، وإلى جانب ذلك، قامت ثورات أولاد سيدي الشيخ عام 1864، وثورة الشيخ الحداد 1871، والشيخ بوعمامة عام 1881.

وإذا تتبعنا خطوات الثورات الشعبية التي قامت خلال القرن التاسع عشر نرى بوضوح عمقها الديني المتأصل في الشعب الجزائري الذي استمر في البروز حتى بداية القرن العشرين. وكانت السلطات الاستعمارية تحاول محاصرة هذه المدارس القرآنية وتقطع أمامها باب الصلة والاتصال مع المشرق[2] والمغرب العربيين.

---

(1) حلوش عبد القادر، المرجع السابق، ص183.

(2) حلوش عبد القادر، نفس المرجع، ص183.

فدأبة المجتمع في القطاع الوهراني نحو التعلم[1] ومساعيه الحثيثة للمحافظة علـــى جذوره الثقافية العربية-الإسلامية العميقة (الدين والشريعة واللغة العربية) ظلت

نشيطة حتى مجيئ القرن العشريـــن -وأثناءه- إذ أن الرصيد الأرشيفي[2] والوثائقي[3] المتوفر يثبت مدى نجاح هذا الطموح وهذا الهدف الحضاري والتربوي القومي لتحقيق مقوم أساسي من مقومات الشخصية الجزائرية، بإحياء اللغة العربية ونشرها على نطاق واسع.

التعليم "الأهلي" الحر في عمالة وهران[4]

الدوائر	عدد المدارس المرخصة	عدد تلامذتها	عدد المدارس غير المرخصة	عدد تلامذتها	المجموع العام	
					مدارس	تلاميذ
وهران	14	146	140	1048	153	1194

(1) أحصينا ما لا يقل عن 2.70 طلب بالنسبة لالتماس فتح المدارس القرآنية والخرة والمعاهد التي قامت بها النخبة من الطلبة والمدرسين بغض النظر عن الكثير منها، كتلك التي كانت تفتح وتؤسس-من كتاتيب- دون الرجوع إلى إذن أو موافقة السلطات الإدارية الفرنسية.

(2) إطلع على أ.م.ب باكس أون بروفانس، فيما يتعلق بالقطاع الوهراني والذي يعالج "الكتاتيب القرآنية والمدارس العليا" وهي :

Série 4S- Ecoles coraniques et modéres :
4S.15 :Arrondissement de Mostaganem (1896-1933) ; 4S.16 : Arrondissement de Tlemcen (1896-1930); 4S.17 : Arrondissement de S.B. Abbès (1896-1914) ; 4S.18 : Arrondissement d'Oran (1896-1933) ; 4S.19 : Arrondissement de Mostaganem (1896-1914) ; & Série 1S –Ecoles primaires « Département d'Oran » :
1S.37 : Ecoles arabes françaises : Arrondissement d'Oran, Mascara, Tlemcen (1960-1881) ; 1S.38 : Idem, arrondissement de Sidi Bel Abbès et Mostaganem ; 1S.39 : Ecoles arabes. françaises et zaouias (1852-1874) (et) Ecoles et confréries religieuses musulmanes (1875-1876) ; Cf Oran 3331 : confréries musulmanes, arrondissement de Tlemcen (1880-1936) ; Oran : 3332 et 3333, associations culturelles musulmanes 1901-1944 ; Oran : 3387, rapport mensuels sur les subdivisions du département (1906-1911).

(3) م.أ.و.و، علبة 4064، « تعليم الأهالي الحر »، وبالخصوص سنة 1903 وسنة 1922.

(4) م.أ.و.و، نفس المصدر، تقرير عامل وهران، مؤرخ 5 أوت 1903، 6 صفحات (أكاديمية الجزائر العاصمة).

سيد بلعباس	10	104	73	390	83	494
معسكر	24	201	175	1305	199	1506
مستغانم	28	583	109	1134	137	1717
تلمسان	13	244	146	1402	159	1546
المجموع العام	89	1278	643	5279	731	6557

(جدول رقم 7)

وإذا راعى المحلل داخل هذا الجدول ارتفاع نسب المدارس وعدد التلاميذ -مرخصين أم لا- بالنسبة لسنة 1903، فإن تقارير أخرى[1] أفادت بارتفاع عدد التلاميذ وتأسيس المدارس بين 1907 و 1914 من ناحية، كما كشفت النقاب عن قدم بعض الزوايا والمعاهد الكبرى التي ظلت ذات حيوية داخل القطاع الوهراني، ونورد نماذج منها مثلا بمقاطعة تلمسان؛ هناك :

- مدارسة قبيلة "لخميس" التي تأسست حوالي 1107م وعام1207م وعام 1757م.

- مدارس قبيلة "مسيردة" التي تأسست حوالي 1207م (بدشرة "بيدر") وعام 1607 بزاوية سيدي محمد بن يحي (بأولاد بن يحيى) وعام 1650 م بزاوية "أولاد بورزين" و"بربو" (عام 1632) و"لغزوازي" (عام 1607) و"أولاد بويعقوب" (عام 1657) و"لعسارة" (1757) و"لحوالف وهم فرقة من قبيلة لمهادة" (عام 1807) وأولاد حمو (عام 1822). واشتهر لدى قبيلة مسيردة سي مختار بن عمر (وهو باش-عادل في المنطقة)، الذي ينحدر

---

(1) م.أ.و.و، علبة 4064، إحصاء حول المدارس الحرة الإسلامية، مؤرخ 1 أوت 1907.

من عائلة مثقفة من زاوية "الميرا" القريبة وهو العالم الذي درس بمازونه بوجدة وفاس[1].

أما كبريات المدارس والمعاهد العلمية مع نهاية القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين (1890-1920) فنكاد نعثر عليها بمنطقة مينا "بأولاد الشافع" لدى زاوية الشيخ بن طكوك، "سي أحمد ولد الشيخ الشارف؛ وهناك قاسمي ولد عبد القادر ولد لخضر ولد بوزيد (بمعسكر) الذي تتلمذ على يد سي بهلول وسي بوعمران ولد عبد القادر، مع كل من قاسمي عبد القادر ولد لخضر -يشار إليه "كمثقف"- والذي درس بمدينة مراكش بالمغرب، وشنتوف محمد ولد بن علي بن عبد القادر، وصباحي دحو بن حبيب بن دحو الذي كان مرخصا بفتح مدرسة إعدادية للطلبة الذين يدخلون في مسابقات وظيفة "باش-عادل".

وقرب مدينة معسكر دائما، نجد "المثقف" ابن عروسي بشير بن حسين الذي كان يدرس الشريعة والنحو والبلاغة بالجامع الأعظم بالبرج، مع المثقف والعالم توهامي طيب بن أحمد بن الشيخ وسي محمد بن التهامي بسيدي قادة. وفي مدينة سعيدة نشط بالخصوص القاضي والعالم "بن زروقي" محمد بن أحمد بن بوحفص.

أما في مدينة تلمسان فما عدا العالم الكبير "أبي بكر بن شعيب"، أستاذ بالمدرسة الإسلامية العليا في تلمسان، فقد اشتهر كل من "أحمد بن سي محمد بن محمد كبير" بتدريسه الفقه والتوحيد والشريعة والنحو لكبار الطلبة (من 22 إلى 60عام) و"العراقي أحمد بن أحمد" الذي تخرج من جامع الأزهر بمصر وحامل شهادة عليا منها.

أما بمنطقة تيهرت (تيارت) ذات النفوذ الديني الواسع فقد اشتهرت معاهد زواياها بتخريج دفعات الطلبة الذين يؤمونها ويأوون إليها، ومنها:

---

(1) C.A.O.M, cart 10H81.

1- زاوية "سيدي عدة" (بأساتذتها غلام الله أحمد ولد عدة ولعريبي ميلود ولد أحمد ومختاري مصطفى ولد محمد ولعريبي بن عوالي ولد أحمد مدرس النحو والحساب).
2- زاوية أولاد سيدي بلقاسم (بتاقدمت) مع بلعربي عبد القادر بن قدور.
3- زاوية سيدي بخدة (بأولاد بن عفان) واشتهر منهم خليل محمد بن بوعزة ومصطفاوي بن عودة بن محي الدين وبوزياني قدور ولد بن عودة.
4- زاوية مخاترية (بوقرتوفة) مع بلحوسين محمد بن محمد.
5- زاوية أولاد منصور (بتيقفيست) التي أشرف على التعليم بها شيوخ أسرة "بوغلام الله مصطفى بن غلام الله" وعدة بن منصور وعدة بن محمد.

أما بالنسبة لدائرة مستغانم فقد تولّى التدريس بمساجدها الكبيرة كل من الشيخ "سي محمد بوراس هني" بالجامع الأكبر بمازونة . فقة سي محمد مول سويقة (بمسجد بوعلوفة) وسي بن علي بن قاضي (بمسجد بن معطى) والسي عبد الرحمن بن قبلي (بمسجد قصبة مازونة)، وتميز وسط للبيئة العلمية الثقافية المازونية كل من العالم المفتي (الحر) هني بوراس ولد الحاج محمد ولد أحمد ولد سيدي هني، وابن عمه هني محمد ولد الشيخ ولد عبد الرحمن ولد هني "كمدرس للشريعة"[1].

وفي مدينة وهران اشتهر كل من المفتي سي علي بن عبد الرحمن، والشارف أفرول علي بن أحمد والأستاذ سي حبيب بالمختاري (أستاذ الشريعة بالجامع الكبير) وفراح بن فراح. وقرب مدينة وهران برز كل من العالم بوتليليس بحمام بوحجر (عين تموشنت) وبوحسون البشير ولد عبد القادر مع بشير بويجرة منور بمدينة سيق. كما عرف كل من الشيوخ سي أحمد بن خلاف (مزغران) وبلهاشمي بن جاسر (قديل)، والسي بلقاسم

(1) طالع سيرتهما كاملة لدى م.أ.و.و، علبة 4474.

بن عمر ببطيوة رفقة سي مصطفى بن مختار وسي طاهر بن مهدي وكلاهما بمدينة زمورة.

وما من شك أن هذه البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفته منطقة القطاع الوهراني قد تأثرت ملامحها بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي وديني ولغوي وفكري[1]، وأن استمرارية هذه البيئة قد ثبتت واستمرت – ولو بدرجة أخف داخل الأوساط الثقافية والعلمية في المجتمع نتيجة الواقع الاستعماري الفرنسي، وحلوله بالجزائر خلال القرن التاسع عشر – وذلك على مستويات عدة، من زوايا ومعاهد كبرى ومدارس حرة قرآنية وتنقلات للطلبة والعلماء. فما من شك –مثلا– أن محاضرات للمؤرخ أبي راس الناصري وحلقات دروسه "بقاعة المذاهب الأربعة" حتى بداية القرن التاسع عشر قد تركت بصماته الفكرية والتراثية في ناشئة هذه المنطقة لاحقا –780 طالبا من مختلف جهات الوطن والمغرب الأقصى– علما أن مكتبته عدت من بين أكبر المكتبات المتخصصة (3000 مؤلف)، تلتها مكتبة الأمير عبد القادر الشخصية، تلك المكتبة التي استحوذت عليها فلول العسكر الفرنسي "بتا قدمت" يوم 10 مايو 1843.

فالتاريخ الثقافي للغرب الجزائري يشيد في النهاية بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر مثلا، وما خلفه العديد من الفقهاء والعلماء والمؤرخين من تراث فكري، كصاحب "المعيار"[2] "الونشريسي" وما تركه من تأليف، لعبت دورها واحتفظت بقيمتها الدائمة؛ فإلى جانب موسوعته (المعيار)، ترك الونشريسي مساهمات أخرى تمثلت في "إيضاح المسالك على قواعد الإمام مالك" و"المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بأداة الموثق وأحكام الوثائق"، هذا المؤلف الذي

---

(1) طالع بتفصيل محتوى جزأي "تاريخ الجزائر الثقافي"، للأستاذ الباحث سعد الله أبو القاسم والذي نرى فيه غزارة المعلومات ودقة التفاصيل...؛ وفيما يتصل بمواضيع الفكر والتراث الجزائري قارن أيضا بيرك (جاك):
Berque (Jacque) Bibliographie de la culture arabe contemporaire, ed Sindbad, Paris 1981.

(2) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب.

يعرف مختصرا بـــ "الفائق في الوثائق" رفقة "تعليق على مختصر ابن الحاجب" وأجوبة فقهية عرفت بتفاوي الونشريسي.

ورفقة الونشريسي هناك علماء آخرون مثل أبو القاسم العقباني وابن مرزوق الحافظ. إذ لا بد من الإشارة أيضا إلى دور المعاهد في الشريعة والفقه الذي عرفتها مازونة[1] وما تركه صاحب "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" يحيى بن عمران المغيلي (883هـ-1478م) وأحمد المغراوي (820 هـ). فما من شك أن بصمات جميع هؤلاء العلماء وغيرهم قد حظيت بالديمومة أمثال احمد المقري صاحب "نفح الطيب" والشيخ محمد بن أحمد الحلفاوي ومحمد بن ميمون مؤلف "التحفة المرضية في الدولة البكداشية" وابن سحنون الراشدي صاحب الشرح الأدبي – التاريخي (الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني) وغيرهم كالعالم المؤرخ أبي راس الناصري المعسكري[2] صاحب "نفسية الجمان في فتح ثغر وهران "وشرحها" عجائب الأسفار ولطائف الأخبار المتوفي سنة 1823 عن عمر يناهز التسعين سنة، وصاحب الحلقات الفكرية والدروس العلمية "بقاعة المذاهب الأربعة" كما أسلفنا الذكر. فرفقة هذه الانتاجات التاريخية- الاجتماعية والمجالات الأدبية لدى الجزائريين خلال الفترة العثمانية وبداية مرحلة الاحتلال الفرنسي فإن العلوم للشرعية، أي الدراسات القرآنية كالتفسير والقراءات والحديث ودراسته بما في ذلك الإثبات والإجازات والفقه من العبادات والمعاملات "كالنوازل"، قد كثرت وسيطرت على الحيازة الفكرية حينئذ، « ولاشك أن ذلك يعود بالدرجة الأولى أن كون القرآن والحديث كان المنبع الذي يستمد منه الجزائريون كل أنواع تفكيرهم وأنماط حياتهم »[3]، عندئذ ولاحقا.

---

(1) طالع بلحميسي (مولاي) "تاريخ مازونة"، الجزائر، 1981.

(2) ولد محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن الناصر الجليلي المعسكري؛ طالع سيرة هذا العالم لدى سعد الله أبو القاسم، المصدر أعلاه، صص 357-360، وأيضا « مؤرخ جزائري معاصر للجبرتي: أبو راس الناصري »، أنظر "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر" الجزائر "الجزائر 1978، صص 83- 103.

(3) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص9.

2- حركة المثقفين الجزائريين المبكرة

كخطوة منهجية وتسهيلا للطرح والنقاش، علينا أن نسجل نقطة جوهرية وحساسة تتعلق بالطبقة المثقفة الجزائرية في القطاع الوهراني والجزائر عموما خلال العقود الأولى من القرن العشرين -بل وقبله بقليل- ، إذ لا يجب حصر فئاتها في نظرنا واصطفاء دورها في "نخبة" كانت نتاج الثقافة الفرنسية المحضة (والتي مثلت التيار الليبرالي للمطالب لاحقا). فرفقة ذلك هناك صنف مثقف ومتشبع بالثقافة العربية الإسلامية أو مزدوجي اللغة تمثل في عناصر وأطر واعية قادت حركة النهضة في الغرب الجزائري منذ نهاية القرن الماضي وصولا إلى الاحتفال الاستعماري المئوي لاحتلال الجزائر وعقد الثلاثينيات وذلك على المستوى الثقافي والسياسي. وكان لوجود هذه الفئة الثانية من المثقفين، داخل تلك النهضة نتائج حاسمة، تمثلت في خلق توازن في القوى السياسية داخل الحركة الوطنية بالغرب الجزائري، بل وقلب الميزان لصالحها خصوصا بعد نجاح وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رفقة خلايا نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري من بعد، داخل ربوع هذه المنطقة.

فالمثقفون (Intellectuels) والنخبة (L'Elite) والمتطورون (Evolués) كلها أسماء ترافقت في كثير من الكتابات والأدبيات المعاصرة داخل الهيسطوغرافية الحاضرة، فقلما لوحظت مميزات إحدى الفئات وخصوصيات الأخرى داخل التعريفات العديدة بالنسبة لهذه المفاهيم.

وإذا كان مصطلح "النخبة" قد انتشر في القرن العشرين خاصة ليغطي نشرات الصحف وغيرها « فإن الصحافة الفرنسية بجميع أشكالها وألوانها هي التي أطلقت إسم "النخبة" على جماعة من الناس، تمييزا لهم عن بقية أفراد المجتمع. وذلك تشجيعا لهم لمواصلة السير في طريق الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية، لأنهم الوحيدون القادرون على التأثير على زملائهم وإخوانهم كونهم يملكون قوة فكرية وثقافية تجعلهم في الصف

الأول من المجتمع بل وفي طليعته، وبهذا يصبحون بحق الوسطاء النشيطين والفعليين بين المجموعتين من المتباعدين ثقافيا ودينيا »[1].

فالمعروف تاريخيا أن دور المدرسة الفرنسية كان أساسيا في تكوين فئة من "المتمدرسين" تربت تربية فرنسية خالصة وفي محيط وبيئة فرنسية بعيدة عن واقعها[2]، لم تنل من ثقافتها العربية الإسلامية إلا النذر القليل، الشيء الذي جعلها لا تميز بين ثقافتها وثقافة المستعمر. هكذا عملت هذه المؤسسة التعليمية لخلق "نخبة" مثقفة وتهيئتها، تكون قادرة على نشر أفكار التقدم الفرنسي وقضائه، «بصفتها برجوازية محافظة ترتبط بفرنسا أكثر فأكثر وتميز الطريق المتبع تحت السيطرة »[3] الفرنسية. فالمدرسة الفرنسية كانت تبحث في هذا الاتجاه على إقناع الجزائريين بكافة الوسائل بعظمة وقوة فرنسا –خوفا من تحول التيار الوطني ضدها- فوضعت الغاية التي هدفت إليها "أن الهدف المنشود ليس تكوين موظفين خاصين ولا تحضير مدرسين للتعليم العمومي، وإنما لتكوين رجال يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[4].

وحتى يؤدي هؤلاء "الوسطاء" دورهم –أو واجبهم- رأى الأوربيون أن تكون « الدراسات قوية بهدف محاربة الأعداء الذين يعترضوننا فيما بعد، ويجب أن نركز الجهود كلها لجعل هؤلاء السكان مشابهين إلينا، متحمسين لحضارتنا أو على الأقل لجعلهم يرغبون في التقرب إلينا شعورا وفكرا »[5]. فالإدارة الفرنسية لم تكن تنوي تكوين موظفين صغار فقط وفقا لضرورات الواقع الاستيطاني –الاستعماري ولكنها فكرت كذلك للتأثير على المجتمع المسيطر عليه من خلال هؤلاء المساعدين النخبويين، قصد « تحويل المجتمع الإسلامي، ومع الزمن حمله على تعلم لغتنا

---

(1) أنظر حلوش (عبد القادر)، المرجع السابق، « مفهوم النخبة » صص 253-256.

(2) حلوش (عبد القادر)، المرجع السابق، ص263.

(3) COLLONA (F), **les instituteurs algériens 1883-1939**, ed OPU, Alger, 1975, p82.

(4) توريي (ايفون)، المحاهات الثقافية...، ص73.

(5) توريي (ايفون)، نفس المرجع أعلاه.

وقضائنا وعاداتنا وتقاليدنا، وكذلك على انتقائنا وخيارنا الديني أم الفلسفي »[1].

أمام هذه المعطيات الاجتماعية التاريخية لتهيئة النخبة، علينا أن نقر أنها تكونت في المدارس "العربية الفرنسية" والثانويات التي أنشئت بعد 1850 وغيرها من المعاهد الفرنسية التي منحت هذه "النخبة" مدخلا إلى الثقافة الأوربية كمدرسة "تكوين المعلمين" ببوزريعة.

فالطرح يوحي بأننا بصدد تمييز شريحة من المجتمع الجزائري وهي "الشريحة النخبوية" ذات الثقافة الفرنسية والتي انبهرت بالحضارة الفرنسية وراهنت على الفرنسية واقتنعت بضرورتها وإمكانياتها. و"يشمل هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية وتخلت عن أحوالها الشخصية -حسب الفقه الإسلامي- أو ما اصطلح على تسميتهم بالإندماجيين"[2]، فهي فئة متميزة لا هي جزائرية بثقافتها وفكرها ولا هي فرنسية بعرقها وجنسها ومن هنا وقعت عرضة لازدراء المجتمع الجزائري، فقد نعتوا" بالمرتدين" وعوملوا بدون احترام. ومن هنا اعتبرت جماعة النخبة أنفسهم "خارجين عن القانون" بالنسبة إلى كلا المجموعتين، الجزائرية والفرنسية[3]. هاته الجماعة هي التي رفعت في نضالها شعار التقارب والتفاهم بين المجموعتين المذكورتين.

وفي خطوة أخرى -نود منهجيا كما أسلفنا- مقاربة الصنف الثاني من المثقفين الجزائريين وهي الطبقة المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية أو هي مزدوجة اللغة والثقافة والوعي بالهوية الوطنية. « وهو صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي وإن بدرجات متفاوتة. لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية حريصين على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية، ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية

---

(1) كولونا (ف)، المرجع أعلاه، ص80.

(2) الميلي محمد، "المسألة الثقافية"، ضمن المستقبل العربي، عدد 45، ص39.

(3) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية...، ص194.

مظاهر مختلفة اجتماعيا وفكريا وسياسيا أحيانا أخرى، تمثلت الأولى في الحفاظ على طابعهم العربي الإسلامي في لباسهم وسلوكهم داخل المدرسة وخارجها، بينما تمثل تمسكهم الفكري والسياسي في تأييد الحركات الإصلاحية الدينية، أي تأييد حزب سياسي وطني »[1]، قد يظهر في المستقبل.

من بين الملاحظين الموجودين بالجزائر والقريبين من هذه الطبقة المثقفة هناك المستغرب –المستشرق "جورج مارسي" (Géorges Marçais) الذي كان مديرا للمدرسة العليا بتلمسان حيث اعتبر النخبة "أولئك للجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية والذين يعرفون عن مؤلفي العصر الإسلامي الذهبي وعن كتاب التراث الفرنسي"[2]. أي تلك الجماعة التي درست كلا من الحضارة العربية والفرنسية.

وإذا حاولنا الاستناد في الطرح على هذه الازدواجية في الثقافة واللغة عند هؤلاء المثقفين، فإننا نلح من ناحية أخرى على "مفهوم" الوعي (conscience) الاجتماعي والسياسي الذي اتسمت به هذه الطبقة، وبمرور الزمن حيث انتعبئة، أو الشعـور بدورهـم الهـام الذي يلعبونه في شؤون بلادهم، وبصفتهـم "أنتيليجانسيا" (Intelligencia بالمفهوم الروسي أثناء تلك الفترة) يواجهون مشاكل لمتهم الكبيرة.

وإن تتبعنا تاريخيا حقيقة بروز هذه الطبقة المثقفة، للاحظنا أنها كانت نتاج الأسلوب التعليمي–المفروض فرنسيا– ووسط البيئة الثقافية التي احتضنته منذ منتصف القرن التاسع عشر والذي أدى نتيجة السياقات التكوينية إلى نوعين من المثقفين؛ مثقفي المدرسة الفرنسية ومثقفي المدارس والمعاهد القرآنية والجامعات الإسلامية. وحتى إذا حصل هذا

---

(1) الميلي(م)، نفس المرجع أعلاه. إننا نشاطر هذا التعريف لما سنطرحه –لاحقا- من قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بالنسبة لدور هذه الشريحة المثقفة.

(2) سعد الله (أ)، المرجع السابق، ص185.

الانقسام حقيقة فلا يجب أن ينظر إليه بصفة تفرع ثنائي، إذ يجب الأخذ في الاعتبار واقع المثقفين المتخرجين من المدارس الإسلامية الجزائرية - تلمسان، قسنطينة والعاصمة- أولئك الذين يشكلون عملية اتصال بين النوعين"[1] السابقين. وحتى مسألة الانقسام اللغوي عند المتفرنسين والمعربين يجب تفادي طرحها داخل علاقة معارضة، بل فهمها في سياق منافسة-تكاملية[2].

فمن المسلم به أن اللغة الفرنسية هي لغة مؤسسات النظام الاستعماري والمهيمنة داخل الأوساط السياسية والاقتصادية مقارنة إلى اللغة العربية؛ إلا أن دور اللغة العربية لم يختف رغم تقلصه في المحيط الرسمي الاستعماري. فمن جهة هناك ثبات واستمرارية هذه اللغة داخل بيئتها الثقافية العربية الإسلامية، ومن جهة أخرى فإنها استطاعت مواكبة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي حصلت طوال الفترة الاستعمارية الممتدة خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن الحالي (إن في مجال التكوين التقليدي والترجمة والإدارة)، ومواكبة تيار النهضة والحداثة المسجلة في المغرب العربي (الصحافة والخطابة، العرائض، الأندية والجمعيات) اقتداء بدا يحصل في المشرق العربي.

وكما أسلفنا ضمن سياقي "التطور الاجتماعي" و"الجذور التاريخية الثقافية" بالنسبة للقطاع الوهراني وبالتوازي مع مناطق البلاد الأخرى هناك استمرارية لدور الزوايا والمدارس القرآنية والمعاهد الإسلامية خلال هذه الفترة كمؤسسات تعليمية؛ إذ أن المتخرجين من هذه المؤسسات سوف يسلكون اختيارات عديدة مثل انكبابهم على فتح المدارس القرآنية والتحاقهم بالعدالة والإدارة كأعوان ومترجمين وغيره. إن نموذج المثقفين الذين تقلدوا مناصب "عدول" و"باش-عدول" وأعوان-أهالي و"خوجا" وغيرها من المناصب السياسية والاجتماعية بواسطة هذه اللغة يفيد ببقاء وصمود

---

(1) DJEGHLOUL (A.E.K), « **la formation des lettrés modernes algérien 1880-1930** », in travaux du laboratoire d'histoire et d'anthropologie sociale et culturelle (C.R.A.S.C) Oran, O.P.U, Alger 1988, n°04, pp7-9.
(2) DJEGHLOUL (A.E.K), Op.cit.

اللغة العربية كأداة عمل، ونموذج خريجي زوايا منطقة مستغانم -وليس الفريد- جدير بالاهتمام خلال هذه الفترة[1].

في الغالب كان التعليم السائد والمنتشر في ربوع المناطق الجزائرية هو التعليم العربي التقليدي الذي استمر في تأدية وظائفه. فحسب إحصاء 1871 كان عدد الزوايا بمؤسساتها الدينية والثقافية تقترب من الألفي زاوية تشرف على تعليم وتثقيف حوالي 28000 تلميذ من السكان[2]. كما كانت هذه المدارس التقليدية تكون وتحضر الطلاب للالتحاق في المستقبل بالمعاهد المشهورة مثل جامع الزيتونة في تونس، وجامع القرويين في مدينة فاس، وأحيانا أخرى إلى جوامع المشرق العربي في مصر وسوريا والحجاز.

إن المؤسسات المذكورة استطاعت المحافظة على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في مستوى محترم متحدية بذلك الإجراءات التعسفية الاستعمارية ضدها. ولا يمكن أن نقلل من الدور الحيوي لهذه المدارس القرآنية والزوايا في نشر الثقافة والعلم في فترات صعبة، تميزت بانعدام وجود تنظيم رسمي خاص بتعليم الجزائريين، صحبة قصور السلطات الفرنسية في القيام بواجبها "الحضاري .

ففي 1891 أقرت لجنة مجلس الشيوخ التي زارت الجزائر "أن التعليم المقدم حاليا في الجزائر متروك في أيدي الأهالي. والزاوية التي يدرس فيها القرآن وتفسيره هي المؤسسة التعليمية والتربوية الوحيدة في البلاد".

---

(1) إننا نشاطر رأي جغلول عبد القادر عندما يقر ومهنما ، "بأن العملية الخبيثة لإعادة بنية الجهاز التربوي القديم، مع أنها غير معروفة و لم تنل حقها [من البحث والاهتمام] كانت تسير بالتوازي مع إنغراس جهاز التعليم الكولونيالي مع نهاية القرن [التاسع عشر] والحرب العالمية الأولى"، المرجع السابق، ص7. وهو ما تمهد به بعض مضامين محورنا "الجذور التاريخية الثقافية" من جهة، وتسير مع هذا الانشغال الأكاديمي.

(2) لوروا-بوليو (ب)، الجزائر وتونس، ص251.

3- إسهام "المدرسة الإسلامية العليا" بتلمسان

عندما نحاول ملامسة البيئة الثقافية التي حوتِ إلى حد ما عملية تكوين الناشئة الجزائرية داخل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حتى تبرز وتتطور في شكل شريحة مثقفة ونخبوية، فمن الضروري التأكيد على الدور الذي لعبته المدرسة الإسلامية العليا بمدينة تلمسان (Medersa de Tlemcen) على غرار مدرستي قسنطينة والعاصمة انطلاقا من تاريخ تأسيسها.

فهي المدرسة التي « نشأت في شهر جويلية 1848 "بالعباد" قرب مسجد سيدي بومدين -في البداية- بهدف تعليم الشباب وخصوصا تكوين "الدرارين" بالنسبة للقبائل [العربية]، تفاديا من توجههم إلى زوايا منطقة القبائل حيث التعليم المتناول لنا »[1]، قبل أن تتأسس نهائيا بقرار رآسي في 30 سبتمبر 1850 حيث اختصت بالدراسات التعليمية الهادفة إلى تكوين وتخريج موظفين تحتاجهم الإدارة الاستعمارية كالمفتي والعدول والمترجمين ومدرسي اللغة العربية. وكانت هذه المدرسة الإسلامية ذات الطابع الفرنسي تدار تحت أشراف مسؤول فرنسي يتقن اللغة العربية ولا تخفي نوايا السلطات الفرنسية من وراء هذه السياسة إزاء المدارس الإسلامية الثلاث وبجعل هذه الأخيرة تحت رقابتها، وإبعاد السكان الجزائريين عن تأثيرات رجال الدين في الزوايا والمساجد والمدارس الحرة؛ ومن ناحية أخرى حاولت الإدارة الفرنسية بتأسيس هذا التعليم الإسلامي منافسة الزوايا الموجودة في المغرب وتونس، حتى ينتقص من قيمتها ووزنها العلمي بتخفيض عدد طلابها من الجزائريين الوافدين إليها وإبقائهم في الجزائر لمتابعة الدراسات العالية في المدارس الإسلامية الحكومية؛ وكان يشترط للالتحاق بهذه المدارس معرفة اللغة الفرنسية رغم أنها أنشأت للدراسات العربية الإسلامية، إلى جانب أنه لم يسمح لكل

(1) C.A.O.M, cart 1J82 « Rapport sur l'école supérieure de Tlemcen ».

الجزائريين التعليم والتكوين بها وإنما فقط لأبناء العائلات الذين أظهروا ميلا لفرنسا واستطاعوا التقارب والتجاوب مع سلوكها ونظمها[1].

وفي إطار تنظيم المدارس الإسلامية صدر مرسوم يدعم قرار 1850 بفرض شهادة الكفاءة الإجبارية للطلاب حتى يلتحقوا بها بعد أن يكون قد تابعوا دراستهم الابتدائية في المدرسة العربية-الفرنسية و(Ecole française-musulmane).

لم تستطع هذه المدارس الإسلامية أن تجلب إليها في المرحلة الأولى الأعداد الكافية من التلاميذ الجزائريين، وخاصة الخارجين عن دائرة مكان وجودها. فكان يراعى فيهم كذلك موقفهم اتجاه السلطات الاستعمارية كتوفر شروط الأمانة والصدق والشعور الحسي إزاءها. ولإدخال التأثير الفرنسي في المدارس الإسلامية، صدر مرسوم 1865 الذي وضع إدارة ومراقبة وتفتيش هذه المدارس بيد أيدي السلطة الفرنسية، كما صدر من بعد ذلك مرسوم 16 فبراير 1876 في حق هذه المدارس ليعكس الطابع "السياسي والفرنسي لها، فحدد هدف المدارس العليا للقانون الإسلامي" في تكوين مرشحين وموظفين للأعمال القضائية والتعليمية والدينية إلى جانب بعض الوظائف التي هي بإمكان المسلمين غير المتجنسين شغلها بفضل مرسوم 21 أفريل 1866.

كما أعفى مرسوم 1876 حاكم المنطقة العسكرية من إدارة التعليم فيها لصالح مدير التربية مبقيا دوره للمراقبة السياسية والإدارية الرسمية. وقد أعتبر المرسوم المذكور والملحق بتنظيم 7 مارس 1877 هذه المدارس رسميا "مدارس عليا للقانون الإسلامي" تحتوي كل مدرسة على ستة أساتذة (ثلاثة مسلمين وثلاثة فرنسيين) يقومون بإعطاء تكوين كامل في هذه المدارس خلال ثلاث سنوات لطلاب داخليين لا تقل أعمارهم عن سبعة عشر سنة.

ومن ناحية للبرامج التـــي شملته هذه المدارس الإسلامية في مرحلتها التأسيسية (1848-1850) هناك "مواد التوحيد والفقه التشريعي والنحو

---

(1) طالع مضامين أ.م.ب.آكس، (C.A.O.M), cart 1S.24

واللغة"[1]؛ قبل أن تصقل ببرنامج أكثر كثافة وفقا للمادة الرابعة من مرسوم 1876 التي حوت تعليم اللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا والحساب وبعض مبادئ القانون الفرنسي كالقانون المدني، والجنائي والإداري، بالإضافة إلى تعليم اللغة العربية والأدب العربي وعلم التوحيد والقانون الإسلامي.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى مرسوم 21 نوفمبر 1883 الذي أعفى حكام المقاطعات العسكرية من مراقبة المدارس الإسلامية وإرجاعها إلى الحكام المدنيين (Préfets)، رفقة نقل تسيير هذه المدارس والإشراف عليها من طرف مديرية التربية. أما مرسوم 23 مارس 1895 الذي جاء تتويجا للتقرير الذي قدمه عضو من مجلس الشيوخ، "كومب" (Combes) حول "وضعية تعليم الجزائريين" فقد أتى بعدة إصلاحات وحدد مدة الدراسة في هذه المدارس بأربع سنوات (عوض ثلاثة)؛ وتأسس إلى جانب ذلك قسم عالي "La Division Supérieure" تكون مدة الدراسة سنتان وهو ملحق بمدرسة العاصمة، أي ما يساوي في المجموع ست سنوات. وهذا القسم العالي مخصص فقط لعدد قليل من العناصر التي تثق فيها الإدارة الفرنسية، والذين تربطهم معها علاقات حسنة[2]، لأنهم سيتولون مناصب عالية ومهام في القضاء الإسلامي؛ ولا يلتحق بهذا القسم إلا الطلبة الحاصلون على "شهادة الدراسات" المتخرجون من المدارس الإسلامية الثلاث. كما تأسس بحكم هذا المرسوم صف جديد للصحة العامة وشعبة للتجارة لم يكتب لهما النجاح الكبير.

ورجوعا إلى المنطقة الوهرانية -بعد هذا العرض التنظيمي للمدارس الإسلامية الثلاث- فإننا نرى دور المدرسة التلمسانية مهما للغاية سواء من الناحية الزمنية (1848-1912 وما بعد أيضا) في استقباله لوفود الطلبة وتخرجهم، أو فيما يتعلق بالجانب التكويني لهم وهو التكوين الذي اقترب بيداغوجيا من التحديث في البرامج على الطريقة العصرية عبر المراحل التاريخية المعروفة.

---

(1) C.A.O.M, cart 1J82.Idem.

(2) "نشرة التعليم الأهلي"، رقم 13، ص15.

إن المحلل للأرشيف والوثائق المتعلق بالمدرسة الإسلامية التلمسانية[1] يلمس جوانب عديدة بالنسبة للبيئة الثقافية والعلمية التي كانت تسير عليها المدرسة منذ بداية عهدها وبالنسبة للعلاقة المنسوجة بينها -كمؤسسة علمية وتربوية- وبين الزوايا الدينية التي كانت تزودها بأفواج الطلبة لفترة طويلة، مثل زاوية أولاد سيدي الطيب "بعمي موسى"؛ وفي مرحلة ثالثة هناك علاقة عضوية وتكاملية بين أساتذة الشريعة واللغة والفقه الذين ينتمون إلى هذه المدرسة والمدرسين (Mouderres) في مساجد المدن الكبرى كتلمسان، وهران، معسكر، بلعباس ومستغانم بصفتهم مفتين وأئمة ومعلمين داخلها، يمكن إلحاقهم كأساتذة بالنسبة للمدرسة التلمسانية من الإدارة الحكومية أثناء شغور المناصب؛ وفي حالات عديدة يُعيّنون في القضاء الرسمي بصورة عادية أو كمستشارين ومساعدين في بعض المهام العليا، مثلما حدث مثلا "لسي بوعلي الغوتي بن محمد"، المدرس بمسجد سيدي بلعباس عندما انتدب إلى مدينة طنجة المغربية ليساهم في تحرير جريدة "السعادة"[2] لستة أشهر ومنذ مايو 1904.

فهي المدرسة التي عرفت كبار العلماء في الشريعة واللغة والنحو والتوحيد في الجهة الغربية من الوطن أمثال سي أحمد بن طالب (من تلمسان) ومولاي الطيب وند بن عزة (من لحناية) وسي محمد ولد عبد الله (من العباد) وسي الطاهر بن غراس (قاضي ترارة) وسي محمد بن مرابط (من تلمسان) مع نهاية الربعينيات وخلال الخمسينيات؛ وهناك الحاج محمد بن عبد الله الزقاي، صاحب إجازة في البلاغة من جامعة الأزهر وسي محمد بن ويس وسي محمد بن الشيخ وسي الحبيب بن العربي وسي محمد بن أحمد وسي الحاج محمد بن بوطالب وسي ميلود بن نميش وسي أحمد بن البشير (من معسكر) -هذا الذي تتلمذ على يد الشيخ بوراس ولد الشيخ بوطالب بمازونة- وسي أحمد بن حمزة وسي طاهر بن حسان، وكلهم أساتذة امتد نشاطهم خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، مع البغدادي بن

---

(1) منها مثلا أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس مع محفوظات رصيد "الحكومة العامة" تحت أرقام:
1.S24, 2.S24, 20J60 et 1J83...

(2) م.أ.و.و علبة 4471، « عرض عن وضع الأهالي السياسي »، نوفمبر 1904.

يوسف والهاشمي بن أحمد –مع الثمانينيات– وصولا إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع أبي بكر عبد السلام بن شعيب.

ونعتقد أن شريحة واسعة ورئيسية من الطلبة المتخرجين من هذه المدرسة استطاعت أن تحتل مكانتها في المجتمع الجزائري كوسيط داخل المؤسسات الاجتماعية والدينية والثقافية كإداريين وقضاة ومفتين ومدرسين وغير ذلك[1]. وإذا كانت أفواج الطلبة التي التحقت بالمدرسة حكرا على مدينة تلمسان في بداية عهدها (1848–1860)، فإن فئات أخرى من مختلف مناطق القطاع الوهراني الساحلية والداخلية –من الزوايا وطلبة الأقسام الملحقة بالمساجد الكبرى في العمالة– أصبحت تتنافس على مقاعدها (1860–1880) قبل أن تمنح أولوية القبول داخلها للتلامذة الجزائريين المتحصلين على شهادات المدارس الفرنسية، أي أولئك المتخرجين من المدارس العربية الفرنسية (Ecole Arabe-Française) خصوصا بعد مراسم الإصلاحات التربوية لسنة 1877 وسنة 1895.

معدل الطلبة المسجلين بالمدرسة الإسلامية بتلمسان			
الفترات التاريخية	**المعدل**	**الفترات التاريخية**	**المعدل**
1852 - 1848	25	1887 - 1883	44
1857 - 1853	35	1892 - 1888	26
1862 - 1857	51	1897 - 1893	38
1867 - 1863	60	1902 - 1898	33
1872 - 1868	55	1907 - 1903	47
1877 - 1873	53	1912 - 1808	56
1882 - 1878	50		

(جدول رقم 8)

(1) من هنا ضرورة بروز أبحاث جامعية عن هذه "المدرسة-المؤسسة" بالنسبة للتاريخ الجزائري داخل الحقبة الكولونيالية.

وفي إطار حركة التنظيمات التي شهدتها المدارس الإسلامية، صدر قرار 18 مارس 1905 لينظم سير هذه المدارس، وهو القرار الذي أصدره الحاكم العام جونار محاولا تشجيع للدراسات العربية الإسلامية، التي تعتبر جزء من سياسته الأهلية و «أن المصلحة تتطلب ذلك للاستفادة من طاقات الجزائريين »[1]. فقد حاول الحاكم العام الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتأسيس بعض المكتبات في المدن الكبرى لتسهيل مهمة تكوين مثقفين جدد، كما أعيد النظر في مستوى الأساتذة.

ومنذ 1905 بدأ العمل بالإجراء الجديد المتمثل في أن يكون أساتذة هذه المدارس أنفسهم متخرجين من القسم العالي بمدرسة العاصمة. أما فيما يتعلق باللغة الفرنسية والمواد المدرسة بجانبها بنفس اللغة، فإن الأساتذة المشرفين على تعليمها عليهم أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا ويحملون ديبلوم اللغة العربية وحاملين لشهادة "أهلية التعليم" من مدارس المعلمين. وكان من بين هؤلاء الفرنسيين الذين أشرفوا على التدريس في مدرسة تلمسان كل من المترجمين العسكريين بيلار(Pilard) وريكات (Ricat) وأساتذة اللغة الفرنسية ديسيو (Decieux) وديستانغ (Destaing) وريندامك (Rindemk) وإدمان دوتي (E.Doutté) ووليام مارسي (W.Marçais) والفريد بال (A.Bel) وغيرهم.

كان الفريد بال وهو مدير للمدرسة التلمسانية يرى من خلال تلك الإجراءات التنظيمية الجديدة ذات الطابع الفرنسي إمكانية تكوين « نخبة مثقفة من هؤلاء المتخرجين من المدارس الإسلامية الحكومية، أي شريحة نخبوية وقيادية بعيدة عن كل تفكير أرستقراطي أو أية مسبقات شبه دينية حمقاء »[2]. وأكثر من ذلك، فقد تركز العمل على المواضيع الفرنسية في البرامج التعليمية لهذه المدارس، لأن الهدف الأساسي عند الإدارة الاستعمارية كان يكمن في ترجيح كفة الأفكار الفرنسية وتطبيق الطرق

---

(1) حلوش (ع)، المرجع السابق، ص227.

(2) MASSE (H). « **les études arabes en Algérie (1830-1930)** », in Revue Africaine, n°74 1933, p232.

التعليمية الفرنسية لموازنة التعليم العربي الإسلامي اي التعليم الديني بصورة أخص.

ونخلص في النهاية عن المدرسة التلمسانية أن تلمسان كانت إلى ما بعد 1900 تقوم بدور هام "كعاصمة دينية في الجزائر"[1]، والتي استطاعت أن تكون دفعات من الطلبة ابتداء من 1848 متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية، وملمة بالعلوم واللغة ومبادئ القانون "المدني" و"الجنائي" و"الإداري" الفرنسي.

وبازدواجية ثقافة ولغة هؤلاء الطلبة فهم مطلعون بالطبع على الحالة السيئة التي يوجد عليها الجزائريون -نتيجة السياسة الاستيطانية الاستعمارية منذ 1830- اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وهم على دراية رفقة زملائهم المتنورين من "صف المعلمين" وبعض "المثقفين التقليديين" كأبي بكر عبد السلام بن شعيب وأمحمد بن رحال الندرومي بما كان يجري رسميا في الجزائر من "تقصي البعثات البرلمانية" في المسائل التي تخص المجتمع الجزائري كما حصل مع "بعثة الثلاثة والعشرين" لجول فيري (Jules Ferry) سنة 1892، وبعثة 1900 وغيرها بدعوى ضرورة القيام بالإصلاحات في الجزائر.

4- "الشبان الجزائريون" في القطاع الوهراني

شكل قسم من تلك الشريحة الهامة والمتميزة من خريجي المدرسة العربية-الفرنسية ومدرسة تلمسان الإسلامية مع قسم "من صف المعلمين" والجامعيين وما شابههم حركة "الشبان الجزائريين" في عمالة وهران، أو ما اصطلح على نعتهم لأول مرة في تاريخ الجزائر الثقافي والسياسي "بالشبان الأتراك" من طرف "المستشرقين-المستغربين" إدمان دوتي (E.Doutté) ووليام مارسي (W.Marçais)؛ وهما آنذاك أستاذان بالمعهد العربي-الفرنسين ومدرسان بالمدرسة الإسلامية التلمسانية. فهما

(1) AGERON (Ch.R), « **le mouvement Jeune Algérien de 1900 à 1923** », in Etudes maghrébines, mélange Charles André Julien, Paris P.U.F1964, pp217-243.

اللذان لاحظا ذلك "التغير في الذهنية" لدى الشباب الجزائري وذلك "المجهود للإصلاح الديني"[1]، مما يوحي لنا بجدية النقاش العقلي داخل بيئتهم الثقافية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين خصوصا بعد مجيئ شيخ جامع الأزهر "المصلح"، محمد عبده إلى الجزائر عام 1903.

وتكلم أيضا عن هذه النخبة من الشبان الجزائريين "المفكر المثقف" أبو بكر عبد السلام بن شعيب، الأستاذ بمدرسة تلمسان بمناسبة "أشغال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع الكولونيالي" سنة 1900 «بكونها نخبة جزائرية تملكت بعمق في اللغة الفرنسية بترددها على مدارس العاصمة أو على المدارس ["الإسلامية" العليا بتلمسان وقسنطينة والعاصمة] كما درست الآداب واللغة الفرنسية...[وغير ذلك من العلوم]... »[2].

من جهة أخرى تتصور الجو الثقافي-السياسي الذي كان عليه الشبان الجزائريون سواء بمطالعتهم « للصحف والمجلات الصادرة في الجزائر أو المسموح بدخولها »[3] من الخارج، أو نشاطهم داخل "الأندية" و"الجمعيات" التي يؤسسونها، الأمر الذي سيبلور أفكارهم ويصقل آرائهم وينظم اتجاهاتهم السياسية اتجاه القضايا المختلفة التي يعاني منها المجتمع الجزائري كما سنرى لاحقا.

وكما أسلفنا فإن الشريحة الثانية التي ستبلور تيار "الشبان الجزائريين" هي الأخرى، تمثل أولئك المدرسين (Instituteurs) وأعوان المدرسين وبعض الطلاب الثانويين وبعض الجامعيين والصناعيين، أي أولئك الذين استطاعوا أن يستفيدوا من السياسة التعليمية التي تبناها "الجمهوريون". وهي السياسة التي كان لها أصداء في الجزائر حيث استخدمت بعض الشخصيات نفوذها لمحاولة خدمة "التحرير الثقافي" للجزائريين أمثال حول

---

(1) Cf DOUTTE (Edmond) « l'**Islam Algérien en 1900** », in B.S.G.A.O, n° 1900.

(2) طالع تدخل هذا المثقف الجزائري داخل أشغال هذا المؤتمر حول «مسألة اندماج أهالي المسلمين بالجزائر مع الفرنسيين » من 6 إلى 11 أوت 1900.

(3) طالع مختلف التقارير و"العروض" عن "حالة الأهالي الذهنية" بين 1903 و1914، م.أ.و.، علبة 4471 وغيرها.

فيري (J.Ferry) وأوغست بوردو (A.Burdeau) واميل كومب (E.Combes) وليون بورجوا (L.Bourgeois) وألفريد رامبو(A.Rambaud) وغيرهم؛ إذ لم يكن الجمهوريون يرغبون في أن تصبح قضية تعليم الجزائريين من اختصاص الكولون، ولم يكن تصرف الجمهوريين بهذا الشكل من 1882 إلى 1892 وعلى رأسهم جول فيري نابعا من مبدأ "الحياد المدرسي الغالي على الجمهوريين بقدر ما يعبر في حقيقته عن وجود سياستين استعماريتين واحدة في باريس والأخرى في الجزائر"[1].

فمدرسة الجمهوريين تمثل سياسة الدمج وإلحاق المستعمرة بالوطن الأم في حين تمثل مدرسة الكولون سياسة الانفصال عن فرنسا والاستقلال بنفسها لأن القوانين المتعلقة بالأرض والقضاء والإدارة كانت تسير وفقا لمصالح هؤلاء الكولون، و"أن المدرسة كوسيلة للإدماج كانت تشكل خطرا عليهم"[2].

وفي مرحلة أخرى استطاعت هذه الشريحة من المثقفين النخبويين أن تبرز أيضا نتيجة سياسة الحاكم جونار "الأهلية" (1900-1911) التي كانت تهدف إلى جلب الطبقة المثقفة إلى فرنسا لبث "رسالة فرنسا الحضارية".

وقد كان لسياسته التعليمية و"الأهلية" أبعد الأثر على الحياة الثقافية في الجزائر متمثلا في دفعة دفة الحياة الثقافية الجزائرية ومسيرتها إلى الوجهة الفرنسية بتكوين قسم من تلك النخبة المتطورة من خريجي "الشعبة الخاصة" من معهد المدرسين ببوزريعة، أو الطلبة الجامعيين والثانويين[3] رغم قلة عددهم (90 عام 1897 و84 عام 1898)[4]. أما صف المعلمين الجزائريين فإنه لم يستطع تأسيس أكثر من 22 صفا كل سنة في ميدان

---

(1) كولونا.ف، نفس المرجع اعلاه، ص39.

(2) كولونا.ف، نفس المرجع، ص40.

(3) أول طالب حصل على شهادة البكالوريا في العرب الجزائري كان "سي العربي بن فلور"، أنظر صحيفة "صدى وهران"، عدد 23 أوت 1884.

(4) راجع مختلف التقارير عن الوضع التعليمي في الجزائر لجون مير (Jeanmaire) أكاديمية الجزائر (العمادة) ومنه تقرير "1897-1898" وتقرير "1898-1899".

تعليم الصبية الجزائريين رغم ما هدف إليه مرسوم 1892 الذي أمر بتأسيس من 60 إلى80 صفا جديدا كل عام خاصا بتعليم الجزائريين لتوظيف خريجي صفوف المعلمين فحتى سنة 1896 ومجئ 1900 لم يكن هذا الصنف من المثقفين يتعدى 150 بكثير ولكنه يقترب من 200[1].

وعلى مستوى القطاع الوهراني يفي "الإحصاء المهني" لسنة 1911 بألف وخمسين (1050) "موظف وعامل دولة لعمالة وهران وبلديتها"، شكل المدرسون داخلها نسبة اقتربت من 7,23%، كان 75% منهم يحملون "شهادة الأهلية الابتدائية" أما الباقي فيحملون "شهادة للدراسات الابتدائية" فقط. ويفيد "الإحصاء العام للجزائر" في هذا الأمر قبل 1914، بتقديم 84 معلما من بينهم 40 مدرسا و39 مساعدا أهلي و5 ممرنين.

وهذه الأرقام تطلعنا من جهة أخرى أن تعليم الجزائريين مع مطلع القرن العشرين كان غير فعال، على الرغم من الانتعاش الذي شهده بموجب مرسوم 1883 ومحاولة إعادة تنظيمه وفقا لمرسوم 1892. ففي سنة 1899–1900 كان عدد التلاميذ الجزائريين في جميع المؤسسات التعليمية حوالي 25000 يتوزعون على المقاطعات الجزائرية الثلاث:

المقاطعات	مدارس الأمومة		مدارس الأمومة		صف المعلمين ببوزريعة	الثانويات والمعاهد	المدارس الإسلامية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
الجزائر	112	71	10.143	540	35	35	74
قسنطينة	86	70	7.569	546		27	47
وهران	201	193	3.282	467		24	43
	399	334		1553	35	86	164
المجموع	733		23.547				

(جدول رقم 9) [2]

(1) أجرون (ش.ر)، المرجع السابق، ص226.

(2) جون مور، تقرير 1899-1900، نفس المصدر أعلاه، ص80.

وهو ما يعطي نسبة 3,8% تقريبا بالنسبة لعدد التلاميذ الجزائريين الذين بلغ عددهم 24.565، عمن هم في سن الدراسات (63.3190) سنة 1901[1].

وترجع هذه النسبة الضئيلة لدى المتعلمين الجزائريين مقارنة مع تطور عدد السكان(4.500.000) إلى رفض الكولون ومعارضتهم الدائمة لمنح القروض الضرورية إلى البلديات لتأسيس مثل هذه المدارس لصالح الجزائريين. فحتى سنة 1911 أفرز التعليم الفرنسي عن "226 من التلاميذ الأهالي"، اقترب مستواهم من البكالوريا أو تعداها.

وعموما ورغم صعوبة تحديد وتقديم عدد حقيقي يفي بحجم النخبة الجزائرية مع العشريتين الأولى والثانية من القرن الجديد، فإن بعض الدراسات بادرت بتقديم أرقام عنها « كألف وألف ومائتين (1000 و1200) عن المنخرطين في مختلف الجمعيات الشبانية الجزائرية »[2].

وفي هذا السياق عن تكون "النخبة" و"الفئات المثقفة" الجزائرية عموما، فإن نشاطها الثقافي والسياسي كان واضحا وفعالا داخل المجتمع الجزائري عبر العديد من النوادي والجمعيات الثقافية التي أنشأتها مع نهاية القرن 19 وحتى 1914. وهي المراكز التي استندت عليها "النخبة المثقفة"، والتي كانت تؤدي وظيفة المدرسة، وخلوة الأحاديث، وملتقى اجتماعي للرياضة، والإسعاف والكشافة، ومقر النشاط السياسي. ومن بين المنظمات الثقافية

---

(1) CHEFFAUD (M), « l'Enseignement des musulmans en Algérie entre 1830 et 1946 », in « Documents Algériens », Série politique, 1947, p30.

يمكن مقارنة عدد الجزائريين المتعلمين مع عدد الفرنسيين الذي بلغ 530.78 (أي 84%) من بين 93.531 ممن هم في سن الدراسة.

(2) أجرون (ش.ر)، المرجع السابق، ص226، وعنه فإن مصلحة الشؤون الأهلية بالحكومة العامة أعطت تقديرا عنها عام 1930 تراوح من "بعض مئات إلى أقصى عدد وهو 2000، في حين أنها تكتمت عن 10.000 سنة 1936"، ونعلم من جهة أخرى أن مشروع فيوليت –الذي ضم إلى جانب المتطورين (Evolués) فئة العسكريين من أهل الرتب والمقلدين- مس ما بين 20.000 و25.000 فرد [حسب ارنيست ساباتييه]، طالع أجرون (ش.ر)، نفس المرجع، ص227. أما مؤلفو "البيان الجزائري" سنة 1943 فقدروا عدد أعضاء جماعة النخبة بـ1655 شخصا، مقسمين كالتالي: 1000 عامل اختصاصي، 41 طبيبا، 22 صيدليا، 9 أطباء أسنان، 3 مهندسين، 7 محامين، 10 معلمين في المدارس الثانوية و500 مدرس"، أنظر سعد الله أبو القاسم، "الحركة الوطنية.."، ص186 [عن ساراسين، ص184].

التي ساهمت في نهضة الجزائريين هناك "الجمعية التوفيقية" بالعاصمة التي أنشئت سنة 1908 وأعيد تأسيسها عام1911 برئاسة الدكتور ابن ثامي والتي ضمت 200 عضو[1]، و"نادي صالح باي" بقسنطينة والذي ضم 1700 عضو سنة 1908 وله فروع كثيرة في مدن الجزائر[2]. وهناك "الجمعية الرشيدية" التي تأسست سنة 1894 من طرف شباب جزائري متخرج من المدارس العربية الفرنسية، وهي الجمعية التي لها فروع في كل أنحاء الجزائر (فرع العاصمة وحده كان يضم 250 عضوا عام 1910).

ولقد اقتربت هذه الجمعيات "الثقافية-السياسية" في أهدافها ونشاطها بعقدها سلسلة من المحاضرات الهامة، ومساعدة الشباب الجزائري على العمل، والتفكير، والعيش عيشة حديثة، أي القيام بجمع أولئك الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية، وتكوينهم السياسي بمطالعة الصحف المختلفة وباللغتين، جزائرية كانت، مشرقية أو غيرها من صحف عواصم العالم.

إن الأندية والجمعيات الثقافية على مستوى الغرب الجزائري قد واكبت هي الأخرى تلك النهضة "الثقافية والسياسية" التي كانت تجري في الجزائر، ومبكرا. فمنذ 1901 وجد بتلمسان "حزب [جماعة ؟] الحضارة والتقدم"[3]. ونفس هذه المدينة الحضارية والثقافية كانت السباقة على مستوى مدن القطاع الوهراني في رؤية مثقفيها يؤسسون "نادي الشبان الجزائريين" يوم 28 مارس 1910 حيث تألفت اللجنة الإدارية من أستاذ وهو "أبو بكر عبد السلام بن شعيب"، ومدرس (بوعلي غوثي) وخوجا (ابن تركية محمد) وموظف بالبنك (ابن دالي محمد) وتاجر (شلابي عبد الكريم) مع ستة معلمين وهم بغشي محمد وابن اسماعيل محمد وبوعياد محمد وعبورة مصطفى وقلوش قادة ومسلي محمد. وعندما تجددت إدارة

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، صص160-161، قارن "مجلة العالم الإسلامي"، مجلد 7، 1909، ص125.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، نفس المرجع السابق.

(3) ميسيه (ج)، المرجع السابق، ص217.

هذا النادي يوم 23 مارس 1912، طرأ تغيير على هيأتها بصعود أربعة تجار (شلابي عبد الكريم، وابن عمر بن علي وديب يوب وخراجا الحاج)، وثلاثة مدرسين (بخشي محمد وابن اسماعيل محمد وعبورة مصطفى) ومساعدي محام (ابن ددوش مصطفى ووبس غوتي)، ومحامي (طالب عبد السلام)، ومحاسب (ابن بادي محمد)، وفلاح (بربر بن علي) وملاك (مالطي محمد). وخلال سنة 1912 أسس المدرسون المسلمون بتلمسان دائما جمعية رياضية سميت "النادي المسلم التلمساني" ترأسه المحامي طالب عبد السلام.

إن محفوظات الأرشيف المنوطة بهذه الجمعيات والنوادي عبر جزائر ما قبل الحرب العالمية الأولى، وخلال فترة ما بين الحربين (والتي هي بصدد الترتيب النهائي لوضعها بين أيدي الباحثين)[1] تؤكد مدى اتساع انتشارها مع مطلع القرن العشرين إن في المجال الثقافي-السياسي، الاجتماعي، الرياضي أو الديني (Les cultuelles) عبر نواحي ومناطق الجزائر كلها، وذلك على مستوى الجزائريين والأوربيين؛ إذ شهدت مدينة وهران ميلاد "النادي الوهراني" عام 1911 من طرف اللجنة المشرفة على صدور "جريدة الحق الوهراني" وهو النادي الذي كانت تتردد عليه وتجتمع فيه أنتيليجانسيا القطاع الوهراني (كامحمد بن رحال الندرومي وغيره).

وعرفت هذه المدينة أيضا منذ مطلع القرن العشرين بداية النضال والصراع الاجتماعي الذي كان يؤطره مثقفو وبورجوازيو أنديتها بتوجههم نحو الشغيلة الجزائرية لتنظيمها، كما حصل مع الشاب "ابن سعد" (وهو من أعضاء لجنة جريدة "الحق الوهراني")، المنشط الرئيسي بالنسبة

(1) لم نستطع إقناع المسؤولين بمديرية أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (Aix-en Provence) لتزويدنا بملفات عن هذه الأندية والجمعيات أثناء وجودنا بالمكان نهاية عام 1993، قصد استغلالها بشكل أوسع. فكانت حجتهم أن عملية الفرز والترتيب المنوطة بذلك الأرشيف لم تتم بعد، وسمحت لنا قصرا "محاولات جرد" أولية أفادتنا بوجود 13 رزمة من الحجم الكبير تمس فترة 1902-1953 بالنسبة للجزائريين والأوربيين والإسرائيليين، داخل القطاع الوهراني (من رزمة رقم 3277 إلى رزمة رقم 3290)، إذ حوت الرزمة الأولى منها (أي 3277) حوالي 75 ملف خاص، لمختلف الجمعيات والنوادي.

"جمعية التضامن الخيري الأهلية" من 1900 إلى 1930[1]، و"العربي فخار" الذي ترأس "نقابة الشحانين الوهرانيين" وهي النقابة التي تأسست بين 1903 و1904[2]. وعندما ترعرعت جريدة "الحق الوهراني" أسس الشبان الجزائريون المنتمون إليها "جمعية المدرسين الأهالي لعمالة وهران" في مايو 1912[3]، عرفت باسم « جمعية الصداقة » وكان على رأسها معبد بن عودة.

كما عرفت مدن أخرى في القطاع الوهراني أنديتها الخاصة بها كمدينة مستغانم التي أسس شبابها ناديهم على شاكلة "نادي الشباب" التلمساني سنة 1913[4]، وشهدت من قبل ميلاد فرع "الجمعية الرشيدية" عام 1909[5]، ومدينة سيدي بلعباس التي شهدت تأسيس "نادي المسلمين" بعد 1910. أما دائرة معسكر الواسعة فلقد تميزت بكثرة نواديها وجمعياتها المختلفة خلال هذه الفترة؛ نشير منها إلى « اتحاد تغنيف » التي عرف نشاطا حثيثا ابتداء من 1911 من طرف أعضائه من المدرسين الشباب، ومنهم "معبد بن عودة" الذي كان يترأس جهويا "جمعية المدرسين" الجزائريين. وهناك "نادي الاتحاد" بتيزي، و"نادي الاتحاد" بمدينة معسكر؛ هذه المدينة التي تأسست بها جمعيات كثيرة أخرى مثل "جمعية باب-علي" و"الجمعية الأخوية"، و"مولودية معسكر" مع "النادي الإسلامي لكرة القدم" لاحقا؛ وهناك "جمعية التلاميذ وقدامى التلاميذ لمدرسة الأهالي بسعيدة" و"نادي الاتحاد" بعين لحجر، و"الجمعية الأخوية" بتاغراماريل[6].

ونتيجة هذا النشاط الثقافي-السياسي كله وبروز هذه النواة من المثقفين الواعين من داخل البرجوازية الإدارية الجزائرية، رفقة بعض المدرسين ممن أفرزتهم البرجوازية الصغيرة مطلع القرن الجديد، هناك تبلور تيار

(1) نفس المصدر السابق.

(2) نفس المصدر أعلاه.

(3) جريدة "الحق الوهراني"، مايو 1912.

(4) Revue Indigène, n° mars 1913.

(5) جريدة "الحق الوهراني"، عدد 8-15 جوان 1912.

(6) أ.م.ب.آكس، علبة 3277.

سياسي مبكر، لخوض غمار "التحديث" والإلمام بمشاكل المجتمع و"عجزه" عندما استطاعت جماعة من النخبة تأسيس لسان لها بوهران، متمثلا في البداية في صحيفة "المصباح" (El-Misbah) برئاسة المدرس العربي فخار خلال شهر جوان 1904؛ رفقة بعض المدرسين والإداريين الجزائريين من القطاع الوهراني أمثال "حمدان بوركايب" و"غمري حميدة" و"ابن منصور الصنهاجي" وأمثال الذين كانوا يوقعون مقالاتهم وتدخلاتهم بأسماء مستعارة مثل "الحاج" و"ابن خلدون" و"علاء الدين" (Aladin) و"ميمون".

وتعد صحيفة "المصباح" أول جريدة تعبر عن تيار الشبان الجزائريين في الوطن. وبصفتها صحيفة مزدوجة اللغة. وكانت مقالاتها مختلفة في طروحاتها "للمواضيع" ولو أنها اتسمت بالتقارب في بعض المبادئ كالمطالبة "بالتقدم" و"العصرنة" و"التفتح" و"التعلم الفرنسي" ومحاربة "الكسل" و"الإجحاف" و"الخمول" و"العادات القديمة". كما وجهت عنايتها إلى مشكلة الشباب الجزائري لحثهم على التعلم. "لاسترجاع مكانتهم الضائعة"؛ ونصبت "المصباح" نفسها خلال هذه الفترة القصيرة من عمرها (1904-1905) صاحبة مهمة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية "لهذا الشعب العربي"، ناقدة للوضع السائد في الجزائر بسبب إجحاف الكولون وسياسة الإدارة الفرنسية الاضطهادية؛ بذلك احتل موضوع "الشباب العربي" المكانة الأولى في افتتاحية "المصباح" بتوجيه نداء له من طرف العربي فخار لحثه الخروج من سباته[1] مع مطلع هذا القرن الجديد والإقدام على استيعاب أفكار "التقدم":

« نتساءل أحيانا هل نملك المزايا الضرورية لنساهم في تطور المجتمع، "وبطرحنا هذا السؤال ننكر برضا الدور الكبير الذي لعبه آباؤنا في التاريخ. ورغم "انحطاط حضارتنا منذ عدة قرون فإنها لم تتلف نهائيا. أما تراثنا الثقافي فليباشر لأنه "لم يمت... أما تقاليدنا فإنها لم تتأثر قط وأقل منها معتقداتنا الدينية. ولنسأل أنفسنا: "ألسنا جديرين بمصير أفضل؛

(1) "المصباح"، عدد 4 جوان 1904.

إذا فالشعار الذي يجب أن يغرسه كل مسلم يكون "صديق "التقدم" حقيقة، هو تطوير حالته الذهنية والعلمية. فالإنجاز والهدف ليس من "دور المسلم وحده ولكنه فرنسي أيضا »[1].

فالمحلل للخطاب الصحفي الذي تضمنته جريدة "المصباح" يجد المفارقة الكبيرة، وبعيدا كل البعد عن مطالب وآراء القسم الآخر من أعضاء جماعة النخبة المتفرنسة والتي تزعمت اللائكية و"ترك الدين" والمطالبة بالتجنيس (أمثال بوضربة وديندان).

كما تؤكد "المصباح" على "القيمة الحضارية" التي يتميز بها الشعب الجزائري عندما «نقتنع أن قوة شعب هي ثقته بنفسه، هذه الثقة التي يستقيها عندما يشعر بقيمته»[2] الحضارية. وتتطلع من ناحية أخرى في أعدادها الأولى، إلى الدور الذي يجب أن يكون من نصيب المثقفين – أولا– ليلعبوه في حل "المسألة العربية"، أي مشاكل الشعب الجزائري، وهو "الذي تهاون ولم يعبر عن حقيقة مشاعره أثناء اختيار نوابه وممثليه". ولهذا "يجب أن يسمع صوتنا" وحتى « نساهم في المناقشات الجادة التي تهمنا...متمنينا أن يؤخذ بآرائنا أكثر فأكثر، عندما يعبر عنها بنزاهة واحترام عرب متنورون وليبراليون »[3]. وكما تحاول "المصباح" إقناع السلطة الاستعمارية بهذا الدور المرجو، فإنها تؤكد حقيقة وجود هذه "الطبقة" من المثقفين الجزائريين الواعين و"العهد الجديد الذي حل"، « مما يترك للمسلمين الجزائريين إمكانية المساهمة في وقت قريب ونشاط في الإنجاز المشترك بتحمل نصيبهم من المسؤولية التي هي من حقهم »[4].

استطاع هذا الشباب النخبوي الواعي أن يعزز نضاله الوطني ابتداء من 1911 بتأسيس صحيفة ثانية وباللغتين أيضا وهي "الحق الوهراني" (1911–1912). وهو المنبر الذي تحسس أكثر إلى مشاكل ومصير الطبقة

(1) "المصباح" عدد 10 جوان 1904.

(2) "المصباح" نفس المرجع السابق.

(3) "المصباح"، عدد 10 جوان و21 جويلية 1904.

(4) "المصباح"، عدد 2 سبتمبر 1904.

الشعبية، وتميز بخطه الوطني كما سنلمسه في المحور الوارد ومواقفه "الصادقة" في بعض القضايا المصيرية للمجتمع الجزائري مثل "التجنيد العسكري الإجباري" و"الحقوق السياسية" وغيرها؛ حيث استطاع هذا المنبر أن ينال ثناء وارتياح بعض المفكرين والصحفيين في القطر الجزائري ببروزه في أصعب مقاطعة استيطانية مثلها القطاع الوهراني؛ ومنهم عمر راسم الذي كان يحرر جريدة "الجزائر" الشهرية، ذات اللسان العربي والتي هدفت إلى توعية وتثقيف وتعليم الجزائريين عن الوضع العالمي: « القطر الجزائري منذ ترعرعت الحرية في جميع الأقطار امتدت أشجارها بالجرائد "التي تطعم أهلها بالأفكار الثاقبة والأقوال النافعة... قد نبغ ما بين أولاده من يستحقون "الشكر والثناء لأنهم سعوا في ترقيته والدأب عن مصالحه ودفع كل ما يكرهه ويحط "من فضيلته فلهم الشكر ولهم الثناء... قاموا بأمر عظيم طالما تمنته البلاد والعباد وهو "إنشاء جريدة "الحق" والتي لا تنطق إلا بالحق والتي لا تنهى إلا عن منكر ولا "تخاطب إلا بالصدق حتى نبين قبول كل مفكر عاقل وأخذت جلب بنيل كامل. إن هذه "الجريدة الصادقة هي أحق أن تكون لسان حال مسلمي شمال إفريقية لأنها أصدق "الجـرائد لهجة وأهمها فائدة وأعظمها نفعا. إنها أحق أن تنشر وتقرأ والحق "إخوان...- يتبع- الجزائر رجب عام 1320، عمر راسم »[1].

---

(1) "الحق الوهراني" عدد 22-29 جوان 1912.

الفصل الثالث

الهوية الوطنية الجزائرية

1- الطرح الوطني للهوية الجز ائرية
2- ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني

1- الطرح الوطني للهوية الجزائرية

عندما يطرح النقاش حول موضوع "الهوية الوطنية الجزائرية"، فإن ذلك يثير بالضرورة الجدل الذي دار حول مفاهيم تتعلق "بالكيان الجزائري" و"الأمة الجزائرية" و"الدولة الجزائرية" -تاريخيا- مع مفهوم "الشخصية الجزائرية" ومقومات هذه الشخصية، وصولا إلى الشعور والضمير والوعي الوطني، وغير ذلك من المرادفات السوسيو-تاريخية والفلسفية التي تدخل في هذا الحيز.

وذلك الجدل هو الذي أوضح تباين الموقفين التاريخيين المعروفين واصطدامهما، والمتمثلين أساسا في النظرية الاستعمارية والعسكرية السلبية من ناحية، والنظريات والمواقف الأكاديمية الإيجابية من ناحية أخرى أثناء تطرقها لهذه المواضيع؛ ويرفق هذا الموقف الأخير "السعي الحثيث والموضوعي" الذي تؤكده مواقف المدرسة التاريخية الجزائرية الناشئة[1].

فالنظريات الاستعمارية والعسكرية تمثلت خصوصا في طروحات المؤرخين والكتاب والمحاولين الفرنسيين مثل بول آزون، ولوي رين، وبوسكي، وبيليس وأرنو، وشارل فيرو، وتروملي ووليام مارسي، وروبير آرون، وسودران، وستيفان كسال، وغيرهم[2]؛ ممن ادعوا بأن الجزائر لم تكن مستقلة ومتحدة، منكرين شخصيتها التاريخية وسيادتها السياسية في السابق؛ إذ اعتاد هذا الصنف من المؤرخين والمحاولين تناول "الجزائر" في كتاباتهم كمنطقة جغرافية تعاقبت عليها الحضارات فقط، ولا

(1) من مؤسسيها في نظرنا هناك نشرف مصطفى، سعد الله أبو القاسم، مراد علي، مالك بن نبي، قداش محفوظ، شنيتي محمد، تقية محمد، تركي رابح، قنان جمال، منور صم، بلحميسي مولاي، حاجيات عبد الحميد، مزيان عبد الحميد، ركيبي عبد الله، معربي عبد الغني، ساحلي محمد شريف وحيدر محي الدين (...) ويساهم حاليا داخل هذه المدرسة الفتية أساتذة أكاديميين من جامعات وهران وقسنطينة والجزائر العاصمة.

(2) من المعروف أن فترات البحث في تاريخ الجزائر المعاصرة قسمت من طرف الفرنسيين إلى عهدين كبيرين وهما "فترة الكتابة العسكرية وتمتد من 1830 إلى 1880" و"فترة الكتابة المختصة من 1880 إلى 1954"، طالع ستيفان كسال،" التاريخ ومؤرخو الجزائر"، باريس 1931، قارن سعد الله (أبو القاسم)،" أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر"، 1987.

يؤرخون للجزائريين كسكان لهذه المنطقة؛ كقوة فعالة أثرت وتأثرت حضاريا ثقافيا اجتماعيا وسياسيا، بل أكثر من ذلك فإنهم حاولوا أن ينالوا من رسالة "الإسلام" في الجزائر. فقد وصفوا حامليه بالعدوان واتهموا معتنقيه بالتعصب، محاولين خلق العنصرية والطائفية لذبذبة الأفكار وزعزعة الوحدة.

وعلى العكس من ذلك فإن أصحاب النظريات والمواقف الأكاديمية -والإيجابية- بالنسبة لتاريخ الشعب الجزائري وحضارته، فقد تناولوا مختلف تلك المواضيع بطريقة موضوعية وعلمية، فأقروا بوجود "الأمة الجزائرية" و"الشعب الجزائري" قبل الاحتلال الفرنسي؛ ودافعوا بكتاباتهم المختلفة أن القبائل الجزائرية واتحاداتها (Fédérations) كانت تعرف فكرة "القطر الواحد" التي تشكل "قاعدة الأمة"، وأن فكرة "الضمير المشترك" بين الجزائريين كانت موجودة في ظل تحالفهم مع الخلافة العثمانية وذلك منذ 1516. وهؤلاء "المؤرخون" الإيجابيون ينصفون "الأمة الجزائرية" عندما يعترفون بأن "الدين" قد لعب دورا حضاريا مهما في تاريخها وأنه ظل مؤثرا في حياة حركتها الوطنية، مبعدين تفسير هذه الحركة عن "التعصب الديني" أو "المرابطية" حين مقاومتها للاحتلال الفرنسي.

ومن بين هؤلاء المؤرخين هناك من الفرنسيين بول غافريل وبوليو ومارسيل ايميري وغيرهم من الباحثين المعاصرين "كجيلبير مينييه" و"جون كلدود فاتان" و"كلود كولو"؛ ومن الإنجليز نشير بالخصوص إلى "بانيستير" و"بروواني" و"باربور" الذين اعترفوا بوجود الأمة الجزائرية ودافعوا عن حقها لحكم نفسها، ولاموا الساسة الفرنسيين الذين حاولوا تحطيم "كل رمز وطني" في الجزائر[1].

وتركزت المدرسة التاريخية الجزائرية في طرحها حول وجود "الأمة الجزائرية" بوجود "دولتها" منذ 1516 وحتى 1830، هذه الدولة التي تقوم على الوحدة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للبلاد، أصبحت الوحدة

---

(1) طالع سعد الله (أ) "الحركة الوطنية..."، صص 87-88.

الفكرية والروحية التي نشأت من زاوية منذ "القدم"، وقامت من زاوية أخرى منذ الفتوحات الإسلامية. إذ يعتبر دخول الإسلام إلى منطقة المغرب الكبير عامل وحدة. "فالإسلام" هو الذي منح تفكيرهم وشعورهم والإيمان الذي وجه حركتهم وسلوكهم، وبالتالي فقد أعطى الإسلام للجزائريين حضارة كاملة، ساهموا هم الآخرون مساهمة فعالة في تقويتها وتمكينها.

وتعزز "المدرسة الجزائرية" مواقفها عندما تطرح مسألة "تحالف الجزائريين مع الدولة العثمانية" منذ أوائل القرن السادس عشر، خاصة عندما تحاول المدرسة الاستعمارية وصف "هذا التحالف الإداري بوجود العثمانيين في الجزائر" "بالاستعمار". فالمدرسة الجزائرية تدافع عن هذا التحالف مع الخلافة الإسلامية وتؤكد أن هذا التحالف جاء "تاريخيا" بناء على طلب الجزائريين أنفسهم أمام حملات الغزو الإسبانية والبرتغالية التي احتلت شواطئ من سواحل الجزائر، وهددوا منطقة المغرب العربي بالاحتلال. وتجتهد المدرسة الجزائرية في خطابها عن طبيعة تحالف الجزائر مع الخلافة منذ أوائل القرن الثامن عشر، عندما بدأ التحالف ينتهي تلقائيا وتدريجيا « ذلك أن الخلافة، بعد ظهور المسألة الشرقية، قد وجدت نفسها في حالة خطر دائم ولا سيما مع روسيا وبريطانيا والنمسا. ولم يعد في استطاعة الخلافة أن تساعد ماديا... وبالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر نفسها لم تعد في حاجة إلى هذا التحالف. ذلك أنها أخذت شيئا فشيئا تبني أسطولها وتحصن سواحلها وتنظم اقتصادها وتثبت كيانها السياسي وعلاقتهما الدبلوماسية. ورغم ذلك فإن الجزائر قد أبقت على علاقتها الروحية بالخلافة والفكرية بالوطن العربي»[1].

وهذا الطرح يقودنا إلى خطاب المدرسة الجزائرية الواضح أن "وطننا الجزائر" ملك كل مقومات الكيان المستقل قبل الاحتلال الفرنسي، من جنسية وشخصية متمثلة في جيشها وعلمها ودولتها وبرلمانها وحدودها

---

(1) سعد الله (أ)، ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص62، قارن قدادر محفوظ، الجزائر خلال العهد العثماني، المطبوعات الجامعية، 1991 طالع صص 105-180.

كما كانت تتبناه المفاهيم الدولية المعمول بها في ذلك الحين. فالهوية التي كانت تسوس وتنظم الجزائريين إذا، هي مبنية على اعتقادين رئيسيين وهما الانتماء القومي إلى حضارة معينة بإيمانهم بالأمة العربية التي يتقاسمون معها التاريخ والثقافة والمصير والجغرافية مع الانتماء الوطني بانتمائهم إلى الجزائر؛ أي اشتراكهم في "ضمير وطني" علما أن الجزائريين في عهد الخلافة الإسلامية «لم يشعروا بضرورة تحويل عاطفتهم الذاتية وإلى قومية انفصالية إقليمية لأنه لم يكن هناك، في نظرهم، خطر خارجي على ذاتيتهم، ولكنهم شعروا مع الاستعمار الفرنسي، بخطر خارجي محقق على هذه الذاتية، ولذلك أظهروها في "شكل قومي" عنيف ثائر(1)، أي حركة انفصالية عن فرنسا الأجنبية لا عن الحضارة العربية الإسلامية »(2).

إن الأمة الجزائرية كشعب يسكن القطر الجزائري يشترك في الشعور والتاريخ والثقافة من لغة ودين وتقاليد، تعززت بشعورها الوطني عندما تعرضت لخطر الاحتلال والاستعمار الفرنسي؛ إذ أنها وضعت في محتواها التاريخي كقوة سياسية تصارع من أجل البقاء، فالأمة الجزائرية «لم تكن واعية لخصائص وجودها إلا بعد أن أيقظ الاعتداء الأجنبي ضميرها الوطني، فالاعتداء... كان عاملا حاسما في الحركة الوطنية الجزائرية لا لكونه قد "خلقها" ولكن لأنه "أيقظها" »(3) وقوّاها. فالعاطفة الذاتية لدى الجزائريين قد تحولت إذن وبعد زمن طويل من نضج إلى ضمير قومي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

---

(1) Cf Lachraf (M), L'Algérie, nation et société, Maspero, Paris, 1969.

(2) سعد الله (أ) المرجع أعلاه، ص68.

(3) طالع سعد الله أ، الحركة الوطنية، ص82، يثير سعد الله ضمن هذا الموضوع حقيقة تاريخية مهمة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية عند مقارنتها بالحركات الوطنية في أوربا خلال القرن التاسع عشر ويؤكد « بينما نجد في حالة أوربا خلال 1800-1830 أن القوات الوطنية اليونانية والبلجيكية والبولونية قد ربحت من توازن القوى الأوربية، نجد القوات الوطنية في حالة الجزائر، معزولة تماما عند الاحتلال الفرنسي، كما نجد أن توازن القوى الأوربية لم يلعب دورا يذكر في صالح الحركة الوطنية، كما كانت الحالة في أوربا والمشرق الأدنى »، نفس المرجع...، ص83.

إن الحركة الوطنية الجزائرية قد استفادت من جهاد الأمير. عبد القادر كما غنمت من نشاطه السياسي والفكري، وصقلت خلال القرن التاسع عشر بأفكار المفكرين الجزائريين مثل سي حمدان بن عثمان خوجة الذي دافع عن الكيان الجزائري "حرا مستقلا" وعرفه تعريفا حديثا[1]. كما استفادت من روح المقاومات المسلحة الريفية المتعاقبة (1830-1916) هذه المقاومات التي حافظت على الضمير الوطني حيا، ممثلة لاستمرارية الكيان الجزائري الذي حاولت عملية الاحتلال القضاء عليه كما أن الأدب الشعبي الجزائري غذى هو الآخر تلك الحركة الوطنية بأشعاره الحماسية معبرا عن أمجاد الجزائر الماضية، مثيرا للفخر الوطني ومكسبا ثقة كبيرة للأمة[2].

إلا أن متابعة الطرح بالنسبة للهوية الوطنية الجزائرية خلال القرن التاسع عشر "بوجود أمة" و"ضمير وطني" في القطر الجزائري يقودنا حتما إلى ربطها بمقومات الشخصية الجزائرية، وهي الثقافة التاريخية الحضارية التي تتمثل في اللغة العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر. فالمحافظة على اللغة العربية من طرف المؤسسات التعليمية والثقافية الجزائرية التي بقيت وصمدت خلال القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة اللاحقة من القرن العشرين تعني المحافظة على مقوم أساسي من مقومات الشخصية الوطنية، من طرف مؤطري المدارس القرآنية المختلفة[3]، « ومعاهد التعليم العربي "الحر" التي قامت جميعها بدور رائع في المحافظة على

---

(1) طالع محمد بن عبد الكريم، **حمدان بن عثمان خوجة الجزائر ومذاكرته**، دار الثقافة بيروت-لبنان 1972، قارن سعد الله (أ) الحركة الوطنية، صص 35،44، وطالع بالخصوص حمدان بن عثمان خوجة، "المرآة" ، مطبعة غوطشي فيلست باريس 1833 .

(2) طالع ديبارمي (ج)، «ردود الفعل الوطنية في الجزائر»، المجلة الجغرافية للجزائر وافريقيا الشمالية، مجلد 37، 1932. طالع أيضا محمد بن شنب "حرب القرم والجزائريين"، المجلة الافريقية، الجزائر العاصمة، عام 1907؛ وهي الحرب التي كتب عنها محمد بن اسماعيل الجزائري شعرا، سنة 1854 يشكر فيه الله على نصرة السلطان العثماني ويفخر بهذا الحدث الإسلامي الذي تحقق بالجهاد والتضامن الإسلامي.

(3) راجع بحثنا (الجذور التاريخية الثقافية)

بقائها وازدهارها ومنعها من موت أكيد »[1]، فأهداف تلك المؤسسات جميعها كان يتمثل في المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية، في "وجه سياسة الفرنسة" والتنصير والإدماج، التي سارت عليها سياسة الاستعمار الفرنسي، إذ اتجه ذلك التعليم العربي "الحر" اتجاها لغويا ودينيا بصورة رئيسية والقضية الأساسية التي أصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الجزائري طوال فترة الاحتلال... هي ضرورة الوقوف في وجه سياسة الاحتلال الرامية إلى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية[2].

والهوية الوطنية اعتبرت "الإسلام" بين العوامل الجوهرية التي جعلت المجتمع الجزائري أكثر تماسكا ومقاومة، إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريون. فخلال القرن التاسع عشر والعقود الأربعة من القرن العشرين لم يفصل الجزائريين بين الإسلام كدين وبين العروبة كقومية. فمفهوم "الأمة المحمدية" من ناحية هو عامل ترابط بين الجزائريين أنفسهم «لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر... وخالط كل صغيرة وكبيرة في الريف والبادية والمدينة من حياة الجزائريين »[3]. وهو عامل ترابط أيضا بين الجزائريين والعالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية[4].

كما شكلت الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي من جهة أخرى ثقافة المجتمع الجزائري القومية. ولذلك فهي من مقومات الشخصية الجزائرية الأساسية، فتاريخ الجزائر في ظل الإسلام والعروبة الذي امتد طوال أربعة عشر قرنا صاغ ضمير الجزائريين حيث أقاموا على أساسه حقيقتهم الاجتماعية وشخصيتهم الوطنية داخل كيان جغرافي شكل وطنا لهم في الأقاليم الجزائرية كلها ومنذ القدم.

---

(1) تركي (رابح)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931، 1957)، صص 326-328.

(2) تركي (رابح) نفس المصدر.

(3) نفس المرجع أعلاه، صص 56، 57.

(4) قارن مينه (ح)، نفس المرجع، صص 242-243.

ارتبطت الهوية الوطنية الجزائرية في تطورها التاريخي -وفي مرحلة لاحقة- من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بمفهوم التضامن الإسلامي -والجهاد- والقومية الإسلامية. لذا أردك الساسة والعسكريون الفرنسيون بأن "المؤسسات" الجزائرية كانت تحارب فرنسا، بوحي من هذا الشعور الديني، وأن عداوتهم المستحكمة للاستعمار الفرنسي يقف وراءها انتماؤهم إلى الوطن الإسلامي العريض[1].

على أن البحث في القومية الإسلامية وبدايتها يقودنا في البداية إلى الجزائر. « فالجزائريون كانوا أول من نادى بالتضامن بين المسلمين، وبإصلاح الإسلام مستفيدين من التجربة الأوروبية، وبقيادة جديدة في العالم الإسلامي، وقد كان "حمدان خوجا" الجزائري أول من نادى بالتفاهم بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية؛ فهو الذي تحدى الأوروبيين في زمانه على أن الإسلام لا يتعارض في مبادئه الإسلامية للتجربة الأوروبية. كما برهن الأمير عبد القادر، كمحارب ومفكر، أنه كان قوميا إسلاميا في اتجاهه »[2]. إن حركة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها جمال الدين الأفغاني (1838-1897) ظهرت بشكل خاص في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي تبناها باعتبارها أداة تضمن إلتفاف العالم العربي حول الخلافة العثمانية، فتتأكد السيطرة العثمانية على الولايات العربية في وقت كانت الدولة العثمانية تفقد ولاياتها في منطقة البلقان باستمرار. كما كان عبد الحميد يهدف من وراء الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداة للضغط على دول أوربا، إذ التفتت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية روحيا والتي كانت تسيطر عليها الدول الأوربية الاستعمارية ومنها القطر الجزائري وتونس وطرابلس.

ومن الناحية السياسية فإن جمال الدين الأفغاني كان يبحث عن جامعة للتضامن الإسلامي تحقق معنى الوحدة في الثقافة والاجتماع والسياسة

---

(1) طالع عز الدين (فودة)، المجتمع العربي، مقوماته، وقضاياه السياسية، القاهرة، 1966؛ فارن الجندي (أنور)، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، 1957.

(2) سعد الله (أ) الحركة الوطنية...، ص130.

اكثر من تحققه كدولة مركزية. « هذه هي الوظيفة العضوية للشخصية الإسلامية المتميزة عند جمال الدين أمام وظيفتها السياسية، فهي طرد الأوربيين عن ديار الإسلام والمسلمين. وقد ظلت هذه الفكرة محور تطلعات أكثرية المسلمين مترلوحة بين الدولة المركزية (الدولة العثمانية) واللامركزية (الجامعة الإسلامية العثمانية)»[1]. فالأفغاني الذي كان يدعو إلى ضرورة وحدة صفوف المسلمين شعوبا وحكومات للوقوف أمام الزحف الأوربي « وضع مخططا شعبيا -كان منبره جريدة "المنار" في القاهرة- لحركة الجامعة الإسلامية، يستند على أسس وطنية يعمل على الصعيد السياسي مباشرة ضد النفوذ الأوربي المتغلغل، إلى جانب الدعوة الإصلاحية ضد المساوئ الدينية والاجتماعية التي دخلت المجتمعات الإسلامية»[2].

وتابع محمد عبده (1849-1905) مع رشيد رضا (1865-1935) نهج جمال الدين الأفغاني، وتزعم حركة إصلاحية واسعة منطلقا للرسالة الدينية في حملة شنها لتطهير الدين من البدع والمنكرات، فهاجم دجل أصحاب الطرق الصوفية وممارسة السحر واستغلال سذاجة العامة وحارب التشفع بالأولياء والتوسل بهم وهدم عقيدة الجبر. فتاريخيا يسجل الجزائريون قدوم محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903 واستقباله من طرف العاصميين -ابن لكحل في بيلكور- واجتماعهم به، كما فعل مع رجال الفكر والسياسة من قسنطينة وتلمسان.

فالجزائر رغم غلق أبوابها واضطراب حياتها الوطنية، فإنها ظلت حلا لدعاية القومية الإسلامية منذ أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

---

(1) السيد (رضوان)، « عصر النهضة العربية: الأسئلة الكبيرة والأجوبة الحائرة »، ضمن مجلة الفكر العربي، عدد 39 وعدد 40، أكتوبر 1975.

(2) أنيس (محمد)، الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514-1914)، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ؛ قارن سويدان (أحمد محمد)، « محمد عبده والنهضة العربية الإسلامية »، ضمن مجلة الفكر العربي، نفس العدد، نفس السنة، ص163.

وخلفت كل من جريدة "المنار" "العبودية" و"اللواء" التي يصدرها مصطفى كامل والمعروف بنزعته القومية الوطنية المصرية و"المؤيد" للشيخ علي يوسف، أثرا قويا على رواد الحركة الإصلاحية الناشئة في الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الجديد؛ إذ اعتبروها وريد الحياة الذي وصلهم بالشخصية العربية الإسلامية كما « كشفت تلك الجرائد والمجلات -كـ"كوكب الشرق" و"الجهاد" و"السياسة اليومية"- للشبيبة الجزائرية عن الحالة السياسية والاجتماعية والدينية في سائر البلاد العربية ولا سيما في مصر، ولثبتت لمواطنينا -الجزائريين- أن مشاكل إخوانهم الشرقيين لا تختلف عن مشاكلهم»[1]. فكانت صلة رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر أمثال محمد بن مصطفى الخوجة وعبد القادر المجاوي، وعبد الحليم بن سماية، بمجلة "المنار" جد وثيقة؛ حيث عبر هؤلاء لمحمد عبده نفسه عن هذا الإحساس العميق الذي يكنونه لهذه المجلة. و«قد وجد الشيخ له في تونس والجزائر حزبا دينيا ينتمي إليه من حيث لم يكن يعلم وأن الصلة بينهم وبينه مجلة المنار»[2].

ولقد كان تدفق الصحف والمجلات الشرقية على مقاطعات الجزائري يأتي من مصر بشكل مباشر أو يصل إليها عن طريق تونس والمغرب الذي كان ما يزال يتمتع باستقلاله. وهي الصحف والمجلات التي أعانت الجزائريين والمغاربة في برامجهم الإصلاحية وجعلتهم مرتبطين أبدا بالرأي العام العربي، بحيث أنها كانت تزيدهم شجاعة وإيمانا بمستقبلهم العربي والإسلامي[3]. ولقد تنوع هذا التدفق الرائع من الصحف والمجلات والكتب "كالفتح" لمحب الدين الخطيب، و"الهدى الإسلامي" لحسين محمد

---

(1) ناصر (محمد) «المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931 »، الجزائر 1398 هـ-1978، ص56.

(2) ناصر (محمد)، نفس المرجع، نفس ص، نقلا عن محمد رشيد رضا، « تاريخ الأستاذ الإمام »، ج21، ص37، القاهرة، المنار، 1931.

(3) طالع مراد (علي) « تكون الصحافة الإسلامية في الجزائر »، ص23؛ قارن ابن شنب سعد الدين، « النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري »، نشرة كلية الآداب بالجزائر العاصمة، ع1، صص64، 65.

لخضر، و"الصواب". وهناك "النديم" من تونس، و"الجامعة العربية" و"القبس" و"الأيام" من سوريا و"الهداية" و"صدى الإسلام" من بغداد مع "العرفان" من لبنان وغيرها من العناوين التي تدفقت على الجزائر من سائر أنحاء البلاد العربية[1].

والصحف العربية الجزائرية تأثرت كثيرا ما تركته الصحافة العربية المشرقية في الفكر الجزائري عموما وفـــي فكر أطرها المحررة بشكل أخص فكانت "الفاروق" (1913-1915) لعمر بن قدور، و"الجزائر" مع "ذو الفقار" (1913-1914) لعمر راسم من الصحف التي اعتنقت الفكر الإصلاحي العبدوي صحبة فكرة "القومية الإسلامية". وعلى مستوى الغربي الجزائري هناك جريدة "الحق الوهراني" الأسبوعية (1911-1912) التي صدرت بمدينة وهران وحررت في أول الأمر باللغة الفرنسية، وبداية من عددها الواحد والثلاثين أضيفت لها صفحتان باللغة العربية. كما ألحقت هذه الصحيفة عنوانها الرئيسي بـــ "الفتى المصري"، واعتبرت هي الأخرى محمد عبده مديرا روحيا لها؛ والمحلل لاتجاه هذه الجريدة الوهرانية يلمس أن فصولها كانت تدافع عن حقوق المسلمين الجزائريين، رافضة لتجنيد الشباب الجزائري بكل وضوح، موضحة ما في هذه العملية من خطر عليه، بل أنها كانت محرضة الجزائريين إلى الوقوف ضده، لعدم السماح للسلطات الاستعمارية بتطبيقه. كما كانت تعالج نوايا المبشرين من الآباء البيض المسيحيين ضد الإسلام. أما فيما يخص "التجنيس" فقد أوضحت خطها المعادي ضده وأنذرت المجتمع الجزائري بفطانة "من فتح تقسيم الجزائريين" وتمييز مسلمي المدن « عن مسلمي الأرياف والجبال وقبول أنصاف "الحلول مما سيرضي قسما من مواطنينا وهذه هي التجزئة الخطيرة بخلق فئات "[متشتتة] من المسلمين، مما يعني

(1) فيما يخـــص القطاع الوهراني طالع مختلف التقارير لعامل عمالة وهران من مصلحة الشؤون الأهلية، م.أ.و.و، علب 2261 و 4481، 6986، 6985؛ قارن أيضا : تقارير الحاكم العام «حالة الرأي العام عند المسلمين »، فترة 1903، م.أ.و.و علبة 4471.

Cf D.A.W.O, Boite 4471, rapport du gouvernement général sur « l'Etat d'esprit chez les musulmans » année 1903.

إقامة الحواجز التي يصعب اختراقها في المستقبل، "لا تسقطوا في هذا الفخ »[1].

ولقد قامت "الحق الوهراني" في هذا الإطار بتضمين صفحاتها العربية بفصول في الوعظ ونصيحة الأخ ودعوة الإصلاح داخل المجتمع الجزائري قصد استقامة وتصحيح ما لحق به من الشوائب: « إننا معشر الجزائريين قد قام بيننا أناس تخلقوا "بفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة...والتقاليد المضرة بالدين والوطن "والاقتداء بسياسة الغدر والتقلب التي يأباها الشرف والهمة، فلا غرابة إذا قلنا أن "هؤلاء الناس هم تماثيل عيوب قاتلة وسهام على الآداب الإسلامية قاطبة»[2].

وللحفاظ على هوية الجزائريين الوطنية ضمنت "الحق الوهراني" أعدادها بمقالات ضد "سياسة التجنيس" وما لحق بها من مزاعم حقوق لبعض الجزائريين من النخبة فأنذرت وحذرت واستمرت في انقاداتها لها: « إخواني لا تتكلوا على من يريد "تغريركم بقوله ولا تطمعوا في شربة ماء من سراب. وليس لكم في هذا المقام إلا "تبصير إخوانكم [المتحمسين للتجنيس أو الاندماج] في عواقب الأمور والاحتراز من "الوقوع في حبائل الغرور »[3]. وكانت تأتي النصيحة في أمور السياسة الجزائريين من طرف "الحق" بالعمل على "اقتسام كل عقبة كؤود تف في وجوهكم" و"ابذلوا قصارى الجهد في نشر وإعلاء الأفكار الهائلة لإنعاش كبوة الوطنيين والعروج لهم إلى معالي الأمور".

وتغذت "الحق الوهراني" فكريا بما عولج عن "الجامعة الإسلامية"، ودورها للدعوة الإسلامية التي قامت على الحج إلى بيت الله الحرام في "مكة" و"المدينة" والالتفاف حول الخلافة (السلطان عبد الحميد). والخلافة كما نعلم خلال العشرية الأولى من القرن العشرين كانت لآل عثمان

---

(1) جريدة "الحق الوهراني" ، عدد 28 أكتوبر 1911.

(2) "الحق الوهراني"، عدد الحادي عشر إلى الثامن عشر أوت 1911.

(3) "الحق الوهراني"، نفس المصدر أعلاه.

باعتراف العالم السني، ولذلك فقد عمل السلطان عبد الحميد في هذين المجالين؛ فعمل على إحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الخلافة والهيبة والخطورة في العالم الإسلامي، كما عمد إلى استصراخ المسلمين إلى نصرته والالتفاف حوله وأخذ يهدد الدول الغربية بتحريك المسلمين في البلاد الخاضعة لها. فالمسلمون في ألبانيا يهدد بهم النمسا والمسلمون التتار والأكراد يهدد بهم روسيا، والمسلمون في الهند يهدد بهم إنجلترا والمسلمون في المغرب العربي يهدد بهم فرنسا[1]. وقد كان السلطان عبد الحميد محبوبا في الجزائر ومنتظرا من الجماهير "كرجل الساعة"، والمنقذ، حتى أن السلطات الفرنسية قد لامت القومية الإسلامية على ثورتي عين التركي عام 1901 وعين بسام عام 1906، وشددت رقابتها على الصحافة الواردة من الشرق العربي ومنعتها رسميا[2]، بحيث أن هذه الصحافة كانت تدعو الجزائريين باستمرار إلى رفض التغريب، وإلى الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين في وجه إمكانية التجنيس.

فـ "الحق الوهراني" كلسان معبر عن شريحة من الطبقة البرجوازية المتوسطة والمحافظة في القطاع الوهراني -كما ذكرنا- تثبت إلى حد ما مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الحركة الإصلاحية" العربية قبيل الحرب العالمية الأولى، فرأت «أنه من "الواجب المحتم على عقلاء المسلمين في جميع أقطار العالم عقد المؤتمرات العديدة "التي تكون فروعا من المؤتمر العالمي (الحج) الذي وضع دعائمه المولى سبحانه "وتعالى وإنشاء الصحف والمجلات وإرسال المبشرين لهذه الغاية الشريفة عملا بأوامر "دينهم وأكثر المسلمين مسؤولية بالقيام بهذا الواجب...» [3]، بل والدعوة إلى الجهاد و « المجاهدة في سبيل الله ورسوله بالمال والأرواح... أيها المسلمون ماذا انتم "فاعلون... هاهي [دول أوربا] اليوم قد قامت تهدد كيان

---

(1) أنيس (محمد)، نفس المرجع، ص 243، فلرن انطنيوس (جورج)، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، بيروت: الطبعة الرابعة صص168-175.

(2) AGERON (Ch.R), **politique libérale**, in R.H.M.C, n° avril – juin 1959, p128.

(3) "الحق الوهراني"، عدد 39، من 6 إلى 13 جويلية 1912.

الإسلام بالتعرض إلى معابده "المقدسة بينما نحن نيام، هاهي دولة القرصان الباغية إيطاليا الوحشية السافلة تحدثها "نفسها بمهاجمة الحرمين الشريفين والعبث بكرامتها... »[1].

وترى "الحق الوهراني" بكل تفاؤل أن إيطاليا « لم تجد نفعا ما في [غزوها] سواحل "طرابلس ولمهاجمة الأماكن المقدسة... وهو ما لا نتوقع حدوثه، وإلا رأينا مسلمي "البلاد العثمانية لا يلوون على محبة أو إخاء أو مدنية بل يهبون عن بكرة أبيهم "كالأسود الكاسرة للانتقام لدينهم وسرعان ما تتبعهم جميع الممالك الإسلامية...لا شك "ولا شبهة قط في أن الظهر سيكون حليف العثمانيين لأنهم على أقل تقدير ببلادهم من "الكنائس وأربابها عشرات آلاف مرات ما قد يوجد من المساجد بالممالك الأجنبية»[2]

فمن المنظور العقائدي الذي كان يعزز هوية الجزائريين العميقة، ألحَّت "الحق الوهراني" على مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الاتحاد الإسلامي": « لأن كل مسلم في "أي قطر كان في العالم شرقا وغربا لا تفصله أية قوة عن الارتباط بهذه الوحدة "المذهبية الدينية إن تمسك بدينه، أما إذا انصرف عن شريعة وسنن هاديه الرسول "الأكرم وترك الارتباط بهذه الوحدة لا يبقى للإسلام أثر ولا تبقى لكلمة "الاتحاد "الإسلامي" معنى الشمول والتعميم »[3]. ولعل اتجاه "الحق" المخلص هو الذي شجع بعض الكتاب الجزائريين الوطنيين مثل عمر راسم فراحوا يشاركون فيها بأقلامهم، داعين إلى التمسك بالشخصية الجزائرية العربية والإسلامية. ولم يكن عجيبا أن تبرز هذه الصحيفة بمثل هذه الروح في وقت نشط فيه من الناحية السياسية تيار "الشبان الجزائريين" المتفرنس والداعي إلى المساواة بالفرنسيين عن طريق الاندماج والتجنيس؛ "فالحق الوهراني" ظل مقاوما في خطه الوطني، داعيا إلى الإصلاح من منظوره الإيجابي "كالإصلاح

---

(1) "الحق الوهراني"، نفس العدد أعلاه.

(2) "الحق الوهراني"، نفس العدد المذكور.

(3)"الحق الوهراني"، عدد 38، من 29 جوان إلى 6 جويلية 1912.

الإداري" و"المطالبة بالتعليم للجزائريين وحقوقهم المادية والمعنوية" و"الابتعاد عن زخرف المدينة الأوربية"[1] السلبي.

فمن الأمور التي لها دلالتها بالنسبة للهوية الوطنية أن دعوة "الجامعة الإسلامية" لقيت نجاحا في الجزائر بالذات، ذلك أن الحركة الوطنية في الجزائر كانت تصارع السيطرة الاستعمارية الفرنسية ومن الطبيعي أن تتطلع إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية، وأن تقاسم مآسي وتطلعات بلدان المغرب العربي، تونس، المغرب وليبيا، فالهوية الوطنية الجزائرية كانت حتى الحرب العالمية الأولى تعمل في محتوى ديني-ثقافي وسياسي واضح.

وعلى مستوى الغرب الجزائري فإن دعوة "الجامعة الإسلامية" قد وجدت صداها في مدن كثيرة كمستغانم وتلمسان -على غرار بعض مدن الشرق الجزائري، كعنابة وقسنطينة ووسطه كالجزائر العاصمة- خصوصا بعد لاحتلال تونس من طرف فرنسا وغزو طرابلس الليبية من طرف إيطاليا عام 1911[2]. فمن جهة وخلال أكتوبر 1911 كان للحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس أثر على المواطنين الجزائريين الذين كانوا يتتبعون الأحداث باهتمام[3] وحماس، مما حمل مسؤولو "الحق الوهراني" مع المتعاطفين عبر القطاع الوهراني لتأسيس لجانا "للهلال الأحمر" عبر العمالة قصد الاكتتاب لصالح المسلمين المتضررين من جراء الحرب وهذا على منوال اللجان الجزائرية المتوزعة في الوسط والشرق. واعتبرت أنشط اللجان غربا، لجنة مدينة مستغانم التي جمعت أزيد من 3000 فرنك فرنسي خلال أسبوعين بعد تأسيسها، تلتها مدينة وهران فتلمسان. وفي 28 جانفي 1912 اجتمع شبه مؤتمر حقيقي في وهران حضره حوالي أربعين من مسؤولي تلك اللجان تحت رئاسة النائب العام ابن حميدة والذي قدم

---

(1) هي عنوان مقالات "للحق الوهراني" في عدة أعداد؛ "ينتقد بها الجريدة تلك السلوكات السلبية الدخيلة على المجتمع الجزائري.

(2) طالع صحيفة "الأخبار" الصادرة بالعاصمة، عدد 14 أفريل 1912.

(3) م.أ.و.و، علبة 4471، تقرير الحاكم العام، شهر مارس 1913.

عرضا عن هذا الاكتتاب الذي بلغ 36.199 فرنك؛ اقتطع منه 1000 فرنك لصالح صحيفة "الحق الوهراني"، أما عملية الاكتتاب العام هذه فقد حصلت على حوالي 410.000 فرنك[1]، واعتبرت نموذجا في "التضامن الداخلي للجامعة الإسلامية" الأمر الذي أقلق الحاكم العام في الجزائر ولم يستطع منعها.

على أن التضامن الإسلامي -العربي أو المغاربي- ظل قائما في الجزائر شرقه أو غربه؛ إذ تتبع الجزائريون أحداث "الجلاز" في تونس، وأحداث مراكش حيث تتبع أخبارها الندروميون والتلمسانيون[2] مع أهل الجنوب الغربي باهتمام كبير. وحس التضامن الإسلامي هذا سنلقاه سواء مع "الهجرة التلمسانية" عام 1911 إلى الديار الإسلامية أو مع عملية رفض التجنيد العسكري من طرف الأسر الجزائرية التي مس أبناءها في الغرب الجزائري. ونموذج ذلك الرفض لوحظ في ندرومة وضواحيها بهروب الشباب الجزائري المعني ولجوئه عند قبائل بني زناسن وكبدانة[3] وسط المغرب الأقصى سواء للحماية الظرفية من محاصرة الإدارة الاستعمارية لهم، أو لالتحاق كثير من شباب هذه المنطقة -مستغلة ظروف الحرب العالمية الأولى- للدراسة والتحصيل في المعاهد المغربية.

والجدير ذكره بالنسبة للشباب الجزائري خلال هذه الفترة وداخل الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري دينيا وثقافيا وسياسيا، هو حصول اتجاهات مختلفة عند هذا الشباب المثقف «فإلى جانب جماعة النخبة المتجنسة والليبرالية "للفرونكوفيلية" (Francophile) والتي رددت نغمتها في العاصمة، هناك شباب جزائري في القطاع القسنطيني والقطاع الوهراني برز باتجاه مختلف»[4] اتخذ موقفا معاديا للسياسة

---

(1) مثل من بينها مبلغ حوالي 34.4.000 فرنك من القطاع القسنطيني وحده.

(2) طالع مختلف تقارير الحاكم العام عن "حالة الرأي العام عند المسلمين"، فترة 1911-1912، م.أ.و، علبة 4471.

(3) نفس المصدر أعلاه، فترة 1912-1914، قارن: Cf C.A.O.M à Aix En Provence, cart Oran 3331.

(4) أجرون (ش.ر)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص1043.

الفرنسية بالجزائر رافضا للتجنيس و"للواقع الاجتماعي" السيئ والمؤلم الذي يعيشه الجزائريون. وهذا الشباب هو صنف من المتعلمين والمتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية[1] ومزدوج اللغة عاليا[2] وواع بهويته الوطنية؛ استفاد من فرص التعليم بدرجات متفاوتة ولكنه ظل متشبثا بمظاهر الشخصية الوطنية الجزائرية وحريصا على عدم الانفصال عن قاعدته الاجتماعية. ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية مظاهر مختلفة من الناحية الفكرية والاجتماعية والدينية كالحفاظ على طابع اللباس والسلوك العربي الإسلامي، وتأييد الحركات الإصلاحية السياسية والدينية، أي تأييد لأيّ حزب، جمعية أو تجمع سياسي وطني يأتي في المستقبل مثل حركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر أو جمعية العلماء المسلمين

---

(1) ابتداء من العشرية الأولى من القرن العشرين، عرفت النهضة الثقافية الجزائرية بروز وإعادة طبع كثير من المؤلفات التاريخية مثل إنجازات أبي العباس أحمد بن عمار ("رحلة اللبيب"، العاصمة 1904)، وأبي عبد الله محمد ابن مريم (""البستان"، مطبعة الثعالبية، العاصمة 1908)، والورثلاني ("رسالة الشيخ الورثلاني"، م.فانتانا، العاصمة 1908)، وأبي العباس الغبريني ("عنوان الدراية"، م.الثعالبية، العاصمة 1908)، وأبي راس الناصري ("الحلل السندسية وعجائب الأسفار")، وابن هطال (رحلة الباي محمد الكبير)، وحمدان خوجا (مذكرات...)، والتنسي (تاريخ بني زيان)، والتلمساني (الزهرة النيرة)؛ إضافة إلى هذا هناك نشر العديد من الوثائق والرسائل والشعر الملحون، وكتب الفقه والنحو والأصول. وخلال عام 1907 نشر المثقف أبو القاسم الحفناوي موسوعته ("تعريف الخلف برجال السلف") وذلك في مجلدين حوت تراجم الشخصيات الوطنية التي ساهمت سياسيا واجتماعيا وثقافيا في تاريخ الأمة الجزائرية. وفي عام 1903 نشر الأمير محمد باشا (ابن الأمير عبد القادر) مؤلفه بمدينة الإسكندرية، عن حياة وتراث الأمير عبد القادر تحت عنوان "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر".

(2) C.A.O.M, cart 11H14, notice sur « **les enseignants dans le département d'Oran** » ; Cf l'Etude d'Alfred Bel, « **l'Enseignement dans les grandes mosquées** » : وهي عبارة عن تقرير عن المساجد الكبرى بين 1905 و1912، بصفته مفتشا عاما. هناك إشارات مهمة عن محتوى التعليم الذي يمنح إلى الحضور من الجزائريين داخل المساجد الكبرى بمدن الغرب الجزائري، كمعسكر ومستغانم ووهران وتلمسان وندرومة. تطلعنا التقارير عن إقبال المثقفين ("Les plus évolués") لحضور الدروس والجلسات العلمية إلى جانب موظفي السلك الديني. فإلى جانب "العدد المتزايد للحضور" –كما نستاه داخل هذه التقارير– هناك ما يدل على مكانة اللغة العربية ومستواها الراقي من الجانب التربوي، بما يوحي عن المحيط والبيئة الثقافية الكبيرة في الجزائر. فمرجعية التدريس تناولت عموما "رسالة ابن أبي زيد القيرواني" و"إحياء علوم الدين للغزالي" و"نفح الطيب للمقري" و"ابن عشير" و"مقدمة عبد الرحمن ابن خلدون" وغيرها كـ"ألفية مالك" و"تاريخ ابن الأثير" و"صحيح البخاري"...

الجزائريين "أو تجمع المؤتمر الإسلامي" أو جمعية نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري "المصالي".

وهذا الشباب المثقف الواعي والذي سيعبر عن اندفاعه الوطني بلجوئه إلى "الحق الوهراني" ذي الانتماء "العربي-الإسلامي"، وهو الذي سيعمل على يقظة الرأي العام الجزائري لما كان يملك من شعور تام بقضايا الجزائريين وبصفتهم جزء من الأمة العربية، مسلم ومستعمَر. ومن أهم اهتمامات صحيفة "الحق" خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، هو التصدي "للتجنيس" ومن يقف وراء "أصدقاء ابن التهامي" (كما تنعتهم) من شباب جزائري متفرنس و"لم شمل الجزائريين"، ومقاومة "التجنيد العسكري الإجباري"، و"هجرة الجزائريين".

فأمام خطر "سياسة التجنيس" (La naturalisation) على المجتمع الجزائري، وما ارتبط به من الزواج من الفرنسيات، رأت "الحق الوهراني" في ذلك سهاما مصوبة نحو مقومات الشخصية الجزائرية العربية والإسلامية؛ على الرغم أن عدد الذين تقدموا لطلب التجنيس لم يتعد 1131 شخصا من الجزائريين منذ تشريع سيناتوس-كونسلت عام 1865 وحتى 1899[1]. "فالحق الوهراني" استنكرت مرارا ما كانت تدعو إليه صحيفة "الإسلام" الحكومية ومسؤولوها ومنشطوها من الشباب المتفرنس، "أنصاف-الفرنسيين". وحذرت "الحق" من الأخطار الماحقة التي تهدد المجتمع الجزائري المسلم من "فخ التقسيم": « ففيما يتعلق بالتجنيس، لا نريد إضافة أي رأي، وإذا رغبته أقلية من الأهالي، فإن القوانين التي تديره حاليا هي كافية لنا »[2]. تخوفت "الحق" كثيرا من "مشروع" الانقسام بين الجزائريين وبداية فقدان هويتهم الأصلية، فهي ترى أن تطور الفرد الجزائري، ومن ثم تطور الشعب الجزائري، يتم -بالتوازي مع تطور المجتمع الأوربي- عندما يرفض هذه المحاولات التجنيسية أولا، وكل أشكال "الحريات الفرنسية" من مجالس سياسية وأساليب برلمانية متحضرة؛

---

(1) مراد. ع، "الإصلاح..."، ص406.

(2) "الحق الوهراني"، عدد 10 أوت 1912.

وترى فيها "الحق" « عوامل تفرقة وانقسام ومحو سلالة -قومية- نهبها كل قوانا وجهودنا للحفاظ عليها»[1].

فالمحررون الوطنيون من خلال "الحق الوهراني" ظلوا مقاومين لحركة الفرنسة، ورفضوا كل محاولات الاندماج بالعنصر الغالب والامتزاج به. فتشبثهم القوي بمقومات الشعب الجزائري الأصيلة عدت بحق من الإرهاصات الفكرية التي حاربت الاندماج والتجنس ما بين 1911 و1920 – وما بعدها- في الصحافة الجزائرية الإصلاحية، من بينها صحيفة "الفاروق" لابن منصور الصنهاجي التي بشرت "الحق الوهراني" في عددها 39 (من السادس إلى الثالث عشر جويلية 1912) بقرب صدورها؛ وبأنها «جريدة إسلامية سياسية علمية... والتي يحررها جمع من "نوابغ كتاب للعربية... نحث إخواننا قراء العربية ومن يهم حال المسلمين أن "يساعدوها ويسعوا في نشرها حتى تعم فائدتها بين جميع طبقات "الأمة الجزائرية" -"نحن الذين سطرنا- المحتاجة للتربية والإرشاد وعلى الله الاتكال ». شاطرت "الفاروق" طروحات "الحق الوهراني" بقلم عمر بن قدور الجزائري الذي اهتم بنفس القضايا بروح وطنية صادقة ونفس مؤمنة قوية، إذ نجده في مقال له تحت عنوان "طور جديد للجزائر والجزائريين" -الفاروق عدد 20 فبراير 1914- يحذر المسلمين من الخطر الماحق الذي هددهم من جراء بعض الدعوات الجديدة التي تريد الأمة الإسلامية الجزائرية أن تمتزج "العائلة الفرنسوية". ويرى أنه على« "الشباب المتفرنج" إن كان يريد صلاح أمته بحق أن يدعوها إلى التشبث بملتها وقوميتها. فإن الاعتزاز بهما درجة أولى في سلم السعادة والرفاهية »[2].

كان موقف "الحق الوهراني" من سياسة التجنيس والاندماج، يتماشى مع ما دافعت عنه كتلة المحافظين ومثقفيها إذ سعت إلى لمّ شمل الأمة الجزائرية من شباب وطبقة المحافظين، فاعتنت كثيرا بطلاب

---

(1) نفس المصدر أعلاه، عدد 4 ماي 1912.

(2) ناصر محمد ، « المقالة الصحفية الجزائرية... »، ص366.

"المدارس الإسلامية" (Medersas) ومدرسيهم، نابذة للتفرقة، ساعية للمصالحة بين فئات المجتمع المثقفة:

« ما من قوم تمسكوا بحبل الوفاق واعتصموا به إلا وسادوا على غيرهم. وما "من فئة اتخذت الحق سلما لها إلا وصلت إلى غاية محمودة. وما من جماعة سارت "إلى طريق الإرشاد إلا واهتدت. وما سبب انحطاطنا إلا بمخالفة ديننا. فإن الأقدمين "من الأمة المحمدية كانت أعلام العز تخفق على ديارهم وبلادهم أمام راية العدل، ولا "نطيع إلاّ من أعدل وأحسن إلينا. ويلزمنا أيضا التحبب والوفاق بيننا وأن ينظر كل "منا لنفع أخيه المسلم **ووطنه المحبوب قبل كل شيء... »**[1].

وسعي "الحق" الوطني من أجل التوفيق والمصالحة بين تيار "الشباب الجزائري" الليبــرالي وتيار كتلة المحافظين السياسية هو الذي دفع الصحيفة إلى المطالبة بدعوة –الشباب العاصمي- لمناقشة "ميثاق مطالب مشتركة"[2]، بين الأطراف تكون في صالح "الأمة الجزائرية " قوامه إصلاح النظام التمثيلي وتوسيع القاعدة الانتخابية وإصلاح "الضرائب العربية" جذريا، مع إصلاح النظام القمعي. فالتيار السياسي الذي تزعمته "الحق الوهراني"، طالب في هذه الظروف الصعبة بالإلغاء .لكامل لقانون "الاندجينا" والمحاكم الردعية على نقيض تيار صحيفة "الإسلام" لليبرالية، الذي اكتفى بمطالبة بإصلاحها فقط. أما بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي لصالح الجزائريين، فإن جريدة "الحق" على عكس جريدة "الإسلام" لم تعره اهتماما، إلا أنها تخوفت من احتمال تمثيل الشعب الجزائري من طرف "المتجنسين" الجدد، والذين لم تلمس فيهم أي صفة وأي حق لكي يتزعموا هذا التمثيل في باريس، إن حصل.

بهــذا الطرح، تتأكد لنا ملامح الهوية الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني –مع بقية المناطق الجزائرية الأخرى- خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فالعوامل التي أفضت إلى بلورة وصيرورة

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 18 أوت 1912.

(2) نفس المصدر، عدد 17 فبراير 1912 (وغيره).

هذه "الهوية" هي كثيرة كما أسلفنا؛ فمنها العوامل التاريخية-الثقافية التي تتصل بطبيعة الحس الزمني والحرص على وصل الحاضر بالماضي واعتبارها جزء من الذخيرة الروحية الواحدة للأمة. ومنها العوامل القومية والسياسية التي تتصل باستتباب الوعي القومي والشعور العارم بهوية قوميـــة واحدة، ذات جوانـــب عرقيـــة ولغويـــة وثقافية معينة. ومن الناحية "الدلالية" (Sémantique) فمرادفات "الأمة" و"الأمة المحمدية" و"الشعب" و"الوطن" و"القوم" و"الجزائريين" أصبحت متداولة في الصحافة (العربية والفرنسية) الجزائرية. فابتداء من 1904 –مثلا– طالبت صحيفة "**المصباح**" أن لا يلقب المسلمون الجزائريون إلا "**بالجزائريين**"، وأن تلغى النعوب الجهوية بسبب المناطق الأصلية لفئات المجتمع، باعتبار أن "الجميع هم جزائريون"[1] فشعور الانتماء إلى وحدة قومية أصبح يتأكد أكثر فأكثر وهو الشعور الذي سينميه المثقفون الجزائريون –L'intelligentsia– من مفكرين وسياسيين مع مطلع القرن العشرين، بعد أن احتضنه الأدب الشعبي من شعر ملحون خلال القرن التاسع عشر كله وحتى نهاية الحرب الكبرى عام 1918 هو الآخر، « فقام أولئك الشعراء والمداحين و"كمبشرين"، بتبليغ رسالتهم السياسية والوطنية وسط مواطنيهم »[2].

إن الانتماء "العربي الإسلامي" الذي عبرت عنه صحيفة "الحق الوهراني" بدوره صقل الهوية الوطنية "بطابعها العربي الإسلامي"، بالارتباط بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية والمشرق والمغرب العربيين. فالرفض، أي رفض الطبقة البرجوازية الصغيرة إدارية كانت، تجارية أم مالكة للواقع الاستعماري المفروض على الجزائريين، ونبذها لسياسة "التجنيس" و"الفرنسة" و"الإدماج"، ومقاومتها "للخدمة العسكرية" في الصفوف الفرنسية من جهة، والمطالبة بعودة القضاء والمحاكم الإسلامية وإلغاء "قانون الاندجينا" و"محاكم الردع"، بالإضافة إلى عمليات "الهجرة

---

(1) جريدة "المصباح"، عدد 22 جويلية 1904.

(2) مهيبه (ج)، نفس المرجع السابق، ص253، مستعيرا "ديسبارمي" الذي يعالج دور المداحين الوطني بين 1914 و1930.

إلى الديار الإسلامية كتعبير عن رفض واقع معاش في الجزائر، سجل كل هذا مرحلة من النضج والوعي الوطنيين، خصوصا عندما ربط الجزائريون مطالبهم وحقوقهم السياسية بالمحافظة على أحوالهم الشخصية كمسلمين. وكل هذه المميزات التي اتسم بها الجزائريون في هذه المرحلة والأسلوب والأشكال التي قاوموا بها، أسهمت كلها في بلورة القومية الجزائرية الحديثة.

2- ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني

سيتبلور دور المثقفين الجزائريين عموما من أنتيليجانسيا "محافظة" (مثقفون ونواب تقليديون وعلماء مصلحون)، أو "ليبرالية" (الشبان الجزائريون) من أجل التحرك إيجابيا داخل مجتمعهم العربي الإسلامي، ووسط نظام استعماري، أي أن دورهم المحفز "كوسيط" بين المجتمع الذي يمثلونه ورموز السلطة الاستعمارية سيتعزز لخوض غمار" الحوار" و"المحافظة" للنهوض بمجتمعهم سياسيا، ثقافيا واجتماعيا. وهذه الانتيليجانسيا الواعية من الجزائريين أو جزء مهم منها ستنصب نفسها "مُقلّدة بدور سياسي" قبيل الحرب العالمية الأولى وما بعدها داخل المجتمع الجزائري؛ لأن تأطير هذا المجتمع بثقافة سياسية سيأتي من قبلها وذلك بتزويدها بمؤسسات ضرورية وفعالة مثل "الصحيفة" و"النادي" و"الجمعيات" و"النقابة"، تلك المؤسسات التي ارتكزت عليها الحركة الوطنية الجزائرية بصورة دائمة.

وحتى نتفهم حركة هؤلاء "المثقفين" المتعددة تجب الإشارة إلى أحوال الجزائريين السياسية والاجتماعية والعقلية. ذلك أن الجزائريين كانوا محرومين من الحقوق السياسية، ومن المساواة الاجتماعية، والاقتصادية مع الكولون.

وقد كانت الأمية تشكل معدلا مرتفعا وخطيرا، يضاف إلى ذلك سلبية "الخرافات" و"القدرية" واللامبالاة التي لحقت بذهنية المجتمع في جزء كبير

منه؛ زيادة على ذلك، فقد كان المجتمع الجزائري يعيش تحت قوانين إضطهادية ثقيلة وإجراءات إدارية تعسفية كادت أن توقع به الشلل.

وفي هذا السياق فإن القطب الأول من "ثنائية التحرك الوطني" هذا هو الجناح السياسي من "المحافظين" الذي شمل من جهة أولئك الذين عارضوا التغييرات التي قد تطرأ على المجتمع الجزائري خوفا من دمجه، لكنهم يريدون التغيير الذي يتم داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائريين. لذلك نجدهم يرفضون التجنس والتعليم الإجباري الفرنسي، ويطالبون من «فرنسا تنظيم المدارس العربية، واسترجاع العمل بالعدل الإسلامي بالنسبة للجزائريين والمساواة في الحقوق السياسية... ولقد كان أغلب أعضاء [هذه] الكتلة ينتمون إلى هذا الجناح» [1]. ومن جهة أخرى فإنه شمل قسما مهما « من العلماء المصلحين الذين ذهبوا إلى حد تشجيع التعليم بالفرنسية للجزائريين وحمل رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر »[2]. وهذا القسم نجده يعارض هو الآخر مسألة التجنس والخدمة العسكرية الإجبارية والاندماج عموما « فكان شعار هذا الجناح: الإصلاح بكل الوسائل، لأن المجتمع الجزائري كان في أحط الدرجات من التدهور. فكان المتحدثون باسم هذا الجناح هم ابن موهوب، المجاوي، ابن سماية، وابن رحال»[3] وأبو بكر عبد السلام بن شعيب وبعض النواب الجزائريين.

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ص172.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، نفس المرجع، ص172.

(3) سعد الله (أ)، المرجع أعلاه، نفس الصفحة، "كان هؤلاء العلماء الجزائريون بين 1900 و1914 معاصرين للشيخ محمد عبده، ورشيد رضا، وزعماء آخرين لحركة القومية الإسلامية في الشرق الأدنى... كان أحدهم، وهو الشيخ حمدان بن الونيس، أستاذ عبد الحميد بن باديس المصلح الجزائري في المستقبل. قد هاجر حوالي 1910 إلى المدينة [المنورة] حيث مات؛ إن هؤلاء العلماء كانوا الممثلين للثقافة الجزائرية القديمة، "الحركة الوطنية..."، ص170-171.

فكل من أمحمد بن رحال الندرومي[1] (خريج المدرسة العربية، "مزدوج اللغة والثقافة")[2] وأبو بكر عبد السلام بن شعيب (خريج المدرستين الإسلاميين بتلمسان والعاصمة حيث تابع دراسته العليا بهذه الأخيرة، وهو أستاذ اللغة والشريعة بالمدرسة الأولى)، سيمثلان تيار الحركة "الإصلاحية المبكرة" بالقطاع الوهراني. وكان موقف هذين المفكرين يصب عموما في اتجاه الأفكار الإصلاحية المطروحة آنذاك على الساحة السياسية والثقافية داخل المجتمع الجزائري. كما ساهما بفاعلية في النهضة الجزائرية بمحاضراتهما ونشاطهما الصحافي ومشاركتهما في المؤتمرات[3] وتسجيل "المذكرات"[4] في مختلف قضايا الجزائريين؛ فهما على معرفة عميقة بالمجتمع الجزائري والعالم الإسلامي، إضافة إلى تملكهما للثقافة الفرنسية-الأوربية.

لذلك فإن هذين المفكرين سوف يناضلان من أجل أفكار إصلاحية كثيرة، مطالبة بالتقدم والتحرر عن طريق التعليم، نابذة كل الخرافات

---

(1) فهو مقدم طرقي من الزاوية السليمانية لكنه مثقف ومزدوج اللغة عربيا وفرنسيا، تقلد منصب "قايد" محل أبيه عام 1884 لكنه استقال من هذا المنصب ليتفرغ إلى السياسة والكتابة. يعين في البداية بين المستشارين على مستوى مجلس عمالة وهران (Le Conseil Départemental) بين 1903 و1907، لكنه سيفوز لاحقا كنائب عام على مستوى مقاطعة الرمشي (مونطانياك) بدائرة تلمسان عام 1920، وكمفوض مالي "(Délégué financier)" خلال نفس السنة، ثم يعاد انتخابه كنائب عام 1925 لكنه لم يفز في انتخابات "المفوضات المالية"، عرف كمثقف منفتح ومن الرواد والمدافعين عن "التعليم" لصالح الناشئة الجزائرية.

(2) عُدّ احمد بن رحال في الأدبيات والكتابات السياسية وفي بعض الدوائر الرسمية، كناطق رسمي وصاحب موهبة بالنسبة لكتلة "المحافظين التقليديين" آنذاك، أنظر آخرون.(ش.ر)، "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، ص1029.

(3) اعتبر ابن رحال -مثلا- في فرنسا والخارج من "المستشرقين المرموقين؛ كان عضوا "بالجمعية الأسيوية" (Société Asiatique) ومشارك في مؤتمراتها، ومؤلف لعدة دراسات مهمة عن "الحدود الجزائرية المغربية". طالع عن ابن رحال « دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلد العربي »، ضمن نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لعمالة وهران الجزء 7 عام 1887، ومذكرة حول "نشأة السوق الفرنسي بمدينة مغنية"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء 12، عام 1892، و"بلاد السودان في القرن 16"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء7، عام 1887، "عبر قبيلة بني زناسن"، ضمن ن.ج.ج.أ.ع.و، الجزء9، عام 1889.

(4) طالع مداخلة أبي بكر عبد السلام بن شعيب، « إدماج الأهالي المسلمين بالجزائر مع الفرنسيين »، أشغال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع (سوسيولوجيا) الكولونيالي، بين 6 و11 أوت1900.

والعادات القديمة السلبية، مسجلة موقفها الرافض "للتجنيس" و"للخدمة العسكرية" في الجيوش الفرنسية حتى ولو حصل هناك تعويضات بالحقوق السياسية -مجانية الخدمة أم لا- وهو ما قبلته أغلبية التيار الليبرالي المتمثل في قسم كبير من "الشبان الجزائريين". وأتت آراء المفكرين لعلاج الوضع المنحط في المجتمع الجزائري مطابقة للآراء "ابن موهوب" الذي أكد « على فرنسا أن تستمر وتضاعف من عملها الحضاري في الجزائر [بـ] برنامج يجب أن يتحقق عن طريق تعليم تقدمي باللغتين العربية والفرنسية وعلى هذا البرنامج أن يضع أمامه تحقيق مبدأ المساواة التامة بين الجزائريين والكولون، ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل إصلاح أحوال الجزائريين عندئذ، لأن العالم الإسلامي عموما والجزائر خصوصا كان قد بدأ في اليقظة وكانا متفتحين على الأفكار الجديدة »[1].

فأمحمد بن رحال لمس منذ البداية قدرات الجزائريين على النهوض من حالتهم الحالية إذا توفرت لهم الشروط الصحيحة، « فقبل إبداء حكمكم عنا، قدموا لنا الوسائل لتطوير القدرات المختزنة فينا ». مخاطبا -أي ابن رحال- "شوادي" وهو نائب بالبرلمان الفرنسي سنة 1896. ومن بين هذه الشروط الضرورية هناك مسألة التعليم وتوفيره للجزائريين. في عام 1898 يطالب ابن رحال المسؤولين الفرنسيين بتحقيق مطالب الجزائريين في التعلم "كعامل تثقيفي وحضاري"، مع تنظيم التعليم العربي الإسلامي والاعتناء به مثل اعتنائهم بالتعليم الفرنسي، الأمر الذي يجعل الجزائريين لا يعتبرون التعليم الفرنسي عاملا مخربا لمعتقداتهم ودينهم أو عامل تقليل من قيمتهم الفكرية، وإنما كمساعد ضروري وهام مكمل لثقافتهم ومعارفهم لتصبح أكثر شمولا؛ « نريد مدرسة في كل قرية، وتحت كل نخلة، وللأسف، لا يفكر زملاؤنا [الأوربيون] مثلنا »[2].

---

(1) سعد الله (أ)، الحركة الوطنية...، ص176.

(2) MERAD (Ali), « Aperçu sur l'enseignement des musulmans en Algérie (1880-1960) » in confluent, n° juin-juillet 1963, p615.

فمطالبة الجزائريين بالتعليم - وستكون لنا وقفة اخرى في هذا الموضوع لاحقا- قد احتلت مكانا رئيسيا مع بوادر النهضة عندهم قبيل ومع مطلع القرن العشرين، مما حدا مثلا بابن زحال منذ 1887 أن يؤلف وينشر محاولته بعنوان "**دراسة عن تطبيق التعليم العمومي في البلد العربي**"؛ وهي المحاولة التي اجتهد بها متماشيا بما خلفه مرسوم 13 فبراير 1883 من صدى، قصد تعميم التعليم لصالح الجزائريين. إذ يقترح في هذه المحاولة السبل والوسائل "الناجعة" لإحلال سياسة تعليمية صحيحة لناشئة المجتمع الجزائري. وفي عام 1891 تمنح فرصة لابن رحال لكي يمثل الجزائر رفقة الدكتور ابن العربي في لجنة مجلس الشيوخ -"لجنة 18"- فتقدم بمذكرة[1] مطالبا بضرورة إلغاء قانون الأهالي التعسفي، والإصلاحات في قطاع الضرائب والعدالة لصالح الجزائريين. كما ألح على توسيع التعليم لهم دون استثناء لعنصر الإناث مع تنظيم القروض الفلاحية. كما طالب بحق تمثيل نيابي للجزائريين داخل البرلمان الفرنسي. وكل هذه الأفكار تبرز لنا الاتجاه الإصلاحي-السياسي المتبلور عند أمحمد بن رحال في جانب آخر.

وخلال سنة 1892 فتح قدوم لجنة مجلس الشيوخ آفاقا جديدة أمام الجزائريين. وهي اللجنة التي قضت ما يقرب من شهرين في الجزائر (من 19 أفريل إلى 5 جوان) إذ كانت تحت رئاسة جول فيري (Jules Ferry)؛ «وقد صادف قدومها شروع الجزائريين في المطالبة بالحقوق السياسية والوطنية والتعبير عن معارضتهم لقانون الأهالي وللتدخل الفرنسي في شؤونهم الثقافية والاجتماعية »[2]. واستمعت اللجنة إلى شكاوي ممثلي الرأي العام من الجزائريين، كما استقبلت واستجوبت عددا كبيرا من الشخصيات المختلفة في المدن والقرى. وكان من بينهم أمحمد بن رحال الذي قرأ مذكرته أمام جول فيري؛ أوصى فيها بتنظيم المدارس العربية-

(1) طالع "مذكرة ابن رحال"، لدى لجنة دراسة المسائل الجزائرية، إبداع 1 مايو -20 جويلية 1891، مطبعة مجلس الشيوخ (Sénat، باريس 1891).
(2) سعد الله (أ)، المرجع السابق، ص202.

الفرنسية من جهة وإصلاح "المدارس الإسلامية العليا" الموجودة على مستوى تلمسان وقسنطينة والعاصمة، وتناولت هذه المذكرة أفكارا مماثلة لتلك التي عرضت سابقا أمام لجنة 18 سنة 1891، مثل مضاعفة عدد الطلبة بها، وزيادة الأساتذة وتوظيفهم من بين العلماء الأكثر شهرة والذين يتمتعون بسلطة ونفوذ عظيمين وإرسالهم إلى الخارج إن أمكن، يساعدهم أساتذة فرنسيون ذو خبرة عالية يتكلمون ويكتبون اللغة العربية لتدريس اللغة الفرنسية والعلوم الأولية مع إعطاء الأولوية أثناء التكوين للعلوم الإسلامية في السنة الخامسة حيث يجري امتحان نهائي يساوي قيمة "شهادة الباكالورية" الفرنسية؛ وبذلك تفتح للطلبة الجزائريين جميع المناصب والوظائف للذين يثبتون كفاءة وقدرة عالية.

والظاهر أن إلحاح ابن رحال على تنظيم هذه المدارس "جذريا" والإبقاء على دورها له علاقة مباشرة بالوضعية التي آلت إليها هذه المدارس من ضعف وتذبذب في القروض المخصّصة لها (33000 فرنك فقط عام 1888)[1]، الأمر الذي انعكس على عدد الطلاب بها، مما شهد هو الآخر انخفاضا ولم يرق إلى الازدياد المتوقع منه. ومن زاوية أخرى كانت الوظائف القادرة على استيعاب خريجي هذه المدارس يتناول القضاء الإسلامي، وهي نفس الأهداف المتوخاة منها دائما، أي بإمكان الطلبة الحصول على مناصب "خوجا" (كاتب) في البلديات المختلطة، كذا ترجمان مساعد في لجان الحالة المدنية أو ملكية الجزائريين، إذ كان لعملية إلغاء "المحاكم الإسلامية" ابتداء من 1866 التي تمثل المصدر الأول لاستقبال وتوظيف خريجي المدارس الإسلامية، أثر مبين على سير هذه الأخيرة، حيث بدأت في التراجع.

إن عملية المطالبة المستمرة والدؤوبة "لاسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي" واحترامه عبر عنه جميع أعيان ووجهاء الرأي الجزائري أثناء استقصائهم من طرف لجنة مجلس الشيوخ التي قادها اتيان كومب

---

(1) طالع نشرة التعليم الأهلي، رقم 13، ص15.

(E.Combes) عام 1891. فعن سؤال منوط بصلاحية "القاضي المسلم" داخل المحاكم، وجه إلى 370 من أعيان القطاع الوهراني من "قياد" و"مفتين" و"قضاة" جزائريين، رد الجميع بوجوب إبقاء تلك الصلاحيات الممنوحة للقاضي وعدم "نقضها".

لكننا نعلم أن القضاء الإسلامي واجه عملية تفكك، وضربات من طرف الإدارة الاستيطانية ابتداء من 1892 وبقي يعاني من حالته السيئة اتجاه القضاء الفرنسي حتى 1918[1]. وهذا ما كان يعيشه ويشاهده إبن رحال وغيره من المفكرين في ربوع الغرب الجزائري ومنهم العالم أبو بكر عبد السلام بن شعيب أستاذ الشريعة بالمدرسة التلمسانية ومعه بعض النواب المحافظين الأخرين وبقية المثقفين الجزائريين الذين برزوا مع مطلع القرن الجديد.

إلا أن أمحمد بن رحال ونتيجة لمكانته الاجتماعية والثقافية برز بوجه رجل السياسة المحنك، محللا للوضع الحقيقي القائم في الجزائر ومطلعا على ما يجري من صحوة في العالم العربي والإسلامي آنذاك؛ مدركا لما كانت تقدمه الحضارة الغربية المادية من محاسن ومنافع للإنسانية "كالفنون والعلوم الحالية"، بل « أن هناك عدداً كبيرا منها بشكل منفعة لنا بدون خطر؛ وهو ما يدخل في ميدان العلوم الدقيقة وجزء من التنظيم الداخلي والسياسي ونظام الأشغال العمومية والتعليم، وما يختص بتنظيم التجارة والفلاحة والصناعة؛ كل هذا نستطيع اعتناقه بدون تغير. إن العقيدة [الإسلامية] لا تتنافى مع هذا بل تحث على تعلمه وتفرضه »[2]. يردد إبن رحال ذلك في مؤتمر المستشرقين عام 1897، مدافعا على مبادئ الحضارة الإسلامية وموجها نقدا لاذعا "للظلامية" والشوائب التي لحقت بالإسلام الصحيح.

(1) طالع عبد أحرون (ش.ر)، حول "القضاء الفرنسي والقضاء والإسلامي من 1892 إلى 1918"، ضمن "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، صص 672-707.
(2) Questions diplomatiques et coloniales, tome2, Paris, 1 novembre 1901.

وداخل أشغال هذا المؤتمر أشار إلى النهضة التي بدأت تعرفها بعض الدول الإسلامية وتتحقق يوما بعد يوم رغم "جشع" و"تعدي" و"اغتصاب العالم المتمدن" -أي أوربا-، لذلك « فعند هذه الشعوب العربية والإسلامية أصبحت الأيادي تمتد إلى "بعضها البعض، ونظراتها تبحث لتتلاقى، وقلوبها تنبض جميعا إلى الألفة والاتفاق؛ "فأي مكروه يصيب ركنا من العالم الإسلامي إلا وتتألم له بقية الأركان الأخرى. "[فاليوم] شعور التضامن بين الملوك والحكومات يتقوى وتتحقق الإصلاحات، والتفاهم "الودي أصبح يحل محل العداوة السابقة... إلا أن أوربا وبدون تبصر، تنظر إلى هذا "التحول بنظرة سيئة معتبرة ذلك عرقلة لمطامعها؛ لذلك فإنها تسعى إلى قلب الأوراق "وبث التفرقة ومنع أي نهوض [لهذه الدول]، ذلك النهوض الذي لا مفر منه، فدسائس "أوربـــا القائمة لن يكون لها أثر مرجو، فتحت مدافع المسيحية ستتبلور نهضة "الإسلام» [1].

أما تحليل ابن رحال للوضع في الجزائر فيقدمه عندما يلاحظ ناقدا "تلك الليبرالية المبهمة والطوبوية عند الفرنسي في فرنسا وهو الذي يراها كافية لتغذية آمال المسلمين واعتقادهم في غد أفضل". وعلى مستوى الجزائر وكرجل سياسي فطن وملاحظ، فإنه كان يحسن استعمال العبارة اللائقة عندما يتوجه إلى الرأي العام الأوربي « فعندما تحلم [فرنسا] بضم نصف القارة [الإفريقية] إليها وهي تفقر [تعوز] "الأهالي ولو بطريقة شرعية، فإنها تخطئ في سياستها... فنحن من الذين يعتقدون ""بسهولة تحسين الوضع"؛ علينا بالإسراع إذا أردنا أن نتفادى "استحالة" المصالحة. "وقد يشهد القرن العشرين بالضرورة إما سياسة فرنسة مسلمة ملائمة [اتجاه "الجزائريين] أو كارثة مفجعة، فإذا لم "يتحضر" إسلام غرب إفريقيا من طرف فرنسا "ولصالح فرنسا، فإنه سوف يتحضر على كره منها وضدها »[2]، وهو تنبؤ خطير من طرف ابن رحال، يعكس الحالة التعسة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، مما يطلعنا على الحالة الذهنية التي

---

(1) Questions diplomatiques et coloniales, tome 2, Pris, 1 novembre 1901.
(2) Revue indigène, n° 10, 1907, pp 47-52.

كان يوجد عليها، ويوحي بإمكانية انفلات الوضع وظهور حركات التمرد والعصيان والثورة في أي وقت، ضد الوجود الفرنسي وضد مؤسساته الكولونيالية في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالمفكر أبي بكر عبد السلام بن شعيب فقد سار على منوال معاصره ابن رحال لنهج سياسة إصلاحية، داعيا إلى التقدم ونابذا للخرافات والعادات القديمة؛ إذ دعا المجتمع الجزائري إلى الأخذ بناصية العلوم والتحضر وذلك بواسطة التعليم "والتعليم وحده هو القادر على محو المعتقدات الخرافية، تلك الأفكار الغامضة التي لا معنى لها وهي أفكار يتيمة متجذرة في العقول الضعيفة والساذجة"[1]، تشل الكائن المسلم. ويلمس فكر أبي بكر بن شعيب الإصلاحي والسياسي من خلال الإسهام الفكري والثقافي الذي تركه كأستاذ للشريعة الإسلامية بمدرسة تلمسان الإسلامية لفترة طويلة؛ وما خلفه ثانية من محاولات فكرية وسياسية مع مطلع القرن العشرين مثل "ملاحظة عن التيمية [الحرز] عند أهالي الجزائر" و"الدين الإسلامي والحضارة"[2] وهي المحاولة التي يعالج فيها "إيجابية" الإسلام واتفاقه مع "الحضارة الحديثة" (أي العلمية)؛ وله إسهامات أخرى مثل "استعمال "نعرف في ناحية تلمسان"[3]، وخاصة مداخلته أثناء انعقاد أشغال "المؤتمر العالمي للسوسيولوجيا الكولونيالية" بين 6 و11 أوت من عام 1900 بعنوان "إدماج أهالي الجزائر المسلمين مع الفرنسيين" وهي المداخلة التي يطرح فيها هذه المسألة الفقهية والسياسية في آن واحد، ويرى استحالة قبول ذلك بالنسبة للجزائريين عندما يطلب منهم "التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين" وفي مجتمع وبيئة مسلمة.

فالإنتاج الغزير للمثقف أبي بكر بن شعيب يشير بوضوح إلى ذلك الفكر السلفي الذي تميز به عندما يستند في طروحاته على نصوص القرآن الكريم و"الحديث الصحيح"، كلما تعلق الأمر بالقضايا الدينية و"الثقافية-

---

(1) Idem.
(2) Revue indigène, n°21, 1908, pp 6-11.
(3) Revue (La) Africaine, n°368 et 369, 1936.

الحضارية" للجزائريين مثل التجنيس والاندماج والحقوق السياسية؛ كما بين لنا من ناحية أخرى ازدواجية تلك المعرفة الفكرية التي يملكها عندما يقارب مواضيع في الفكر الفلسفي للشريعة الإسلامية" و"التعليل القانوني للشريعة الإسلامية"[1].

من هنا نلمس أهمية تحركه ودوره الإيجابيين كمثقف، من "أنتيليجانسيا" مطلع القرن العشرين، داخل المجتمع الجزائري المسلم ووسط بيئة استعمارية متحرشة ومشاكسة يمثلها المعمرون الكولون. فسعيه ظل متعلقا بالحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية من طرف الجزائريين، تلك الحقوق التي يتمتع بها "المواطن الفرنسي" بانفراد. لذلك فانشغاله الفكري والسياسي يحاول مبكرا التوفيق بين "السماح للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات كأي مواطن فرنسي وتحريرهم من القوانين والمحاكم الاستثنائية مع المحافظة على قوانينهم [الإسلامية] وأعرافهم وعاداتهم"، بواسطة "تجنيس مزدوج"[2]، مسلم وفرنسي؛ وهي المعضلة نفسها التي ستواجه لاحقا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس خلال فترة الثلاثينيات، عندما توافق على مطلب "إلحاق الجزائر بفرنسا" ضمن مطالب "المؤتمر الإسلامي الجزائري" (7 جوان 1936) رغم معارضتهم للدمج والتجنيس الذي يعتبرونه عامل محو للشخصية الوطنية الجزائرية. فالجمعية تفرق في تبريرها لهذا التأييد بين الجنسية القومية العربية الإسلامية التي يتمتع بها الجزائريون والجنسية السياسية، من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية[3].

---

(1) طالع عنه باللغة الفرنسية "التعليل القانوني للشريعة الإسلامية"، تلمسان، المطبعة الجديدة 1924، 16 صفحة و"الفكر الفلسفي للشريعة الإسلامية"، تلمسان، مطبعة ديسوني 1901، 33 صفحة، و"وفد الأعيان المسلمين الجزائريين إلى معرض الرباط"، وهران، مطبعة هانتز، 1915، 31 صفحة.

(2) C.A.O.M. cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908.

(3) طالع "الشهاب"، عدد فبراير 1937، ج12، صص104-106، قارن مراد (ع)، "الحركة الإصلاحية.." صص 396-399.

فأبو بكر عبد السلام بن شعيب كان يفكر خصوصا في التعويض السياسي لصالح الجزائريين عندما قررت الحكومة الفرنسية إجراء إحصاء لتجنيد الشباب الجزائري عام 1907. فاعتبر هو الآخر مع معاصريه من الإصلاحيين كالشيخ المولود بن موهوب وعبد الحفيظ بن سماية وعبد القادر المجاوي أو السياسي ابن رحال، أن إصلاح المجتمع الجزائري لا يستطيع أن يتحقق بمعزل عن دور فرنسا، على الأقل خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بقليل.

أما القطب الثاني من هذا "التحرك الوطني" فيشمل النشاط الذي مثله تيار الشبان الجزائريين داخل القطاع الوهراني مع مطلع القرن العشرين وحتى مجيئ أحداث الحرب العالمية الأولى.

استطاعت نخبة الشباب الجزائري أن تعبر عموما على اندفاعها الوطني الكبير، أكثر من أي قوة سياسية أخرى عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة والجرائد باللغة العربية والفرنسية، مما جعلها تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين وتوعيتهم. فخلال العشرية الأخيرة من القرن 19 عاش الجزائريون حدثا سياسيا كبيرا، كان أملا في تفتح المثقفين المسلمين، إذ تمثل في وصول لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر عام 1891 برئاسة "جول فيري" (Jules Ferry) إذ أحييت هذه اللجنة حب الاطلاع لدى الجزائريين اليقظين، ووجدت المثقفين منهم، "مدافعين حقيقيين عن القضية الأهلية (نموذج مورسلي صاحب السترة التقليدية وأمحمد بن رحال وغيرهما). ونستطيع أن نقول بدون مبالغة أن لجنة الشيوخ هذه بطرحها "مسألة الجزائر" أمام الرأي العام الفرنسي في الميتروبول قد ساهمت فعليا في إيقاظ الرأي العام المسلم، فأعطى ثانية لتلك الفئة المثقفة ثقة الجماهير المطلقة والرسمية[1].

وانطلاقا من هذا فإن اندفاع "المطالب الأهلية" صحبت دائما كبريات الأحداث السياسية في الحياة الجزائرية خصوصا بين 1896 و1904، لأن

---

(1) طالع مراد (ع)، « تكون الصحافة الإسلامية في الجزائر (1919-1939) »...

السنين الأخيرة من القرن 19 والأولى من القرن 20 خصوصا لم تأت بتحسن لحالة السكان المسلمين يستحق الذكر، بل عملت على توطيد وتدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمعمرين الأوربيين في الجزائر (استقلالية المفوضيات المالية مثلاDélégations financières)، بالإضافة إلى ذلك هناك أحداث داخلية وخارجية (أحداث تونس، ودخول تركيا الحرب ضد إيطاليا في طرابلس الغرب) سببت حتما الشعور والتضامن الإسلامي لدى الجزائريين؛ أي أن المسلمين الجزائريين المثقفين سواء بالفرنسية أو العربية كان لديهم شعور تام بقضاياهم وبصفتهم شعبا مستعمرا وبلدا مسلما، ففي بداية القرن العشرين كان عدد المثقفين كاف للخروج من وضعهم الجامد وللتطوع في سبيل الصحافة[1].

إن الانطلاق الصحيح للصحافة الإسلامية "الجزائرية" بدأ ليلة الحرب العالمية الأولى (1911-1914). وفعلا فبين 1900 و1911 لا يسجل سوى وجود جريدتين للجزائريين وهما "المغرب" (1903-1913) الصادرة بالعاصمة، و"المصباح"[2]، وهي جريدة فرنسية-عربية كان يصدرها العربي فخار (1904-1905) بوهران، بمساعدة أخيه ابن علي فخار، أستاذ الدراسات العربية بكلية ليون (Lyon) الفرنسية رفقة بعض الشباب من المدرسين في الغرب الجزائري من وهران وتلمسان وندرومة ومعسكر ومستغانم.

إلا أن تطور المجتمع الجزائري ليلة الحرب العالمية الأولى وعند اقتراب هذه الحرب، ساهم كل منهما في تعجيل ظهور الصحافة الوطنية الناطقة بالعربية أو الفرنسية. والعوامل الرئيسية التي تشرح تكوين هذه الصحافة بين 1912 و1914 تتلخص في البداية في تعبير اتجاه إصلاحي جزائري كان يطالب بالرعاية الروحية للمصلح المصري "محمد عبده". وبالفعل فإن زيارة هذا الأخير للجزائر عام 1903 اعتبر تاريخا مؤثرا في

---

(1) طالع مراد (ع)، نفس المصدر أعلاه.

(2) وهما الجريدتان الإسلاميتان والوطنيتان اللتان دافعتا عن مصالح الجزائريين ونافستا بعمق قضاياه المتمثلة في: "مسألة الحقوق" و"التمثيل السياسي" و"التجنيد" و"التجنيس" و"الأحوال الشخصية الإسلامية" و"التعليم" وغيرها.

التطور المدني لجماعة النخبة المسلمة في الجزائر مع بداية القرن الجديد، يليه الاستياء العام المسجل عن الجزائريين جراء قرارات إنشاء "الخدمة العسكرية الإجبارية" بالنسبة للشباب الجزائري. وهو الإجراء الذي أثار مختلف الاحتجاجات ومقاومات المجتمع الجزائري وأدى إلى هجرة مئات العائلات التلمسانية نحو المشرق العربي.

ومن بين الجرائد الوطنية التي شهدت النور عشية الحرب العالمية الأولى نشير إلى "الإسلام" بالعاصمة وكان صدورها بالفرنسية بين 1912 و1914، وكذلك باللغة العربية ما بين 1912 و1913، و"الحق الوهراني"[1] المصحوبة بعنوان آخر "الفتى المصري" وهي جريدة سياسية أسبوعية، لسان الدفاع عن المصالح المسلمة، صدرت بوهران ما بين 1911 و1912؛ بالإضافة إلى "ذو الفقار" (بالعاصمة) وهي الجريدة المناصرة للأفكار الإصلاحية لمحمد عبده، والذي تعبر مديرا دينيا لها، رفقة "الفاروق" (بالعاصمة أيضا) وهي ذات اتجاه إصلاحي معتدل دام صدورها بين 1913 و1915 ثم 1920 و1921. تلك هي بعض الجرائد التي كانت تعبر بالفرنسية والعربية على بعض جوانب الرأي العام الجزائري مع مطلع القرن 20 وعند اقتراب الحرب العالمية الأولى.

وسوف تتحول كل من جريدتي "المصباح" و"الحق الوهراني" رسميا إلى لسانين مسلمين وطنيين على مستوى إقليم وهران للدفاع عن مصالح المجتمع مع بداية القرن وقبل الحرب العالمية الأولى. وستبرز أقلامها النخبوية بالفرنسية والعربية قضاياه السياسية والاجتماعية من "حقوق وتمثيل سياسي لائق" له، كما أنهما ستناقشان بعمق مسألة "التجنيد الإجباري" بالنسبة للشباب الجزائري وقضية "التجنيس مع الأحوال الشخصية الإسلامية"، رفقة المطالبة بالإصلاحات الضرورية للجزائريين حينئذ.

ورغم فوارق الطرح الملموسة لدى نخبتي "المصباح" و"الحق الوهراني" بالنسبة لإشكالية "المسألة الأهلية والتطور الاجتماعي" آنذاك،

(1) نفس المصدر السابق.

فإن فهمها داخل سياق تكاملي في تجنيدهما وصراعهما ضد الواقع الاستعماري القائم، تبسط الصورة من الناحية المنهجية. انتقدت "المصباح" على لسان "ابن علي فخار"[1] -أخي العربي فخار مؤسسها- نتائج « السياسة الإسلامية المتبعة في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي التي لا ترضي، وفي العديد من النقاط »[2]. ففي رأيه إن النهوض العلمي والفكري لدى الجزائريين «أمر مفروض وكشرط لتطور الجزائر. ويكون هذا في صالح فرنسا».

إلا أن الأمر الذي كان يروق لابن علي فخار هو "شكل ونموذج الحماية التونسية" الذي طبقته فرنسا هناك والذي أعطى نتائج حسنة مقارنة بما كان يحدث في الجزائر؛ ومرد ذلك في رأيه « يرجع إلى محافظة الإخوان التونسيين على مظهرهم الشخصي وهم يسعون لترقية مجتمعهم المسلم باعتناق الأفكار الجديدة التي تتلائم مع مبادئ الدين »[3] الإسلامي؛ ومن ناحية أخرى فإن «الفرق بين المجتمعين التونسي والجزائري يكمن في تفتح الإدارة [التونسية على النخبة والمجتمع] ونشاط الطبقة الحاكمة والبورجوازية اللائق... أما في الجزائر فلدينا شخصيات مرموقة، لكنها موزعة عبر الإقليم، فلكل مدينة ممثلوها من المثقفين، لكن دورها يكاد ينعدم في إدارة الشؤون العمومية»[4]، فهي نخبة ضعيفة لأنها «بدون حقوق سياسية»[5] ولو أنها تتميز بصفات المدافع الوفي عن مصالح الجزائريين "التي لؤتمنت عليها".

فالنخبة "التلمسانية-الوهرانية" التي كانت تشرف على صدور جريدة "المصباح" (بين 1904 و1905) كانت على دراية حقيقية بما كان يجري في

---

(1) هو صاحب أطروحة عن « الربا في الشريعة الإسلامية »، وهو أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة بمدينة ليون الفرنسية.

(2) جريدة "المصباح"، عدد 2، سبتمبر 1904.

(3) جريدة "المصباح"، نفس العدد أعلاه.

(4) نفس المصدر أعلاه نفس العدد.

(5) قارن أيضا دراسة "ابن علي فخار"، «تمثيل المسلمين الجزائريين »، ضمن مجلة العالم الإسلامي، 1909، الجزء7، ص17-18، وص21-22.

تونس والمغرب من تعاون بين السلطة الفرنسية والنخب المسلمة فيما يتعلق بموضوع "سن القوانين" للبلدين بعد دخول كليهما في الحماية الفرنسية؛ وهي القوانين التي خضعت في مجملها إلى عملية واجتهاد في التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الفرنسي. وهي العملية التي حُرمت منها الطبقة المثقفة المسلمة في الجزائر.

فالاهتمام بهذا الموضوع من طرف السلطة الاستعمارية جاء جد متأخر بالنسبة للجزائر، خصوصا عندما شل دور المحاكم الإسلامية فيها مع مطلع القرن الجديد. "فالمصباح" تطالب بريشة "غمري حميدة" أثناء أي محاولة «لتقنين الشريعة الإسلامية، أن تفهم قوة المعنى للفض – "العربي"– وأن يشمل القانون جميع الأحكام الإسلامية التي نستقيها من مصدريها، القرآن والسنة؛ مع إضافة طبيعة لقرارات محكمة الادعاء بالعاصمة والتي تتعلق بالقضايا الإسلامية »[1]. لكنه يشدد الرفض ضد "أي فكرة إصلاحات لا تتطابق مع روح ومعنى الشريعة الإسلامية النقية"، ويرى ارتياحه كبيرا « إذا ما قلت المناقشات –الجارية– للتوصل إلى تكوين جهاز تشريعي وعقائدي بالنسبة إلى المذهبين المالكي والحنفي »[2].

ورفقة هذا الموضوع الحساس بالنسبة للجزائريين في حياتهم اليومية وأحوالهم الشخصية بما اشتمل عليه من قضايا العائلة والزواج والميراث والرهنية والعشور والزكاة، عالجت نخبة "المصباح" مواضيع أخرى متطرقة إلى "قانون الاندجينا" المسلط ضد الجزائريين و"عدم جدوى بقائه صحبة النهضة والوعي الذي يسجله الجزائريون" آنذاك. كما دافعت عن وضعهم المادي عندما "تفرق المؤسسة الاستعمارية وقوانينها بين العشور والزكاة والضرائب" ولما تطبقها "ثلاثية" على الجزائريين؛ بينما يطالب الكولون والأوربيون بواحدة فقط؛ وهي "الضرائب السنوية"، حسب مدخولهم وحسب تحقيق أرباحهم. وقامت جريدة "المصباح" في مواضيع شتى بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان صعبا على

---

(1) طالع مقال غمري حميدة عن « تقنين الشريعة الإسلامية »، جريدة "المصباح"، عدد 16 سبتمبر 1904.
(2) نفس المصدر أعلاه.

الجزائريين عموما في معيشتهم اليومية، وفي مجال "التعليم" و"الحماية والمساعدة". ونددت في مناسبات عديدة بالتمييز العرقي الذي يشهده الجزائريون في مجال "الصحة والعناية"، « عندما يستفيد الاسبان والأجانب بالرعاية والخدمات على مستوى مستشفى وهران...-مثلا- بـــ93% من الميزانية »[1] على حساب الجزائريين أبناء وأهل هذا الوطن.

على أن المطالب السياسية بالنسبة للنخبة الجزائرية على مستوى القطاع الوهراني، وعلى رأسها "توسيع القاعدة الانتخابية للجزائريين" و"التمثيل النسبي" لهم داخل المجالس النيابية، وبالخصوص "الحق في المواطنة الفرنسية"، ظلت من مشاغلها الرئيسية. فراحت تطالب بحقوقها وتسعى جادة في سبيل الحصول عليها؛ وكان معظم شرائح هذه النخبة اليقظة والواعية تعتقد أن الوسيلة الوحيدة التي تبلغ أصواتها إلى الدوائر العليا في المتربول هي مشاركتها في المجالس النيابية، بلدية كانت، عمالية، مالية أو برلمانية؛ لأنها بوسيلة هذه المجالس تستطيع أن تتحرك إيجابيا بمطالبها في وجه الكولون، ومدافعة على قضايا الجزائريين، منتقدة في آن واحد دور النواب التقليديين السلبي من "بني وي-وي"، "خدام الإدارة الفرنسية الطائعين"، و"الجهلة"، "حصون الإجحاف" وأدوات الاستغلال" كما كانت تنعتهم باستمرار.

فالنخبة الجزائرية والمثقفين السياسيين لم يفوتوا الفرصة عندما تقررت رسميا عملية الإحصاء بين 1907 و1908 بالنسبة للشباب الجزائري المسلم، قصد "إمكانية تجنيده"؛ إذ طالبت فورا بالإصلاحات السياسية لصالح الجزائريين؛ وكرد فعل، مثلا وعلى مستوى مدن الغرب الجزائري، أُستُنكِر قرار التجنيد هذا على جميع المستويات -كما سنرى- وشدد معظم النواب موقفهم الرافض للقرار، ونظمت المظاهرات والعرائض في المدن والقرى. ففي مدينة تلمسان طالب "الشبان الجزائريون" بواسطة الأستاذ أبي بكر عبد السلام بن شعيب وهو نائب المجلس البلدي حينئذ، تعويضاتهم بحقوق مدنية وسياسية، وذلك في مراسلة لبعض الصحف

(1) C.A.O.M, cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908.

والمجلات مثل "السياسة الكولونيالية" و"الزمن" (Le temps)[1]. وسار السياسي أحمد بن رحال الندرومي في نفس الاتجاه عندما تقدم بمذكرة مطالب أمام "لجنة الاستقصاء الخاصة بالتجنيد"، حيث اقترح تعديلات عميقة بالنسبة للجانب الإداري الذي يهم مواطنيه، وتوسع القاعدة الانتخابية بالنسبة للشباب الجزائري، وحق الانتخاب، وحرية الصحافة، رفقة مطالب أخرى تتعلق بتنظيم التعليم و"توسيعه بالعربي والفرنسية"؛ على الرغم من أن الأستاذ بن علي فخار كان يؤكد خلال السنة نفسها على "حقوق الفئة المتفرنسة من النخبة بالنسبة لعمليات الاقتراع والتمثيل"[2] بصفة أخص.

ولما كانت النخبة المحررة في جريدة "الحق الوهراني" تناضل هي الأخرى بين 1911 و1912 مدافعة على حقوق الجزائريين، ومنتقدة الواقع الاستعماري-الاستيطاني، فإن أسلوبها في المطالبة والطرح يختلف جوهريا عمّا كانت تقوم به صحافة الشبان الجزائريين الأخرى مثل "المصباح" و"الإسلام" و"الراشدي". فرفضها "للتجنيس" و"المواطنة الفرنسية"، جعلها أكثر راديكالية عندما تقدم أطروحاتها العربية-الإسلامية للمجتمع الجزائري، وكل ما يَمُتّ بصلة "بالهوية الجزائرية". واعتبر ذلك نقطة تحول في أسلوب الصراع ضد المؤسسات والوجود الاستعماري في هذا الجزء من الوطن، القطاع الوهراني.

---

(1) C.A.O.M, cart 3H58, rapport du 12 janvier 1908.

(2) ابن علي فخار، نفس المصدر أعلاه

الفصل الرابع

اندفاع الجزائريين والمطالب السياسية والاجتماعية

1- قضية المثيل النيابي والحقوق السياسية

2- قضايا الجزائريين الاجتماعية

3- مسألة التعليم "الأهلي"

كما أسلفنا في الطرح بالنسبة "ليقظة المجتمع في الغرب الجزائري"[1]، فإن نخبة الشباب الجزائري عبرت عموما على اندفاعها الوطني الكبير مع رجال السياسة والفكر عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة، سواء باللغة الفرنسية أو العربية، الأمر الذي خول لها أن تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين سياسيا واجتماعيا؛ يحدوهم جميعا من ذلك الشعور بكامل قضاياهم، وبصفتهم شعبا مُستَعْمَرا في رقعة من عالم عربي مسلم. أي أن هذه الشريحة من المثقفين والسياسيين شكلت قوة كافية لإخراج المجتمع من وضعه الجامد، وللتطوع في سبيل "الاندفاع والصراع السياسي"، رغم تلك الفوارق الملموسة عندما يطرح موضوع "المسألة الأهلية" و"تطور الجزائريين" لدى ممثلي النخب الجزائرية فإن التجنيد والصراع ضد الواقع الاستعماري المفروض، تبسط الفهم والتكامل عندها.

1- قضية التمثيل النيابي والحقوق السياسية

شكلت فترة العشرية الأولى من القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الأولى، فترة خصبة لاندفاع القوة السياسية الموجودة، للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية مثل توسيع قاعدتهم الانتخابية وتمثيلهم النسبي الحقيقي داخل جميع المجالس النيابية وبصفة أخص تلك التي ترتبط "بالبرلمان الفرنسي"، باعتبارها وسيلة فعالة تستطيع أن تتحرك بالإيجاب داخله في وجه كولون الجزائر؛ وتجاه السياسة الاستعمارية المجحفة. وعمليا وبالنسبة للشريحة السياسية على المستوى الغربي من الوطن – وعلى غرار الطبقة السياسية الوطنية– لم تفوت الفرصة عندما تقرر رسميا إجراء عملية الإحصاء الخاصة بالشباب الجزائري بين سنتين 1907 و1908 قصد "إمكانية التجنيد" العسكري؛ وأثناء صدور قانون هذا التجنيد لهم إجباريا بموجب قانون ميسيمي (Messimy) عام 1912 شهر

---

(1) مبحث "ثنائية الفكر السياسي والتحرك الوطني".

فبراير؛ الامر الذي جند تلك الطبقة السياسية وعلى جميع مستوياتها لتستنكر ذلك القرار وتطالب بتعويضات على شكل حقوق سياسية واجتماعية كان على رأسها: "التمثيل النيابي" اللائق.

وعلى الرغم من أن جماعة النخبة المتفرنسة أرادت أن تستغل هذا القانون الذي أصبح أمرا واقعا ورأت في « شجاعة المسلمين فرصة مناسبة للحصول على الحقوق السياسية طلبا بطلب وأخذا بعطاء »[1]، فإن الطبقة السياسية الجزائرية المحافظة بميولها العربية الإسلامية رفضت التجنيد الإجباري رفضا كليا سواء أكان ذلك مع الحقوق السياسية أم بدونها، خصوصا وأن تمثيل الجزائريين على مستوى المفوضيات المالية منذ تأسيسها عام 1900، كأعلى هيئة سياسية في البلاد، لُمِسَ في سلبية كبيرة من طرف تلك الطبقة السياسية المحافظة.

لمست صحيفة "الحق الوهراني" مبكرا سلبية ذلك التمثيل وعلى ذلك المستوى بخلو جداول أعمالها من مسائل جدية تتعلق بأمور الجزائريين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة. « فمنذ انعقدت الجمعية المالية وأنا نتطلع على تقرير أعضائها لمجادلتهم في الأمور الوطنية فما رأيت أحدا من الذين يدّعون أنهم نواب عنا بشيء ولا جادل في مسألة....»[2] إلا أن موقفها الراديكالي من تمثيل الجزائريين داخل تلك "المجالس المتفرنجة" لم تر فيه إلا صورة مهزلة ولا يعبر على شيء ما دام النقاش قائم حول "فلسفة قضية التمثيل" العام "بالنسبة لأي شعب من الشعوب".

« إني أرى الانتخاب من حيث هو ضرب من ضروب الاستهزاء ولعب يليق "بالصبيان وأن الساعي إليه مجنون »، قبل أن تشرح الحقيقة :

« الفرنسيون والإنجليز والألمانيون أنفسهم لم يجدوا انتخابا [أي أسلوبا "انتخابيا] يستحق أن يتكلم عن لسان الأمة، وهذه فرنسا جمهورية وأن

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، ص207.

(2) "الحق الوهراني"، عدد 22 جوان 1912، (إمضاء عفوظ).

نوابها الحاليون "لم يشخصوا في مجلس الامة (البرلمان) إلا عشر السكان [10]، فالانتخاب حينئذ لا "يدل على مجموع آراء الأمة في شيء، وخصوصا في بلاد كبلادنا وأمة كأمتنا التي "تنتخب الرجل لجاهه أو لما يؤديه من المال إلى المنتخبين، فليس منا من ينظر للكفاءة "والنتيجة »(1).

وتذهب موضوعية الطرح عند "الحق الوهراني" بالنسبة لعملية الانتخابات والتمثيل السياسي في هذه الفترة بعدم سلامة هذه الكيفية في "النيابة" الخاصة "بالأمة الجزائرية" :

« فالحق الذي لا يرتاب فيه أحد أن جميع أعضاء المجالس في اليوم والغد لا "حق لهم ولا يسوغ لهم أن يتكلموا عن لسان الشعب. ثم أن الانتخاب في الممالك "المتمدنة (المستقلة) يدل على قوة الأحزاب السياسية والنتيجة تؤيد حزبا دون آخر، "وهؤلاء الأحزاب لهم برُقْرام [Programme، برنامج] يمشون عليه وكلهم آملون في "إصلاح شؤون وطنهم وملتهم ولا معارض لهم إلا في المسائل الجزائرية فيتناقشون "فيها والحق يكون للأغلبية فهل نحن مثلهم؟ كلاً ثم كلاً »(2).

وترد "الحق" على ذلك النوع من "الذين يطالبون توسيع الانتخاب، أنهم لا يريدون بذلك إلا الوصول للمراتب التي تخيل لطمعهم، ولا يتوصلون إليها إلا بغرور الشعب الإسلامي المسكين"؛ قبل أن تستنتج:

« إن وجود أعضاء مسلمين في المجالس ضار بالأمة الجزائرية وسببا للنزاع والشقاق والنفاق بين أفرادها المساكين الذين هم في حاجة إلى ما هو أنفع لهم كالتعليم وضروريات المعاش. فلو انفق أولئك الأغنياء السفلة على المساكين ما أنفقوه في الانتخابات لنالوا رضى الله والأمة »(3).

وفيما يخص الواقع السياسي المعاش، ترى النخبة الوطنية المحررة في جريدة "الحق" بين 1911 و1912 وقبيل اندلاع الحرب العالمية، مدافعة عن

---

(1) "الحق الوهراني"، نفس العدد.

(2) نفس المصدر أعلاه.

(3) نفس المصدر المذكور، (عدد 22 جوان 1912).

حقوق الجزائريين، منتقدة للواقع الاستعماري وسيطرته، ضرورة إعطاء النخبة الجزائرية المثقفة من الشاب المسلم حرية الارتقاء إلى جميع المناصب الوظيفية الموصدة في وجوههم"(1). فمن وجهة سياسية وقانونية في نظر "الحق" « إن الشباب هو سيد اليوم، ولا يجب أن يفلت الانتصار من يديه وأن يكون سمحا، ووارثا لا متسرعًا لإطفاء تلك الضياء الخافتة، ببغتة»(2) ونقصد بها تلك الطبقة السياسية الأولى من المحافظين التي كانت تدعو إلى المصالحة والتقارب ونبذ التفرقة داخل المجتمع الجزائري وبين المسلمين".

ظل تمثيل الجزائريين المسلمين "داخل المفوضيات المالية، عبارة عن دور استشاري فقط منذ 1900 بسبب موقف الكولون المعارض ورموزهم ("مورينو Morinaud " و"لوسيياني Luciani") الذين عارضوا وإلى غاية 1908 كل أنواع الانتخابات السياسية الخاصة "بالأهالي"، رغم بروز مواقف بعض النواب الفرنسيين من حين لآخر، تكون في صالح التمثيل النيابي لدى الجزائريين كما حصل طرف "لوروا-بوليو" (Leroy - Beaulieu) (3)، وأوجين إتيان (Eugène Etienne) الذي صرح عام 1903 "باستطاعتنا...السماح للأهالي بالتمثيل الانتخابي في المجالس العامة، ولكن علينا أن نمشي بخطى متثاقلة وأن نكون حذرين"(4).

إن قضية توسيع القاعدة الانتخابية "للمسلمين الجزائريين" فرضت تدريجيا وأصبحت ضرورة سياسية ابتداءً من عام 1907 حيث تعالت أصوات المثقفين الجزائريين والممثلين السياسيين- مع دعم بعض البرلمانيين الإنديجينو فيليين، Indigènophiles- فعلى مستوى مدينة تلمسان مثلا، حيث يلمس التمثيل "المتطور"، طالب النواب المسلمون في جلسة 15 جوان 1900" تمثيلا برلمانيا لائقا بالجزائريين"، مع "حق النواب المسلمين

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 47 فبراير 1912.

(2) نفس المصدر أعلاه.

(3) Cf l'Algérie et la Tunisie, 1897.

(4) جريدة "المشعل الصغير"، عدد 31 جويلية 1903.

بالمشاركة في انتخاب رئيس البلدية" كما عبر عنه الأستاذ أبو بكر عبد السلام بن شعيب[1] عام 1907.

إن الصراعات العديدة والداخلية التي عرفتها الحكومات الفرنسية وأجهزتها التشريعية فيما يخص قضية "التمثيل الانتخابي" بالنسبة للجزائريين، امتدت خلال 1884، وقبلها، واستمرت إلى وقت متأخر يمكن تحديده بسنة 1914 وبعدها، إلى ما بعد إصلاحات فبراير 1919 (إصلاحات جونار). واعتبرت فترة الحاكم العام جونار مع بداية القرن فترة آمال الشبان الجزائريين المثقفين بثقافة فرنسية خصوصا. إذ اعتقد هذا الشباب "بسذاجة" أن سياسة جونار قد تفتح عهدا جديدا وإصلاحات جديدة تنصف هذه الشريحة صاحبة "الحق المزدوج".

فبالنسبة للتمثيل النيابي والمطالبة بالحقوق السياسية أصبح الناطق الرسمي بالنسبة لهذه الشريحة من المجتمع الجزائري - كما رأينا- الأستاذ ابن علي فخار الذي أدرج مطالبها عام 1909 في إطار التساوي مع الفرنسيين "بتصاعد نسبة تمثيل المسلمين في المجالس المحلية" من جهة، و"حصول النخبة المثقفة المفرنسة على حقوق انتخابية متساوية مع المواطنين الفرنسيين" من جهة أخرى؛ كما أن برنامج الإصلاحات الذي لزم نشاط هذه الفئة (مع التقليديين) حتى عام 1911 تمثل في مراجعة القانون البلدي لأفريل 1884، وذلك بتوسيع "القدرات" الانتخابية المحلية للأفراد البالغين 25 سنة مع الحاملين للشهادات، مع إصلاح التمثيل المتعلق بالمفوضيات المالية والمجالس العامة في اتجاه ليبرالي وتخصيص نسبة واسعة للعناصر المثقفة في الوطن والقادرة على "المساهمة الإيجابية"[2].

في ظل هذه الظروف المفعمة بالوعي الوطني ونهضة المجتمع الجزائري سياسيا، تميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وفيما يخص مطالب الجزائريين السياسية والاجتماعية، أن برزت أشكال أخرى

---

(1) Cf Politique Coloniale (Revue), n° d'Octobre 1907.
(2) «**La Représentation des Algériens Musulmans**», in Revue du monde musulmane, n°7, 1909.

من المقاومة الوطنية، تمثلت هذه في "هجرة الجزائريين" إلى المشرق العربي، ورفض التجنيد العسكري الإجباري والعصيان، وما ولدته العرائض والوفود الجزائرية إلى باريس عام 1912، مثل وفد ابن التهامي عن قطاع الوسط، ووفد ابن رحال ممثلا عن القطاع الوهراني.

كان قد سبق أن اطلعت السلطات الاستعمارية جهويا وعاصميا عام 1911 على نتائـــج الاستطلاع الموضوعي والكبير الذي قامت به صحيفة "صدى وهران" اليمينية (L'Echo d'Oran) في عمالة وهران؛ إذ أكدت الصحيفة أن على السلطات المسؤولة، وحتى يخفف "الضغط المشحون بمطالب المسلمين الجزائريين"، الإقدام على "منح الأهالي المثقفين مع المتفرنسين الذين أدوا خدمتهم العسكرية كامل حقوقهم الانتخابية"[1]، ومن ناحية ثانية أثبتت نتائج التحقيق الرسمي، الذي كلف به "النائب المالي باربوديت" (Barbedette) عن "الهجرة التلمسانية" الكبيرة عام 1911، تذمر الجزائريين العام من الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد، وغيرة الشباب الجزائري المثقف بمحافظتهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية، عند مطالبتهم بحق المواطنة[2].

كل هذه العوامل سترغم رموز السلطة الإدارية الاستعمارية مثل بوانكاري وجونار (Jonnart) والبيرفيري (Albert Ferry) وغيرهم إلى الإعلان رسميا عن خطة إصلاحات "للمسلمين الجزائريين" بين مارس وجوان 1913، تخص إعادة "تنظيم الجماعات" انتخابيا ومنح حق الانتخاب إلى الشرائح الجزائرية التي لا يمسها "قانون الأهالي" من تجـــار وحرفيين وصنـــاع. على أن الضغط الوطني خلال فترة الحرب (1914-1918) سيدفع بالحكومة البارسية في عهد "كليمانصو" ومجلس شيوخها إلى بلورة مشاريع إصلاحية سياسية ومدنية أخرى؛ خصوصا بعد 1918 عندما عين جونار من جديد كحاكم عام على الجزائر وصياغة مشروعه "بخصوص الإصلاحات"، وهو المشروع الذي صيغ في شكل قانون عن

---

(1) Echo (L') d'Oran n) du 16 octobre 1911.

(2) طالع تقرير باربوديت، (Rapport Barbedette): « نزوح تلمسان »، الذي نشر عام 1914.

الحقوق المدنية والسياسية خلال شهر مايو 1918 من طرف النائب ماريوس موتي (Marius Moutet)، وبعد تعديله سيصبح هذا المشروع "قانونا عام 1919".

2- قضايا الجزائريين الاجتماعية

ولدت الصعوبات الإدارية بين الجزائر وفرنسا في عهد الحاكم العام "تيرمان" فيما يتعلق بسياسة "الإلحاق" (Rattachement) والاستيطان، ترتيبات إدارية جديدة ابتداء من 1891، قضت على نظام الإلحاق (المباشر) عام 1896، وقلدت الحاكم العام في الجزائر ليتولى "المسؤولية" على إدارة الأراضي الراجعة إلى السلطات الاستعمارية، وبعد عامين أعطى الأمر القانوني المؤرخ في 23 أوت 1898 إلى الجزائـــر "شخصيتها المعنوية" وميزانيتها الخاصة التي دعمت "بمفوضياتها المالية"[1] (Délégations Financières)؛ وهي الإصلاحات التي ستستجيب لطموح المعمرين الأوربيين الذين سيستغلون هذا المجلس الجديد استغلالا كبيرا لخدمة مصالحهم.

ففي الفترة الممتدة خلال العشريتين الأوليتين من القرن العشرين منحت الإدارة الاستعمارية إلى المعمرين « 200.000 هكتار، أغلب هذه المساحات تقع داخل البلاد ووراء التلال مثل "سرسو" في القطاع الوهراني والمنطقة المحانية لسلسلة الجبال الصحراوية في الأوراس، والمتاخمة لمنطقة "تمامشة" في القطاع القسنطيني»[2]، فكانت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى على العموم فترة خير للمعمرين حيث أعادوا غراسة كرومهم نتيجة القروض المالية التي تلقوها. ولقيت أسعار الخمور سوقا رائجة بلغ الهيكتوليتر الواحد 40 فرنكا عام 1910؛ بينما استمرت منزلة

---

(1) يتركب مجلس المفوضيات المالية من ثلاثة أقسام، قسم المعمرين ويضم 24 عضوا وقسم غير المعمرين بـ24 عضوا أيضا والقسم الثالث "للأهالي" يضم 21 عضوا، منهم 6 ممثلين عن بلاد القبائل (Kabylie).

(2) بوشي (أ) طالع بتوسع « الجزائر ماضي وحاضر... ».

الفلاحين الجزائريين في التدهور نتيجة سياسة التفقير التي طبقت على المجتمع الجزائري وانتهاج سياسة لفائدة المعمرين على حساب طبقة الفلاحين.

فقبيل عام 1914 كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد كثيرا، فبنية السكان الزراعيين تألفت من « 1.775.603 من الملاكين (أي 48,6%) و107.637 من المزارعين (أي 3,5%) و1.147.476 من الخماسين (أي 31,4%) و598.743 من العمال (أي 6,4%)[1]، على أن النسبة العالية للملكيات (حوالي 54,7%) هي ملكيات صغيرة جدا في معظمها، باعتبار أن 55% من الملاكين يملكون أقل من 10 هكتارات. وتشكل النسبة العالية للخماسين مؤشرا حاسما عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية خاصة، نتيجة تطبيق القوانين العقارية التي فتتت الملكية بتجزئة الأرض و"فرنستها"، مما كان يضعف أسس وجود الفلاحين الذين كانوا مهددين دوما بالعبء الضريبي وتقلبات الطقس، والأساليب الربوية التي يتعرضون لها، مثل الرهنيات بين الجزائريين أنفسهم، والقروض التي يلجؤون لها مقابل رهن أراضيهم لصالح الأوربيين «فيتنازل المقترض ماديا عن أرضه كضمان ويصعب عليه في الغالب استردادها»[2].

ورغم قيام الإدارة الاستعمارية بإنشاء "الجمعيات الأهلية للاحتياط" (S.I.P)، حددت مهمتها في تحسين الظروف الاقتصادية للفلاحين الجزائريين إلا أن أبعادها كانت وخيمة وتحولت تدريجيا إلى نوع من "صناديق القرض" للفلاحين عوض أن تلعب دورها الاحتياطي. فكانت القروض المقدمة لا تفي بالحاجة وعجزت عن محو الربا في صوره المختلفة فأصيبت هذه المصلحة بعجز لتوفير الأموال الكافية لتحريكها جديا، خصوصا في تلك المناطق التي تندر بها المياه والتي تتطلب الكثير من المساعدات، فسجلت فشلها حينئذ[3]. فعلى مستوى الانتساب إلى هذه

---

(1) ابن اشنهو (عبد اللطيف)، « تكون التخلف في الجزائر... »، ص229.

(2) ابن اشنهو (ع)، نفس المرجع، ص230.

(3) قارن هني (أحمد)، المصدر السابق، مبحث « الشركات الأهلية للاحتياط ».

"الشركات"، فالفلاحون الفقراء والمحرومون من الارض اعتبروا هذا الانتساب عبئا ضريبيا إضافيا، أما القروض فتخضع لشروط تجعل الفلاحين الجزائريين الفقراء مستبعدين. فالذين يستفيدون من القروض هم الذين يملكون كفالات مليئة ومعروفة، فهذه الشريحة الفقيرة تساهم في دفع رسم الانتساب لكنها مستبعدة من فوائد الشركة.

وداخل هذه الظروف الاقتصادية الاجتماعية الجديدة بالنسبة للفلاحين الصغار مع «إدخال الحياة الاقتصادية الحديثة إلى المجتمع المحلي أدت إلى النتيجة الحتمية وهي كسر الأطر السابقة وتحطيم التوازن التقليدي وانهيار كل الثروات التاريخية تحت ضغط الأعباء الثقيلة والتبذيرات التافهة وضعف القدرة المالية [مع] تحويل قسم...لا بأس به من الملاكين الصغار والخاضعين للمربين (لقاء رهن خاصة) تحويلهم إلى كادحين، والتي تؤدي إلى امتلاك حقول واسعة أو تكوين احتياطات ضخمة: تلك هي السمات الاقتصادية المعروفة للمجتمع المحلي خلال السنوات الأخيرة »[1].

فهذه الظروف سيعيشها ريف الجزائر باستمرار مما سيولد ظاهرة لنزوح ريفي قوي نحو المدن وقرى المعمرين بحثا عن العمل قصد البقاء. وعلى مستوى القطاع الوهراني سجلت ناحية أوريزان (Ourizan) نموذجا في مصادرة أراضي الفلاحين من جراء سياسة الاستيطان مما أثار حفيظة صحيفة "الحق الوهراني" عام 1912 التي صورت ذلك المشهد المرعب:

« إن طرد العنصر الأهلي من أوريزان أصبح مكتملا، إن الاستيطان في الساعة الراهنة وصل إلى أهدافه. إننا لازلنا نرى بعض البرانيس في مركزنا السكني، فهم أولئك الملاكين القدامى الذين أصبحوا عمالا يدويين

---

(1) ابن اشنهو (ع) نفس المرجع، ص235، نقلا عن "دي بيرهوف" (De Peyrhimhoff)، « تحقيق حول نتائج الاستيطان الرسمي (في الجزائر) بين 1871 و1895 »، الجزائر العاصمة، 1906، جزآن، ص200.

لدى الكولون "الفرنسيين. فهذه العملية من طراز روبير هودان (Robert Houdin) تحققت في ظرف "عامين فقط »[1].

وقبل أن يستطرد في الوصف:

« لم يبق من الملكية الأهلية شيء "سوى المقبرة"... لكن القول يسود أنها لن "تدشن أبدا من قبل الإدارة، [لأنها لا تصلح]، إذ لا يوجد أحياء، فمن أين يأتي "الأموات؟ »[2].

وخلال هذه الفترة سجلت عمليات كثيرة فيما يخص نزع أراضي الجزائريين، قصد إنشاء المراكز الحضرية الجديدة أو توسيع القديمة منها في ناحية وهران على غرار النواحي الجزائرية الأخرى. فسجلت شكاوي الفلاحين من بلعباس وتلاغ وتيارت وعين تيموشنت، هذه الأخيرة التي شهدت أعضاء "جماعة واد بركش" يرغمون من قبل "قايدهم" في بداية 1912 على إمضاء جماعي لخلق مركز استيطاني للمعمرين في دوارهم وعلى حساب أراضيهم، وهي الأراضي التي استصلحوها قانونيا قصد الاستفادة منها (كالكراء من الدومين Domaines). وأمام هذا الإجراء المحلي لمصادرة الأراضي طالب أعضاء الجماعة تدخل عامل العمالة موضحين حالتهم التعسة حيث « اشتداد الفقر في الدوار، ومآسي الفلاحين الذين أنفقوا أموالهم وجهودهم في استصلاح الأراضي التي انتزعت منهم... وهم يئنون اليوم ضررا...»[3]، وفي هذه الشكوى يمضي عليها جميع أعضاء الجماعة (محمد بن عزة، موسى، شني أحمد، مولاي ولد أحمد، بختي قادة، بلحميد الحبيب، عربي محمد، عرباج الرايح وابن بوحا عبد القادر) [4].

(1) صحيفة "الحق الوهراني"، عدد 27 جويلية 3 أوت 1912.

(2) نفس المصدر أعلاه.

(3) "الحق الوهراني" عدد 13-20 جويلية 1912.

(4) نفس المصدر أعلاه.

وأمام هذه المعطيات الاجتماعية الاقتصادية الصعبة بالنسبة للمجتمع الجزائري عموما، جعلت الوقع بالجزائر يتسم بالخطورة، خصوصا مع سن قانون التجنيد العسكري الإجباري (في هذه الظروف، 1912) الأمر الذي سيتطلبُ مساهمة كبرى من القوى البشرية الريفية، وهو ما بلور لدى الرأي العام السياسي الجزائري بمختلف اتجاهاته ضرورة الإسراع بإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح طبقات المجتمع التي عانت من الضغوطات منذ فترة طويلة. فدراسة اندفاع صحيفة "الحق الوهراني" -مثلا- بين 1911 و1912 ومن جهة وطنية يبين غزارة برنامجها من مطالب اقتصادية واجتماعية، كحماية الفلاحين من الربا وتأسيس القرض التجاري والفلاحي للجزائريين، ورفع الشروط المادية لفئة المدرسين منهم، مع المطالب ذات الصبغة السياسية- القانونية في صالح الموظفين الجزائريين داخل الإدارة، وإلى جانب ضرورة تغيير قانون الغابات الذي يعوق معيشة الريفيين، مع المطالبة بضمانات رسمية حتى لا تنزع أراضي الفلاحين من جديد. وتوجت "الحق الوهراني" تصورها الموضوعي وحتى ينهض الرقي الاقتصادي وتنشط التجارة في يد الجزائريين بضرورة "إنشاء بنك مسام" - البنة- يلعب دوره المنوط به.

إلا أن مسؤولي "الحق الوهراني" لم يغفلوا خلال هذه الفترة القصيرة من عمر الصحيفة، موضوع "التعليم" لأبناء الجزائريين والدفاع عن مصالح المدرسين "المسلمين" والمطالبة بالتعليم المهني في الريف الجزائري.

3- مسألة التعليم "الأهلي"

وبخصوص قضية التعليم الذي يمس أبناء الجزائريين فإن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1908-1914) وما بعدها عرفت عجز السياسة الفرنسية لحل الأزمة التعليمية المتفشية في ربوع مناطق الجزائر، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام، وتجاهل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين الثقافية والتعليمية بالخصوص؛ وكحل للأزمة اعتمد

خلال هذه الفترة على "المدرسة الأهلية المبسطة" التي أطلق عليها اسم "المدرسة الإضافية" (Ecole auxiliaire) لأنها تختلف عن المدرسة الابتدائية العادية « في كونها قليلة التكاليف المادية وقصيرة المدة الدراسية، وتكتفي بإطار مدرس ضعيف المستوى وبسيط التكوين الثقافي والتربوي ومن حملة الشهادات الدراسية الابتدائية لا غير. إلى جانب ذلك تعتمد على أبنية سيئة وبدائية التكوين لا تخدم القضية التعليمية والثقافية بشكل جيد، الشيء الذي دفع معارض [تعليم أبناء الجزائريين] من الوسط الاستعماري المعارض بتسميتها بمدارس أكواخ [Ecoles-gourbis] »[1].

لم تكن فكرة إنشاء المدرسة الإضافية (أو المساعدة) ذات الشكل والمحتوى البسيطين وليدة 1908، وإنما ظهرت منذ أن بدأ التحدث عن "المدرسة الجزائرية" التي تختلف عن المدرسة الفرنسية، فقد دافع الحاكم العام جونار عن سياسته التعليمية بتأسيس "مدارس مستعجلة"، رفقة مدير التربية جون مير (Jean Maire) عام 1905، برؤية مدارس مساعدة تحتوى كل منها على صف واحد في مراكز صغيرة تنتشر حول المدارس الرئيسية، مؤسسة على نمط المدارس القرآنية، يقدم فيه تعليم أولى لتكوين ما يحتاجه المعمرين من الكولون من يد عاملة فلاحية وحرفية وصناعية[2].

وكان للمفوضيات المالية (Délégations financièrcs) والمتمثلة في "قسم الكولون" و"غير الكولون"، ومنذ استقلال الجزائر ماليا عن فرنسا وحصولها على ميزانيتها الخاصة، موقف سلبي كبير رفضت من خلاله تقديم القروض المالية الضرورية لتأسيس المدارس الابتدائية العادية، حتى تقوم بتغطية عجزها، ورفضها وفشل سياستها التعليمية الخاصة

---

(1) طالع بتوسع حلوش عبد القادر، "السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر..."، صص 236-242، قارن:
Cf Ajgou (A), l'Enseignement indigène an Algérie de 1892 à 1949. Essai d'Histoire éducative et culturelle, Thèse de Provence, 2 vol, novembre 1983, pp 68-75.

(2) طالع أجرون (ش)، « الجزائريون المسلمون وفرنسا... »، ج2، صص 930-935.

بالجزائريين، عندما عجزت عن استيعاب جميع الأطفال الجزائريين لتعليم أبنائهم وبناتهم على حد سواء[1].

هدف هذا المشروع التعليمي الجديد ابتداء من عام 1908 إلى تأسيس 60 مدرسة إضافية سنويا، وذات صف واحد يحوي حوالي 50 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين 7 و11 سنة أو من 8 إلى 12 سنة على الأقل في الريف، ولمدة أربع سنوات عوضا عن سبع كما هو الشأن في الحالات العادية، كما استوجب التفكير من ناحية أخرى في تحضير مدرسين لهذه المدارس تكون رواتبهم ضعيفة ضعف تكاليف أقسام هذه المدارس. وترددت الإدارة الفرنسية كثيرا بين توظيف معلمين من المدارس القرآنية من جهة أو تحضير وتكوين ممرنين في مدة قصيرة مكثفة في مدارس المعلمين. وكانت الإدارة قد قامت في السابق بتوظيف تلاميذ مدرسة بوزريعة الذين رسبوا في شهاداتهم (Elèves- maitres)[2]. وتم تسليم هذه المدارس في النهاية إلى "حاملي الشهادات الابتدائية من التلاميذ القدامى بعد تدريب تربوي يدوم 6 أشهر وبرواتب جد قليلة تقدر بـ 600 فرنك سنويا لأن "استعمال الإطار المدرس الذي يحمل شهادات دراسية عالية يحتاج إلى رواتب عالية، الشيء الذي يشكل صعوبة مالية لا تطاق على المستعمرة"[3].

إن الواقع الاستعماري والمتمثل في مواقف الكولون فرض معارضته لتعليم أبناء الجزائريين. فبعد ثلاث سنوات من تحقيق هذا المشروع أعلنت مديرية التربية برآسة "آرديون" –ومفتشه العام للتعليم الابتدائي الأهلي[4]– عن عدم قدرتها السير قدما في هذا المشروع الخاص بالمدارس الإضافية، فتقاعس البلديات المفرط بإهمالها المشاريع وانعدام مخططات البناء وعدم تموينها في حالات عديدة من طرف بلديات لم تف بالتزاماتها، وأمام هذا

(1) حلوش عبد القادر، نفس المرجع، ص238، قارن مبحثنا أعلاه "ثانية الفكر السياسي والتحرك الوطني".

(2) أجرون (ش)، المرجع السابق، ص9 43.

(3) ARDAILLON, **La situation de l'enseignement en Algérie entre 1908 et 1909**, p18.

(4) في 14 جويلية من عام 1909 بتأسيس منصب المفتش العام للتعليم الابتدائي الأهلي.

الوضع السيئ للمدرسة "الأهلية" -122 مدرسة عوض 180 عام 1912، وما بين 160 إلى 200 عوض 360 عام 1914- اعترف للبرلمان الفرنسي بأن الالتزامات والتعهدات التي أخذتها الحكومة على عاتقها لم تنفذ[1]. كما اعترف الحاكم العام لوتو (Lutaud) هو الآخر بهذه الوضعية، أي فشل مشروع المدرسة الإضافية ومن ثم نهايتها[2]. فمن 60 مدرسة يجب تأسيسها سنويا لم يتحقق إلا 180 منها خلال خمس سنوات.

ولم يكن يمثل هذا العدد عام 1914 إلا نسبة 20% من "الأقسام الأهلية".

وعمليا فإن حركة تعليم الأطفال الجزائريين قد اتسمت دوما بتطور جد بطيء وفقا للسياسة الإدارية الاستعمارية. ففي سنة 1907 كان عدد الملتحقين بالمدارس حوالي 32.517 من مجموع 730.000 طفلا كانوا في سن التمدرس (4,5% فقط)، وبين 1912 و1913 لم يرتفع هذا العدد إلا إلى 40.025 تلميذا فقط بالنسبة للأقسام الابتدائية الخاصة بالجزائريين، رفقة حوالي 7.809 تلميذا في الأقسام الأوربية[3] (أي حوالي 45000 تلميذا في الإجمال). أما عدد المحظوظين من التلاميذ على المستوى الثانوي فلم يتعدَّ 391 بين 1913 و1914 من مجموع 7060 أوربيا (5% فقط)[4]، كان عدد الحاصلين منهم على شهادة البكالوريا أو الثانوية العامة في سنة 1914 حوالي أربعين طالبا[5].

ومع وقع الحرب العالمية الأولى طوال 1914-1918 وما بعدها، سيعرف التعليم "الأهلي" وضعا مأسويا بابتعاد الأطفال عن المدارس وهجرها، «فبين 1915 و1920 يتقلص العدد من 47.263 عام 1914 إلى 41009 عام 1920، وذلك بتسجيل انخفاض يصل إلى 6254 تلميذا»[6].

---

(1) أجرون (ش)، نفس المرجع، صص 945-946.

(2) طالع أحقو (علي)، مبحث، « نهاية المدرسة الإضافية »، ضمن المرجع السابق، صص 75-80.

(3) Bulletin (Le) d'Enseignement indigène (B.E.I) n° 213, p50.

(4) ميهيه (ح)، نفس المرجع السابق، صص 215-216.

(5) ميهيه (ح)، نفس المرجع السابق.

(6) أحقو (ع)، نفس المرجع، ص98.

ظلت قضية "التعليم" بالنسبة للجزائريين شغلهم الشاغل، وضعها التيار السياسي بعناصره الوطنية المتنورة والواعية على رأس مطالبه، وذلك لإصلاح النشئ وتثقيفه والاعتناء به، إلا أن طبيعة سياسة السلطة الاستعمارية وممثليها، بالنسبة للقضايا الحيوية في المجتمع لم تستطع مسايرة مطالب الجزائريين ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا. وقبعت هذه السياسة -برفضها البيولوجي اتجاه الجزائريين- في دورها السلبي خصوصا بعد أن قويت شوكة المعمرين من الكولون بعد 1900 وقبيل الحرب العالمية الأولى.

سجل قطاع التعليم "الأهلي"، كما أسلفنا عجزا خطيرا من طرف الإدارة الاستعمارية فيما يخص ضمان استقبال أبناء الجزائريين الذين هم في سن التمدرس، سواء في بناء المدارس اللائقة والكافية، أو في توفير التأطير من الممرنين والمدرسين أو توفير الشروط المادية بتخصيص ميزانية لتلك المؤسسة الخاصة بالجزائريين.

لقد تولد لدى الجزائريين تجاه هذا التقاعس الإداري الاستعماري، رد فعل طبيعي طيلة القرن التاسع عشر، تمثل في اللجوء "الإيجابي" إلى مؤسسة "المدارس القرآنية" دوما، والالتحاق بمعاهد الزوايا الجزائرية الكبرى أو الهجرة لطلب العلم على مستوى بلدان المغرب والمشرق العربيين[1]. فعلى مستوى الغرب الجزائري مثلا سيشترك "أهالي واد الصباح" ناحية عين تموشنت بتخصيص قطعة أرض من ممتلكاتهم لبناء مدرسة ابتدائية ملتمسين الموافقة من الإدارة، مع الشروع في البناء. وخلال فبراير 1902، يتقدم الأعيان من سكان قرية "تلاغ" بدائرة بلعباس بنفس الطلب إلى عامل وهران، مؤيدين من طرف المسؤول الإداري،

---

(1) راجع مبحثنا أعلاه "الجذور التاريخية الثقافية"، نسجل بالنسبة للعقود الثلاث والممتدة بين 1880 و1914 كثرة "الطلب" من طرف الجزائريين المثقفين لفتح مدارس قرآنية أو معاهد حرة؛ كما نسجل من الناحية الدينية كثرة المريدين بالنسبة للزوايا والطرق الدينية، وهي الأعداد التي استمرت في التزايد، عوض نقصانها كما يعتقد. ومن البديهي أن نشير إلى ضرورة إعداد أبحاث أكاديمية حول هذه المواضيع وفي هذه الفترة بالذات، نظرا لأهميتها التاريخية بالنسبة للمجتمع الجزائري؛ وبكونها تشكل فترة انتقالية وعلى أصعدة كثيرة (من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين).

قصد فتح "مدرسة ابتدائية عربية" على نفقتهم نظرا لانعدام "مدرسة رسمية" فيها سواء بالفرنسية أو العربية. وقدم حينئذ اقتراح لإسناد هذه المهمة إلى المدرس خليل إدريس من قبيلة "لمحاميد" وهو خريج المدرسة التلمسانية[1].

وبالنسبة لهذا القطاع التعليمي لم يتوقف السياسيون من الجزائريين بالتنديد بذلك النوع من "المدارس-الأكواخ" (les écoles gourbis) الذي خصص لأبناء المسلمين، وهو التنديد الذي لمس خاصة وباستمرار لدى أمحمد بن رحال، وأبي بكر عبد السلام بن شعيب (وهو أستاذ بمدرسة تلمسان الإسلامية ونائب بلدي عام 1917)، وعلي محي الدين، داخل جلسات المفوضيات المالية عام 1908[2]. وغيرهم من النواب الجزائريين على مستوى مجالس المدن الجزائرية، كوهران على لسان ابن حميدة. أما على مستوى المثقفين فقد انشغل كثيرا "معبد" (MABED)، رئيس "ودادية المدرسين بعمالة وهران" رفقة نائبه بلحميسي وكلاهما مدرسين بتغنيف (Palikao)، بالظروف المزرية التي تسود تلك المـــدارس، وبالقســط الهزيـــل من الميزانية الجزائرية الذي خصص لها عام 1912 (540.000 فرنك) وبضعف الرواتب التي تمنح "للمدرس الجزائري" عموما، قياسا بما يستلمه زملاؤهم في المهنة من الأوربيين[3].

وبناء على هذه الاعتبارات التي أهملت قضية "تعليم حقيقي" بالنسبة لأبناء الجزائريين، ونظرا لاعتبارات أخرى مثل عجز الإدارة الاستعمارية لتوفير المدارس الكافية، أمام ظاهرة الأعداد "المتنامية" والحاضرة في المدن والأرياف، نجد ما يمكن تسميته "بالتسيب المشروط" لهذه المدارس الإضافية، وعدم الإقبال عليها، بل وهجرها في حالات عديدة، خصوصا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للأسر الجزائرية. فعلى مستوى مدينة وهران مثلا قدم

(1) C.A.O.M, Carton (Oran 4S.17), rapport du 6 février 1902.

(2) وهو الذي طالب في جلسات "القسم العربي" داخل المفوضيات المالية، تخصيص وظائف التدريس بالنسبة لأبناء الجزائريين، لخريجي "المدارس الإسلامية" من تلمسان والعاصمة وقسنطينة، طالع جلسات 1908.

(3) طالع مقاله "الخطر" (La détresse) "بالحق الوهراني"، عدد 8-11 جوان 1912.

النائب البلدي ابن حميدة عرضا لهذه الصورة، خلال جلسة مارس 1914، مبينا عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة (ما بين 6 و13 سنة) والذي بلغ 1600طفلا [1]، لم يلتزم المجلس البلدي حينئذ سوى تقديم تعهد بتسجيل "حوالي 650 طفل منهم ورفع عدد المدرسين العرب إلى أربعة"[2].

لقد استفحلت ظاهرة عدم التردد على "المدارس الأهلية" عبر ربوع الجزائر كلها، خلال فترة الحرب العالمية، وسجلت تقارير المؤسسات وجلسات المجالس النيابية المختلفة استمرارية تناقص حضور التلاميذ، وبشكل مدهش، على مستوى الأرياف والقرى، مما أثار حفيظة وتساؤل إداري القطاع التعليمي صحبة المسؤولين السياسيين على مستوى العمالات والحاكم العام في الجزائر[3]. وباستفحال هذه الظاهرة تداخلت جهودات الحاكم العام وعميد أكاديمية الجزائر والنيابة القضائية عموما للحد من هذه الأزمة وذلك باللجوء إلى إصدار جملة من القوانين والمراسيم التي تزعم "تطبيق إجبارية التعليم"، وعلى ذلك النوع من الأسر الجزائرية التي لا يمسها قانون الأندجينا في البداية والتي تستفيد إداريا واجتماعيا من الوضع القائم.

توجت كل تلك المجهودات بسن قانون حكومي في 6 جوان 1917 والذي استند على مرسوم 18 اكتوبر 1892، لتأسيس "لجان التعليم" (Commissions scolaires) من الجزائريين لتقوم بدورها -وبمسؤولية- عبر بلديات كل المقاطعات، للقيام بإحصاء كل الأطفال الذين يشملهم سن الدراسة وتسهيل (!) عملية تسجيلهم، بل ولإرغام العائلات الجزائرية لتقديم أبنائها إلى المدارس، "لاتقاء الغرامات المالية" وتفاديا "للإمتثال أمام

---

(1) إحصاء 1911.

(2) طالع تدخل ابن حميدة مع رد عميد أكاديمية العاصمة على هذا الموضوع، أرشيف م.ب باكس، علبة 58H11، تقرير 8 أفريل 1914.

(3) C.A.O.M, cart 14H58 ; طالع طيه تقرير 12 يناير 1915 من طرف عميد أكاديمية العاصمة إلى الحاكم العام، وتقرير29 أفريل 1915 من النائب العام بمحكمة العاصمة إلى وكيل الجمهورية، ومراسلة الحاكم العام إلى عامل عمالة وهران بتاريخ 11 جويلية 1917.

القضاء" و"عدم اللجوء إلى عملية سجن" "تمس المترددين والمتهاونين" في هذا الشأن.

تأسست عمليا هذه اللجان في عمالة وهران ابتداء من يناير 1918 على غرار العمالات الأخرى، فتشكلت خمس -5- لجان على مستوى دائرة وهران، برز فيها بالنسبة لبلدية وهران كل من النواب محي الدين علي وباي ابراهيم بن سالم وشرفاوي قدور مع ابن عبد الرحمن محمد (أستاذ بثانوية وهران). وبالنسبة لعين تموشنت برز مزلري محمد والحبيب وابن قديدة قدور مع ابن فضة خلادي والحاج قدور محمد طاهلايتي. وهناك لجنة واحدة لكل من "المحمدية" (مع صديقي محمد وفضيل حبيب ودحو حبيب) وقديل (St Cloud) وبوفاطيس (St Louis). أما لجنة دائرة معسكر فقد ضمت كل من النواب دخاخني علي ومعمر بوشنتوف وابن عبورة مختار مع موادح سي عبد القادر بن الصديق (مفتي المدينة) وبوارس عبد القادر وابن شنان محمد المفوض المالي (Délégué financier). وهناك ثلاث -3- لجان بالنسبة لدائرة مستغانم شملت بلدية عين تادلس ومزغران وعين نويصي، أما دائرة سيدي بلعباس فلقد تمثلت في لجنة بلدية تينيرا.

وأخيرا بالنسبة لدائرة تلمسان، هناك لجنة الغزوات، وهي اللجنة التي جمعت كل من مرابط محمد وقباطي محمد الصغير وسيبذوي محمد بن لكحل وقباطي بن البشير (نائب) ومختاري بن الحاج (نائب) وبالحاج - الابن (وهو تاجر)[1].

أثبت الواقع أن المدارس التي أسستها الإدارة الفرنسية كانت دائما عاجزة عن استيعاب الأطفال الذين سيترددون عليها بعد نهاية الحرب العالمية، مما جعلها تتبع سياسة معينة لحل هذه الأزمة وهي سياسة التكديس (Politique d'entassement) كأسلوب لحل نهائي وهو ما سيؤدي إلى فشلها مرة أخرى خلال فترة ما بعد 1919.

---

(1) أ.م.و آكس، نفس العلبة أعلاه، مراسلة 19 جانفي 1918.

الفصل الخامس

مقاومة المجتمع الجزائري للحاجز الاستعماري

1- المقاومة "بالهجرة" إلى الديار الإسلامية

2- مقاومة التجنيد العسكري الإجباري

3- نشوب الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها (1914-1919)

1- المقاومة بالهجرة إلى الديار الإسلامية

بغض النظر عن سبب "التجنيد العسكري الإجباري" بالنسبة لأبناء الجزائريين، فيما يتعلق بموضوع "الهجرة" كما يركز عليه معظم المؤرخين، فإن الواقع التاريخي يؤكد أن عوامل كثيرة أخرى لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة. فتاريخيا عاش المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر كله جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي -كما أسلفنا- إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية، مع ثقل الضرائب، ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى عرقلة المجالس المحلية "للتعليم العربي" وتعليم أبناء الجزائريين -رسميا- ومواقفها السلبية لتمثيل نيابي كاف يكون في صالح الجزائريين.

والواقع أن "الهجرة الجزائرية" تجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت والاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء في شرق الجزائر، وسطه، جنوبه أو غربه. فابتداء من عام 1832 استوطن الجزائريون من معسكر وتلمسان بالمغرب الأقصى، لحقتهم قبائل من بني عامر ولهشم عام 1835 أثناء مرحلة جهاد الأمير عبد القادر كما شهد الشرق الجزائري عام 1837 هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وبين 1854 و1870 اشتدت الهجرة إلى تونس تجاه بلاد الشام الذي كان أكثر جاذبية للجزائريين.

استأنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد 1871[1] أو من منطقة وهران بين 1874-1875[2]، أو الجنوب بعد ثورة بوعمامة عام 1881. وفي عام 1888 شهدت الجزائر هجرة تجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والتي أقلقت الإدارة الفرنسية، إذ نذكر التحقيق الذي أجري

---

(1) C.A.O.M, cart 11H22 et 15H1 (divers rapports).
(2) C.A.O.M, Op.cit.

في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح 78 عائلة و347 شخص[1]. ولم تتوقف موجة هجرة الجزائريين تجاه تونس وسوريا، حيث أشارت الإحصائيات إلى هجرة 237 شخصا عام 1896 وإلى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898[2]؛ على أن موجة أخرى من المهاجرين ستنطلق خلال نفس السنة من المدية والبرواغية ومنطقة شلف تجاه سوريا دائما. أما عام 1910 فستشهد سوريا نزوحا كبيرا آخر إليها من نواحي سطيف وبرج بوعريريج من طرف الجزائريين بعد بيع ممتلكاتهم[3].

وبالنسبة للقطاع الوهراني ستشهد سنتي 1910 و1912 نزوحات جديدة تجاه سوريا من معسكر (32 مهاجرا) ومستغانم (مهاجرا واحدا) وسيدي بلعباس (4 مهاجرين)[4]، تخللتها أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911 ونعني بها "**الهجرة التلمسانية**"، حيث استطاع المئات من المسلمين الحضريين التلمسانيين من مغادرة الجزائر بشتى الطرق والأساليب، واحتلت هذه الهجرة حيزا ومكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية والفرنسية.

ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة[5]، فإننا نفسرها وطنيا بكونها مظهر احتجاج ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساته الإدارية والسياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، وبكونها مع شبيهاتها في

---

(1) Soleil « (Le), n° du 9 octobre 1888. Cf C.A.O.M (Aïx), carton 9H102, **Emigration au Proche-orient (Syrie, Egypte, Palestine, Empire Othoman, 1880-1889)**.

(2) C.A.O.M, Carton HH49, rapport du 7 Janvier 1898.

(3) Union (L') République n° du 7 juin 1910, cf différents articles in Bulletin de la réunion des études algériennes, juillet 1910. cf aussi C.A.O.M cart 9H103 « **Emigration au Proche-Orient 1900-1914** ».

(4) C.A.O.M, cart 9H104.

(5) قارن مثلا، أجرون (ش.ر)، « الجزائريون المسلمون وفرنسا »، ج2، ("موجة نزوح 1910 وهجرة تلمسان")، صص 1083-1093، وأبو القاسم (سعد الله)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، صص 141-152، وهلال (عمار)، "**الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي**"، جريدة "الشعب" اليومية، الجزائر العاصمة، أعداد شهر أوت 1984؛ وميبيه (ج) المرجع السابق، صص 230-238، وجوليان (ش.أ) « **إفريقيا الشمالية تسير** »، صص 104-106، ودماتيس « **الجزائر** »، ضمن نشرة إفريقيا الفرنسية، عدد جانفي 1912، ومارشاند (هـ) « **هجرة المسلمين** »، ضمن "القضايا الدبلوماسية والكولونيالية"، ج 12.
(Questions diplomatiques et coloniales) Tome 12, 1912, p.p 86-94.

وسط وشرق الجزائر تعتبر شكلا من المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال فترة الاحتلال وحتى العشرية الأولى من القرن العشرين. ونظرا لأهمية الحدث فإنه أثير على مستوى البرلمان الفرنسي عام 1912 وخلال 1913 وبداية 1914. ويوقض النقاش السياسي المثار حوله ذلك الجدل الذي دار حول "حادثة مارغريت " بين سنتي 1901 و1903، إذ كان لزاما على البرلمان أن يتوصل إلى حل ويضع بيانات سياسية محددة حولها. ومن هنا احتل موضوع الهجرة التلمسانية مكانة في تاريخ التقارير الإدارية والسياسية بين فرنسا ومستعمراتها[1].

وعلينا أن نقر أن هذه الهجرة وغيرها من الهجرات والاحتجاجات المشهودة داخل البيئة الإسلامية في المجتمع الجزائري ستفقد دلالاتها وتتشوه إذا لم يتم إدراجها من ناحية في قالبها الإسلامي، بديمومة الهجرات عند الجزائريين الذين فضلوا ترك وطنهم بدلا من قبول الاحتلال الفرنسي، حيث تعتبر "الهجرة" في الشريعة فرضا وواجبا على كل مؤمن بالله، فعلى المؤمن أن يلتحق بأرض الشهادة (دار الإسلام) ويترك دار الحرب (أرض الكفر). فشرعية "الهجرة" دينيا مألوفة في المجتمعات الإسلامية، بحكم النصوص القرآنية التي تدل على ذلك مثل « الذين هاجروا وجاهدوا في سبيل اله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هو الفائزون » (سورة التوبة، آية 9) وغيرها كسورة "النساء" و"الأنفال" والأحاديث النبوية الشارحة لما ورد في القرآن بشأن موضوع الهجرة.

ومهما اختلفت الدراسات التاريخية والرسمية الحكومية حول عدد العائلات والأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب (20.000 جزائري، منهم 5000 في مدينة فاس عام 1905)[2] أو تونس والمشرق

---

(1) أجرون (ش.ر)، المرجع السابق، ص1079.

(2) BELLAIRE (Michaux), **Les musulmans d'Algérie au Maroc**, in Archives marocaines. Paris, 1907, n°11, p.p 100-115 ; Cf C.A.O.M Cart 9H10 «Emigration des algériens au Maroc entre 1875 et 1895 ».

العربي (بحوالي 5330 ذهاب ما بين 1898 و1912)[1] فإن هجرة 1911 التلمسانية مثلت « الهلع الحقيقي، الذي أوشك أن يكون وباء أخلاقيا »[2] نتيجة حكم فرنسي قاس ومضطهد ومستغل للجزائريين، مما أدّى إلى ردّ فعلهم المقاوم بتلك "الهجرة" الجماعية في سبتمبر 1911 والتي بلغت حوالي 1200 شخــص حسب التحقيــق الجدي لصحيفة "صدى وهران" (Echo d'Oran) بقلم أوجين قروس (Eugène Gross)[3] أو حوال 637 حسب تقرير لجنة الحاكم العام الرسمية، برئاسة باربوديت (Barbedette)[4] وأزيد من 800 فقط حسب صاباتييه (Sabatier)[5] بصفته رئيس المجلس العام.

لقد فسرت هذه الهجرة الجماعية بأسباب دينية ثقافية أخرى، ولدت مخاوف وهموم دبت إلى خواطر الجزائريين بعد ظهور ما يعرف بمشروع فصل الدين عن الدولة، ومن جهة أخرى أن الإشراف الفرنسي سيباشر رسميا على الشؤون الدينية مع إدارة الأوقاف الإسلامية. كما أن التمييز بين الديانات الثلاث زاده قانون الفصل وضوحا. إلا أن خطر الإعلان عن الإحصاء المتعلق بالتجنيد العسكري عام 1908 وقبله في سنة 1907 أحدث حركة هيجان حقيقية في الأوساط المسلمة خوفا من تعبئة أبنائهم ضد أخوانهم في المغرب. ففي 19 ديسمبر 1908 احتشد 2000 متظاهر أمام مبنى دائرة تلمسان، لم يتفرقوا إلا بعد استقبال ممثليهم الثمانية[6]. وفي هذه الظروف الصعبة والمملوءة بالقلق تدفقت طلبات جوازات السفر في تلمسان -ومن مستغانم- بلغت 321 طلبا، سبقها نزوح 140 مهاجرا يصحبهم "مقدمان" من "الزاوية الدرقاوية"، كان من بينهم 75 مريدا و 3 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين.

---

(1) LECHATELIER (Alfred), « **Les musulmans algériens au Maroc et en Syrie** », in Revue du monde musulman, 2ème numéro 1907, p.p 499-512.

(2) Démontès, « **L'Algérie** », in Bull de l'Afrique française, n° de janvier 1912, p38.

(3) Echo (L') d'Oran, n° du 14 octobre 1911.

(4) "هجرة تلمسان عام 1911"، تقرير الحكومة العامة، الجزائر 1914، 136ص.

(5) Echo (L') d'Oran, n° du 28 octobre 1911.

(6) C.A.O.M, carton 8H48 ; Cf 3H63 « **Mobilisation des indigènes et réaction de l'opinion générale à Tlemcen 1911-1922** ».

ومع نهاية 1910 ستسجل الإدارة الاستعمارية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المتمثل في "القايد لخضر" من دوار "أولاد شولي" ببلدية سبدو مرفوقا بـ27 فردا من عائلته. وهذا الإداري الغني بأملاكه وثرواته سوف يدفع جزائريين كثيرين إلى الهجرة بعد أن تمكن من الوصول إلى سوريا مرورا بمدينة مليلية وتطوان وطنجة المغربية؛ حيث بعث هذا الموظف برسائل عديدة ومستمرة[1] إلى أصدقائه وأهله منوها بمزايا وإيجابيات الحكومة العثمانية[2]. فسكان مدينة تلمسان وضواحيها وكذا أصدقاء المهاجرين الجزائريين في المشرق وفي جهات أخرى، كانوا يقومون باتصالات منظمة مع جزائريين سبقوهم إلى سوريا ومدن الحجاز (مكة) وتركيا التي كانت تستقبل المثقفين والعلماء الجزائريين بحفاوة. كما أن ثورة "الأتراك الأحرار" الغنية بوعودها في بداية عهدها قد أثارت انتباه كل الجزائريين. فالحقيقة تولدت بقراءة المجلات والصحف التي كانت تصل إلى الجزائريين سريا، فالجرائد الممنوعة كانت تتسرب إلى مناطق الوطن داخل طرود مغلقة وعن طريق العلب وفي حقائب الحجاج وداخل السلع.

بررت السلطات الاستعمارية أسباب "الهجرة التلمسانية" خصوصا، وهجرات الجزائريين عامة إلى تونس والمشرق أن مرده يعود إلى دعاية "الجامعة الإسلامية" من جهة وإلى شدة الإرتباط بين المسلمين في الجزائر والعالم الإسلامي ماديا وروحيا من جهة أخرى؛ فسجلت مثلا زيارة بعض الشخصيات الإسلامية إلى تلمسان والتي كانت مؤثرة على السكان حتى يهاجروا، كان من بينها فريد باي (عام 1904) الذي قام بنشر مقالات ندد بها ونقد سياسة فرنسا في الجزائر، وأحد أحفاد "عبد القادر الجيلاني" (1903-1904) الذي قدم إلى تلمسان بجواز سفر منحته إياه قنصلية تركيا

---

(1) "هجرة تلمسان عام 1911"، نفس المصدر أعلاه، صص 20-21، حيث يتضمن تقرير باربوديت نماذج من هذه المراسلات.

(2) نفس المصدر المذكور، قارن أيضا:

- Cf C.A.O.M, Cart 9H104, rapport du Préfet d'Oran du 10 juin 1912.

المتواجدة بباريس، فأقام بالزاوية القادرية بالمدينة قبل نفيه. كما انتقل "محمد بن سليمان القادري" إلى تلمسان وهو شخصية بارزة من اتباع "القادرية" ببغداد إذ زار هذه المدينة ومكث بها ثلاث مرات (1906، 1909 و1910)[1].

وفي هذا الصدد نسجل أيضا زيارة شيخ الأزهر محمد عبده إلى الجزائر وتأثيراتها الإيجابية في نفوس المثقفين داخل المجتمع الجزائري المسلم؛ ولاحقا سفر "السيد أحمد بن أحمد بن عبد القادر" مفتي المدينة المنورة وزيارته في القطاع الوهراني لكل من أعيان مدينة تلمسان ومشرية وعين الصفراء[2].

يبدو في الواقع أن للهجرة التي شهدتها تلمسان عام 1911 أسبابا كانت مختلفة نوعا ما عما سبقها من هجرات. فهذه العاصمة القديمة للمغرب الأوسط استطاعت رغم الصدمة الاستعمارية التي تلقتها أن تحافظ على إطارها وعلى نمط حياة المدينة المسلمة التقليدية[3]. ومع ذلك فإن هذه المدينة "النبيلة والقديمة" كانت في حالة انحطاط كامل بعدما شهدت تقلص مكانتها الاقتصادية، واستمر ذلك بانتقال تجارتها، مع مشاريع ومخططات السياسة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر، لحساب مدينة وهران التي استحوذت على تجارة الجنوب. كما أن عامل المزاحمة الأوربية الاقتصادي أثر سلبا على عالم الحرف الصغيرة في المدينة سواء على الحياكة أو على النساجين والإسكافيين. فالتلمسانيون الفخورون بشخصيتهم ووطنيتهم شاهدوا مدينتهم تغرق تدريجيا وتتحمل بعناء وألم وقساوة أعباء النظام الفرنسي[4].

---

(1) نفس المصدر حول «**هجرة تلمسان عام 1911**».

(2) م.أ.و.و، علبة 4471، نشرة الحكومة العامة، عدد جويلية 1912، (رقم 11620).

(3) BEL (Alfred) « **La population musulmane de Tlemcen** », in revue d'études ethnographiques et sociologiques, 1908, pp200-216.

(4) طالع تقرير **وليام مارسي** (أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الإسلامية التلمسانية)، إلى وزير الداخلية ضمن (أ.م.ب آكس)، علبة 8H28. سيصبح مارسي من بعد مختصا في الدراسات الشرقية.

في كل مناسبة كان المثقفون التلمسانيون والممثلون السياسيون يطالبون بإعادة القضاء الإسلامي ومناصب للقضاة الشرعيين وبتخفيف الضرائب العربية وبفتح المدارس العربية والمكاتب الخيرية وبإلغاء نظام الاندجينا (قانون الأهالي) التعسفي[1]. ففي 15 جوان 1900 استمعت اللجنة البرلمانية لهذه المطالب كلها صحبة مطالب أخرى من طرف بعض المستشارين البلديين خصت المشاركة في عملية إنتخاب شيخ البلدية والحصول على تمثيل برلماني للجزائريين. كما احتجوا على ضغوطات شيخ البلدية تجاههم. وفي عام 1905 نجح هؤلاء في إجبار الصحافة على طرح مشاكلهم ومطالبهم، كالاحتجاج ضد "نظام الغابات" والمطالبة بمنح رخص حمل السلاح للفلاحين ووصل الحد إلى إرسال شكاوي من المواطنين إلى رئيس الجمهورية نفسه عام 1901 بسبب رفض طلباتهم قصد الهجرة إلى طرابلس الغربية.

عبر التجار التلمسانيون ضمن تقرير باربوديت(Rapport Barbedette) وتحقيق أوجين قروس (Eugène Gross) عن كل ما تعرضوا له من إذلال وإهانات وذلك بسبب الضغينة والكراهية التي يمارسها المسؤولون من الموظفين بدكم وحجة تطبيق "قانون الأهالي" والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الإدارية، والسلوكات المتفسخة عند بعض الرجال والموظفين، وتكليف الأميين والجهلة بتمثيل "الأهالي"، مع اضطرار التجار والحرفيين للجوء إلى المقرضين من المرابين وذلك نتيجة رفض المؤسسات المالية تقديم قروض وإعانات لهم؛ في حين أشار بعض الأعيان إلى أراضي الحبوس التي تحولت إلى ملكيات منحت إلى الأوربيين، رفقة عمليات نزع ومصادرة ملكيات من جزائريين، وأخيرا هناك شكاوي لرفض التجنيد العسكري المفروض على الشبان المسلمين وهي القضية التي أفاضت الكأس.

---

(1) راجع مبحثنا أعلاه: "حركة المثقفين الجزائريين المبكرة".

وكان وليام مارسي (Wiliam Marçais) –المندمج في الحياة التلمسانية والمنجذب عاطفيا نحو سكانها المسلمين- قد أعاد في تقريره[1] آلام التلمسانيين ومعاناتهم، وأشار إلى "إذلال هؤلاء الحضر الهادئين العفيفين والغيورين على مدينتهم" من طرف الموظفين والمتطفلين. كما ألحق بأن سكان تلمسان لم تكن لهم لا الرغبة ولا الوسائل والإمكانيات لكي يقبلوا ويتبنوا شكل الحياة الاقتصادية والسياسية الجديدة، حيث "عانت مدينة تلمسان وسكانها طويلا وفي صمت متواصل، أمام لا مبالاة السلطات الفرنسية وعدم ميلها ورغبتها وبجهلها (وهو شيء واحد)، فكانت أقل تبصرا ووعيا وهذا ما جعلها تتفاجؤ بذلك الانفجار النهائي لآلام عمرت طويلا... لأنها لم تحسب للمستقبل أي حساب، لأنها لم ترغب في ذلك".

فالفرنسيون بنظرتهم المألوفة لم يكونوا يتنبؤون لما كان يحدث، لأنهم كانوا منفصلين تماما عن المجتمع للجزائري كما نعلم.

وحالة التذمر هذه عند الجزائريين عبرت عنها جريدة "الحق الوهراني" بقلم صالح (عدد 22–29 جوان 1912) أمام وضعيتهم المهينة:

« الذل: في جميع الشكايات التي بعثها الوطنيون...للوالي العام بالجزائر "وسائلا أولى للحكم...فيها تكرار كلمة "الذل". وذلك أنبأني عن رأي جديد، فهذه مدة "خمسة عشر سنة كانت هذه اللفظة مجهولة منسية، لكن تقدم الزمان وترقت الآراء "والآن جميع المسلمين الوطنيين عالمون بحقيقة عبوديتهم فتألموا ولا يسوغ للدولة "[الفرنسية] إنكار هذه الحقيقة إذ هي بينة على أن ذلك من نتائج الحالة السيئة التي "عمت الوطن... لنا حق مشروع من ضوء الشمس».

وفي نفس الظروف وخلال انعقاد جلسات المفوضيات المالية (شهر جوان، جويلية 1912) أنذرت هذه الصحيفة نفسها:

---

(1) نفس المصدر السابق (تقرير وليام مارسي...)

« إننا نتحسس وقوع حوادث خطيرة وأن تغيرات قد تحصل... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة، لا شيء، وما هو التحسن الذي أدخل بالنسبة لوضعهم "السياسي والاقتصادي، لا شيء »[1].

إن معاناة الجزائريين في القطاع الوهراني -وداخل مناطق الوطن كلها- ومقاومتهم للتسلط والاستبداد الاستعماري الذي عرفوه خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، والذي عبروا عنه أحيانا بهذا النوع من المقاومة المتمثل في الهجرة إلى بلاد المشرق العربي والإسلامي، لمس من طرف المهاجرين أنفسهم أثناء وجودهم بتلك الديار.

فالوثائق "الجديدة" (من ناحية لاكتشافها فقط) والمتعلقة بتلك الهجرات، وضحت مسألة وضعيتهم الاجتماعية والقانونية بدخولهم و"بهويتهم الجزائرية الإسلامية" تحت حماية السلطة العثمانية والتركية وبتفضيل إقامتهم واستقرارهم في بعض الأقاليم كالشام (سوريا) مثلا.

والوثائق العثمانية الحالية (بعضها موجود في حوزتنا مصورا)[2] كشفت عن بعض مضامين ذلك النزوح الجماعي من الغرب الجزائري بـ203 عائلة مثلا، وعن بعض مظاهر تلك الهجرات وأسبابها:

«...إننا أهالي جزاير الغرب... افتخرنا كوننا في القديم والحديث أبا عن جد من تبعة ورعايا الدولة العلية الأبدية... ألجأتنا الضرورة إلى المهاجرة من بلادنا وصرنا مجبورين على [(...) كلمة تكاد تكون ممسوحة ولا تقرأ] إلى ديار أخرى وقد ارتحلنا بعيالنا وأولادنا وسائر

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 29 جوان – 6 جويلية 1912.

(2) حصلنا على هذه الوثائق من طرف الدكتور عامر (جامعة دمشق)، أثناء انعقاد الندوة الدولية حول "الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج"، الجزائر، 16-19 فبراير 1998، جناح القسم السوري، رقم ترتيب هذه الوثائق هو:

أولا: بلزيد أوراقي 157/1، قسم 25، ظرف 157/ لف 3. ثانيا: أرشيف رآسة الوزراء رقم "و" 207، لف 7.

تملكاتنا وحضرنا إلى "محروسة الشام التي هي من "ممالك محروسة الحضرة الشاهانية...»(1).

وبالنسبة للوضع القانوني لهذه العائلات المهاجرة والتي تطلب المشاركة والدخول في العائلة الإسلامية الواسعة، فيستشف من بعض الفقرات، مثلا:

«حضرنا... نستظل ونحتمي تحت ظل ولي نعمتنا الدولة العلية ولا نحتمي إلى "سائر الدولة الأجنبية [أي الفرنسية بالخصوص]... وإن يكن بعيدا عن الاحتمال وأدعى "أحد منا في وقت من الأوقات بأن حماية إلى ساير الدول الأجنبية أو حصل ادعاء من "أحد مأمورين الدول الأجنبية [أي للقنصل أو المعتمدين] بالتصحب أو الحماية لأحدنا "فلا يقبل ولا يسمع ولا يعتبر»(2).

أو بتحديد أكثر بالنسبة لهذه الوضعية القانونية الجديدة لهم :

« وقد قدمنا معروضنا هذا(3) لكي يعلم بأنه نحن وأولادنا وذرياتنا الذين "يتولدون من الآن وصاعدا فهم من تبعة ورعية الدولة العلية الأبدية الدوام ولا نبرح "من تحت ظلها وقد اتفقنا واتحدنا' جميعا عن صميم القلب على هذه الكيفية "المشروحة».

أو بكيفية أخرى:

« حتى إذا حصل ادعاء من أحد منا أو من أحد مأمورين الدولة الأجنبية "بشيء مما ذكر بمثله فلا اعتبار له قطعا وأصلا مطلقا، وبمقتضى ومبتغى حقوق "الملل فالشخص الذي يحصل عليه أو منه أدعا بالحماية لساير الدول الأجنبية فلا يقبل "منه قط بل يبقى تحت متبوعية

---

(1) بزيد أورافي (157/1)، قسم 25، ظرف 157/ لف3.

(2) بلزيد أورافي (157/1)، قسم 25، ظرف 157 / لف 3.

(3) طلب رسمي موثق ومختوم بأربعة من 9 أختام، أمضاه حوالي 203 رب عائلة مهاجرة.

السلطنة السنية... [في انتظار الحصول على] مظهرية "السلطنة في الحقوق المدنية»(1).

ويفهم من ذلك قبول المهاجرين ورغبتهم الدخول تحت حماية السلطان العثماني كرعايا ومواطنين جدد في ديار الإسلام؛ يتم ذلك بالتماس منهم (طلب أو معروض) رسميا وموثق كما جاء في هذا الصدد. فالعرف الدولي والدبلوماسي كان يقتضي ذلك.

مشت العادة أن الحكم العثماني كان يستقبل ويشجع هجرة الجزائريين على الدوام، طيلة القرن التاسع عشر "فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة"، وقبلت هذه "المبايعة" –غير المباشرة– نال المهاجرون مساعدات مادية (أراضي للحرث والحيوانات) تكفل لهم الاستقرار وراحة العيش.

« فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة لدى عنايتكم فيرجوا ويتضرعوا [أي "المهاجرون] من مراحم وألطاف دولتكم [أن] تترحموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب 'وإحالة بعض محلات لايقة ومناسبة لإقامتنا في حوالي [أو موالي] الشام لأجل مبادرة 'وتعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة كما هو مألوفنا القديم »(2).

فالمهاجرون الجزائريون إذا، آثروا في هذه المرحلة الصعبة من مراحل الاستعمار والاستغلال الفرنسي في الجزائر، طلب الحماية "المرجوة" من السلطان العثماني من جهة، والدخول في هوية مشرقية إسلامية، تتكامل مع هويتهم الأصلية "الجزائرية".

2- مقاومة التجنيد العسكري الإجباري

برزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (كما تميزت فترة هذه الحرب نفسها، 1914–1918)، بوضع اقتصادي واجتماعي صعب بالنسبة

(1) المصدر أعلاه، بلزبد أوافي 157/1...

(2) المصدر أعلاه، بلزبد أوافي 157/1...

للمجتمع الجزائري؛ ومن ناحية أخرى فلقد اتسمت ظروف هذه الفترة بوعي وطني مفعم ونهضة سياسية، صحبا ذلك الإجراء التعسفي الاستعماري المتعلق بالتجنيد العسكري الإجباري بالنسبة لأبناء الجزائريين من الشباب.

فالطبقات الاجتماعية المختلفة ومنها الطبقة السياسية الجزائرية، لم تفوت تلك الفرصة عندما قررت (كما أسلفنا الشرح) سلطات الاستعمار الفرنسي رسميا إجراء عمليات الإحصاء للشباب الجزائري خلال سنتي 1907 و1908، وأثناء صدور قانون هذا التجنيد بموجب قانون مرسيمي (3 فبراير 1912) وتطبيقه عمليا، عبر مناطق القطر الجزائري كله(1)؛ الأمر الذي سيدفع تلك الطبقات وعلى مختلف المستويات لتستنكر تلك الإجراءات وتعارضها معارضة شديدة بالمظاهرات والعرائض والبرقيات والعصيان. وهو ما سينجر عنه تشكيل الوفود الاحتجاجية الجزائرية وسفرها إلى باريس عام 1912، مثل وفد ابن التهامي، ووفد السي أمحمد بن رحال الندرومي ممثلا عن قطاع الغرب الجزائري.

تميزت صحيفة "الحق الوهراني" بنزعتها الوطنية الإسلامية، -إلى جانب جريدتي "الإسلام" و"الرشدي"- بموقفها الثابت ضد قانون التجنيد الإجباري واستنكرته استنكارا شديدا، وهاجمته أعمدتها بمقالات رائعة مغطية "وقع الحدث" داخل الأوساط المسلمة وعبر مدن وقرى القطاع الوهراني.

والمقالات "الوطنية" الأولى "للحق الوهراني" طلعت علينا ناقدة لمضامين قانون التجنيد العسكري الذي يجعل الشباب الجزائري مجبرا على العمل في الحقل العسكري لمدة ثلاث سنوات عوض اثنين كالمجندين الفرنسيين واليهود.

« قد انتشر في الأوطان الجزائرية الأمر الدولي الملزم لأبناء المسلمين "الوطنيين بالتجنيد العسكري مدة ثلاث سنين ويعطي لكل مكتتب جائزة

---

(1) باستثناء منطقة ميزاب الذي سيمسها هذا القانون ابتداء من 1921.

قدرها مائتان "وخمسون فرنك [250 فرنك فرنسي] كالتي تدفع للمتطوعين وقد شرع أولى الأمر في "تنفيذه بسياسية ومهادنة بحيث لم ينفذوه في هذه السنة الأولى إلا في بعض المواضع "السهلة التي لا يفزع أهلها من إيقاعه عليهم ولم يلزموا إلا عددا يسيرا لا يحتس به "مقصودهم في تلك المهادنة»(1).

ترى "الحق الوهراني" أنه مادام القانون قد أصبح أمرا مفروضا، "مسنونا" ولا مفر منه ولا سبيل إلى دفعه فليكن هناك "مقابلا" يتمثل في المساواة بين الشباب الجزائري المسلم وغيرهم في أمد الخدمة العسكرية، سنتين فقط و"أن تلغى المكافأة النقدية حتى يدخلوها بشرف" لأن أي جزاء مالي لا يستطيع تعويض دمهم وأرواحهم.

« أمر مسنون علينا طبعا، إنها المنازعة [أي عدم مشاطرة الرأي ورفضه] "عندنا في المقاصة [المكافأة المالية] التي وعدنا بها، وما هي إلا سبيل لانحطاط قدرنا "وبيع دم أبنائنا بثمن بخس فلا يسوغ لنا قبول تلك الجائزة من الدولة الفرنسوية التي لم "تقطع أبدا بالقول أنها ذات عدل وحق لسنتين، [و] أن تقل أمد التجنيد لسنتين فقط "وتسقط الجائزة وتعطى لكل مكتتب عينته القرعة الحقوق للفرانسوية التي تعطى لكل "إسرائيلي أو أورباوي تفرنس وتحترم شعائرنا وعوائدنا »(2). أي أن ينالوا حقوقهم المدنية كاملة مع المحافظة على دينهم واحترام تقاليدهم.

أدرجت جريدة "الحق الوهراني" شكاوي وعرائض الجزائريين ضد التجنيد الإجباري من مختلف نواحي القطاع للوهراني، كسعيدة وسبدو وندرومة والغزوات والمحمدية (باريكو) ومعسكر ومستغانم وغيرها، كما حللت محتوى تلك الرسائل التي بعثت إلى « رئيس الدولة الجمهورية الفارنسوية والسيد رئيس الشكايات بباريز وللسيد الوالي العام بالجزائر وغيرهم من الحكام فبلغتنا نسخ منها... يطلب فيه أهلها تقصير أمد

---

(1) جريدة "الحق الوهراني"، عدد 11-18 مايو 1912.

(2) نفس المصدر علاه.

العسكرية لسنتين ومنح الحقوق الفرانسوية مع احترام الشرائع...»(1) فطالبت رسالة من أعيان مدينة ندرومة مثلا (إمضاء ابن بختي محمد الكبير ومصطفاوي العربي) أن يحترم ما هو معمول به في العادة وهو التطوع من طرف الذين يرغبون في ذلك، بدل طريقة الإكراه، «و... أن تسقطوا عنا هذه الخدمة من أصلها حيث [ما] كانت إلزامية وأن تتركونا ندخل الجندية طوعا كما هي العادة الجارية... وأن تمنحونا من الحقوق كالفرانساويين وان تحترموا دياناتنا وشعائرنا...»(2).

جاءت عريضة أخرى من ناحية الغزوات (إمضاء حمزة بن صالح)، بالإضافة إلى إمضاءات قبائل بني منير (57 إمضاء) وسواحلية (105 إمضاء) والغزوات (51 إمضاء)، تستنكر فيها الخدمة العسكرية الإجبارية خصوصا و «أن الوضعية الحالية التي توجد عليها تجعلنا منحطين أمام الإسرائيليين والأجانب المقيمين في الجزائر، وباعتبار أنن متساوون أمام الخدمة العسكرية بعد تأديتها...فلن نكون أقل شأنا منهم وفي وضعية منحطة حتى تستمر لثقال الضرائب الخاصة بنا ونكون ضحايا قانون الغابات التعسفي ونمتثل أمام المحاكم الزجرية ونعامل بقانون "الأهالي" والمحكمة الجنائية »(3).

أما مطالب أعيان مدينة مستغانم فكان أكثر وضوحا عندما بعث النواب المحليون شكواهم إلى باريس ("الحق" عدد 35، 11–18 جوان 1912) تضمنت وفي حالة تطبيق الخدمة العسكرية «الحصول على حقوق المواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال "الشخصية الإسلامية [للمجندين]، وتقليص مدة الخدمة إلى سنتين فقط وأن يتم "الاستدعاء لهذه الخدمة، للشبان البالغين 21 عام فقط مثلما هو عليه الحال بالنسبة "للفرنسيين »(4).

---

(1) نفس المصدر المذكور، طالع بتوسع محتوى (C.A.O.M, cart 3H58) أرشيف م.ب آكس، « الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي 1907–1916 ».

(2) رسالة مؤرخة يوم 3 مايو 1912.

(3) "الحق الوهراني"، عدد 11-18 مايو 1912.

(4) قدم نفس الطلب داخل المجلس البلدي وتلقى رفضا كان متوقعا.

ويستشف من الرسائل ونسخ العرائض التي تلقتها جريدة "الحق الوهراني" خلال فترتي ربيع وخريف 1912، من مختلف أوساط القطاع الوهراني، أن الرغبة كانت تدفع الجزائريين إلى تشكيل وفد يسافر إلى باريس لطرح المسألة هناك "فتألفت الجمعيات" في ندرومة ومستغانم والمحمدية والغزوات ووهران وتلمسان وغيرها، تأكد من خلاله تشكيل تلك اللجنة لتكون « وظيفة أعضائها [قبل السفر إلى فرنسا] أن يزوروا في المدن الكبرى والقرى والدواوير لتلقى خطوط أيادي المسلمين ثم بعد أن تجمع قدرا من مصروف الزاد وطبع الشكايات وغيرها تتوجه اللجنة بنفسها لباريز عاصمة فرنسا فتقدم لأرباب الدولة مطالب المسلمين وتحامي عنها مشافهة وكتابة»(1).

وهو الوفد الذي سيسافر فعلا يوم الخميس 27 جوان من العاصمة (بعد وفد ابن التهامي) ويمر قبل ذلك بمقر جريدة "الحق الوهراني" برئاسة سي أمحمد بن رحال الذي أوكلت له، باسم مسلمين مدينة ندرومة مسؤولية رفض أو قبول الخدمة العسكرية ووفقا للشريعة القرآنية(2) كما أوردته "الحق" (عدد 15-22 جوان). وفي الأساس فإن لأمحمد بن رحال رأس وفدا موسعا يمثل القطاع الوهراني بأجمعه وبتشجيع من مسؤولي ومحرري جريدة "الحق الوهراني" نفسها (عدد 8-11 جوان).

تمثلت مهمة الوفد الوهراني بباريس بطرح مشاغل الجزائريين حيال تطبيق قانون التجنيد العسكري الإجباري على أبنائهم من جهة، إلا أن مهمة الوفد هذه حملت معها أيضا كل أنواع الشكاوى والمظالم التي يتعرض لها "الأهالي" في وطنهم الجزائر. عبر عن ذلك سي أمحمد بن رحال أثناء استجوابه من طرف الصحافة، فجاءت أجوبته شاملة ومفصلة عن وضعية "الأهالي" ومعاناته:

---

(1) "الحق الوهراني"، نفس العدد أعلاه.

(2) ضم هذا الوفد بعض أعيان ندرومة مثل صالح الحاج محمد بن صالح (ملاك وتاجر) ومختاري بنحاج (نائب بلدي) وابن رحّو سي أحمد (نائب بلدي) وابن صالح سي أحمد (فلاح) ودرار محمد (قاضي بمحكمة ندرومة).

« الوطني [أي الجزائري] يقول: -إنني أتحمل الضرائب الثقيلة وملزوم بالعسة "الليلية ومجبور لكل سخرة حقا أو باطلا، يُحَكَمُ في مجلس خصوصي إنني مطرود أو "كالمطرود من جميع الوظائف العمومية، النيابة عني ضعيفة في مجلس الشورى "والمالية وعديمة... بباريز- والضرائب الثقيلة التي أتحملها منتفع بها بالخصوص "غيري وبالنسبة لجميع أنواع سكان الجزائر فأنا ألاحظ منهم قدرا وهمة وأنني عرضة "لجميع المظالم والمهالك التي لا تحصى...الربا قد أفلستني "والاستعمار دافعتني وأينما "اشتكيت إلا ولم يسمع صوتي ولما كنت أطلب الهجرة - آخر طمعي- منعت منها "والآن بدون معارضة طلب مني الأوحد الباقي عندي وهو ولدي وهل هذا حق؟...»(1).

ويؤكد ابن رحال في هذا الاستجواب الصحفي:

« بعثنا القوم [أي المواطنون] للعاصمة -باريز ووظيفتنا السعي في تنفيذ أحد "من المسائل الثلاث التي لا مسلك في غيرها للأحوال الوقتية: أولا إما نسف [أي "إلغاء] قانون الثالث فيفري السنوي [أي قانون 3 فبراير 1912] -الأمر العسكري- "ثانيا: أو إعطاء المعاوضات [أي التعويضات] للحمل الثقيل الذي ألزمنا باحتماله. "ثالثا: أو تسريح باب الهجرة... » (2).

توسعت تغطية "الحق الوهراني" بالنسبة لمهمة وفد سي أمحمد بن رحال بباريس فأشارت أن الصحيفة (Le Temps) سألته في النهاية إن "كان القوم -أي الجزائريون- يقبلون العسكرية"، فأوردت الجواب « إن نلنا شيئا يظهر فيه حسن نوايا فرنسا بتنفيذات حقيقية فنتمن بأن تكون لنا بعض القوة لاستدعائهم للمماثلة [أي الاستجابة] وإن رجعنا بخفي حنين فلا طمع لنا في الاستسماع »(3).

---

(1) "الحق الوهراني"، عدد 20-27 جوان 1912.

(2) نفس المصدر، نفس العدد أعلاه.

(3) نفس المصدر المذكور.

نعلـم تاريخيـا أن الوفد الوهراني استقبل في باريس من طرف ألبان روزي (Albin Rozet) ومسيمي (Messimy) وكذا من رئيس الجمهورية فاليرس(Fallières) ورئيس المجلس بوانكاري (Poincaré)، وقد طلب منه إقناع أعضاء وفده حتى يقبلوا -مبدأ- الخدمة العسكرية ومع مواصلة المطالب (التعويضات) السياسية التي أصبحت ضرورية، إلا أن ابن رحال وبواقعية سياسية رأى أن القانون سيصبح ساري المفعول لا محالة ونذر الحرب في الأفق؛ إذ أدرك أنه لا مناص من الفرار من ذلك القانون لذلك نجده يؤكد على مسألتين "إما الإصلاحات أو حرية الهجرة"، خصوصا وأن وفد ابن التهامي الذي سبقه، كان قد قدم عريضة موسعة تعبر عن مطالب الجزائريين.

ولفق الوفد الوهراني على مضامين تلك الوثيقة التي قدمها ابن التهامي خلال جوان 1912 وقد شملت حسب "الحق الوهراني" (عدد 3-10 أوت 1912):

إلغاء قانون الاندجينا والمحاكم الخاصة.
تغيير النظام المتعلق بالغابات.
إصلاح الضرائب العربية، وتغيير أساس الضريبة بتوزيع مردودها بعدالة.
إصلاح وتوسيع النظام الانتخابي بالنسبة "للأهالي".
نشر التعليم الابتدائي وتحسين ظروف المعلمين من "الأهالي" مع تأسيس المراكز والمدارس المهنية.
تنظيم مساعدة "الأهالي" بمنهجية وتنظيم التعليم العام والتعليم المهني لأعوان الأطباء.
منح ضمانات حصينة للفلاحين ضد أي مباغتة لنزع أراضيهم.
حماية المواطن "الأهلي" ضد المضاربة بتقنين القرض التجاري والفلاحي.
حرية الالتحاق بالوظائف الإدارية الموحدة حاليا بالنسبة له.

أما فيما يتعلق بقضية "التجنيس" فلم يعبر أعضاء الوفد بأي شيء إزاءها «فإذا كانت قلة من الأهالي يرغبون فيه فالقوانين التي تنظمه حاليا هي كافية».

ظل الفزع مسيطرا على الأوساط للجزائرية المحافظة، التي كانت تمثل غالبية الشعب الجزائري بميولها الإسلامية المحافظة ورفضت الامتثال لذلك التجنيد العسكري أكان ذلك مع الحصول على حقوق سياسية أو بدونها. ففي ندرومة مثلا ظل موقف للمواطنين معارضا للتجنيد، وشرع الشباب المعني في الفرار. علقت "الحق الوهراني" على الحدث بـ «وجود 700 نفر [أي مجند معني بالخدمة العسكرية، فـ]... اشتد التخوف حيث أن القبائل لازالوا على عصيانهم وكثيرا من أولادهم أبعدوهم للريف وكبدانة [بالمغرب]...لم يظهر خبرهم »(1). أما في مدينة سعيدة ومعسكر فمهمة السلطات الإدارية الاستعمارية لقيت صعوبات جمة في إحضار الشباب للفحص الطبي وتسجيله؛ الأمر الذي دفعها إلى طلب المساعدة والإحتماء «بوحدات من الخيالة والمشاة مدججة بأسلحتها الثقيلة وزعت على بعض النواحي تفاديا للمصادمات»(2).

عمت ظاهرة هذا الفزع والهروب من "مواعيد الفحوصات" و"إجراء القرعة" لتسجيل أبناء الجزائريين في مختلف نواحي القطر الجزائري. وعلى غرار مناطق الجزائر كلها، دبت الفوضى والمظاهرات والعرائض في مدن وداخل أرياف القطاع الوهراني، حيث تطالعنا الصحافة المحلية وتقارير الإدارة الاستعمارية(3) بذلك الاستياء الذي عم "ندرومة" و"عين

---

(1)"الحق الوهراني"، عدد 3-19 أوت 1912 ؛ طالع أيضا « الخدمة العسكرية، تعبئة المسلمين » ضمن : cart 8H4أ.م.ب باكس (C.A.OM).

(2) نفس المصدر أعلاه.

(3) م.أ.و.و "علبة 4471، وعلبة (B10) « انطاصات 1914-1924 ملف قضايا سيدي دحو 1914 » وملف « قضايا لفراقيق، سبتمبر 1914-أكتوبر 1914 »، ومنف « قضايا بني شقران، 1914-1915 » قارن:

- Cf C.A.O.M, Carton 9H16 « surveillance politique des indigènes (1914-1918) » et « Révolte des Beni-chougrane 1914-1918 »

كرمان" و"المحمدية" و"سبدو"، وحصول الملاحقات و"العقوبات" التي تصل عائلات الجزائريين الذين "أخفوا أبنائهم" أو شجعوهم على الهروب.

"ثأرت الإدارة الاستعمارية" من تلك العائلات بمحاكمات الكثير من أفرادها؛ واستمر الثأر وتنوع حيث مس حتى بعض "طلبة المدرسة الإسلامية التلمسانية" من ندرومة "لم يلبوا الحضور للاكتتاب العسكري... ويوم محاكمتهم كانت قاعة المحكمة خالية من حضور السامعين..." ("الحق"، عدد 15-22 جوان 1912)؛ أما عقوبتهم فتتمثل في حرمانهم من منح الدراسة وتهديدهم بالطرد من المدرسة. وكانت جريدة "الحق الوهراني" قد علقت قبل أسبوع سبق: «بأن أبناء جبال ندرومة ليسوا فرنسيين بل هم [الذين ينعتون] "منهزمين"، إنهم لا يريدون ولا يستطيعون استعمال القوة. ويعتبرون عن خطأ أو صواب، لا يهم، انهم لا يقدرون تسليم أبنائهم إلى فرنسا، لا سيما داخل الشروط التي فرضت عليهم»(1).

إلا أن أهم مقاومة سجلت ضد التجنيد العسكري الإجباري ناهض بها المواطنون في القطاع الوهراني سياسة القرارات الاستعمارية في هذا الشأن، تمثلت في نواحي معسكر ببني شقران ابتداء من خريف 1914، على غرار ما كان يحدث في الجنوب النسنطيني والتيطري وأعالي سهول العاصمة وناحية بجاية وفي نفس الفترة.

3- وقوع الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها (1914-1919)

استمرت السلطات الفرنسية في تنفيذ خططها، في شأن التجنيد العسكري الإجباري، مع اقتراب الحرب العالمية الأولى بقطع النظر عن المعارضة الوطنية الجزائرية ومطالب الجزائريين السياسيين، خصوصا عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي -رسميا- في 3 فبراير من سنة 1912 على ذلك القانون. ولذلك ستضطرب الجزائر كلها «فالمظاهرات التلقائية الكبيرة لم تعد سلمية وانتشر العنف في الجزائر بأسرها، بما في

(1) "الحق الوهراني"، عدد 1-6 جوان 1912.

نلك الاغتيال، والإصطدامات مع الشرطة، وتكوين فرق الإرهاب... أما الشباب الذين كان المقصود بالتجنيد الإجباري، فقد هرب إلى الجبال و"اختفى"، وبذلك أصبح وضع الجزائر، حسب الفرنسيين في حالة خطر»(1). وكانت جريدة "الحق الوهراني" صاحبة النزعة الوطنية والإسلامية قد شجعت الجزائريين على الهجرة لكي يتقوا شر الخدمة الإجبارية.

إن هروب هؤلاء الشباب واختفائهم، اعتبر "ظاهرة خطيرة" من طرف جرائد وصحف الكولون(2) مع مجيء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي سيشكل صعوبات جمة للإدارة والمؤسسات الاستعمارية، عندما تضع الحرب أوزارها وذلك باندلاع المقاومات الدموية والثورات(3)، ابتداء من خريف 1914، ومنها مقاومة "بني شقران" بضواحي معسكر.

عزمت الحكومة الفرنسية الإسراع في تطيق التجنيد العسكري الإجباري ابتداء من سبتمبر 1914، حيث قررت تقديم تاريخ تجنيد دفعة 1915، مع محاولة رفع هذه الدفعة من حوالي 2500 جندي إلى 10.000. وتم فعليا تسجيل هذا الشباب القابل للتجنيد إما بواسطة سجلات الحالة المدنية، أو بقيام الإداريين الاستعماريين من متصرفين ورؤساء بلديات صحبة أعوان من الإدارة "كالقياد"، بجولات إلى عروش القبائل والدواوير قصد إحصاء هذا الشباب واستدعائه.

عارضت قبائل وعروش منطقة معسكر والمحمدية تسليم أبنائها للخدمة العسكرية منذ الوهلة الأولى وثارت ثائرة المواطنين واشتد غضبهم خصوصا عندما بدأت المصالح الاستعمارية تعجل في تطبيق قرار التجنيد

---

(1) DEPONT (Octave. L[t].colonel), « **Les troupes indigènes et la révolte de Fès** » in Revue de Paris, n° du 15 septembre 1912, p.p 295-297.
(2) AFRIQUE (L') Française (Bulletin de), « **L'Algérie** », numéros de 1912.
(3) ومنها ثورة منطقة "الأوراس" عام 1916 الذي تزعمها ابن علي بن نوى، والشيخ مقدم زغانة، وهذه الثورة التي انفجرت أولا في "بريكة" خلال سبتمبر من عام 1916 سرعان ما انتشرت إلى ناحية بلزمة وناحية الحضنة وماكماهون وعين التوتة. وهناك ثورة منطقة الهقار بين 1915 و1916 التي أعلنها الزعيمان أحمد سلطان، والشيخ عبد السلام، تحت راية الجهاد؛ إذ استمرت هذه الثورة حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. طالع أوغسطين برنار، "الصحراء الفرنسية خلال الحرب"، ضمن "أفريقيا الفرنسية"، ملحق جانفي 1920.

هذا؛ الأمر الذي ولد حوادث خطيرة ستكون دائرة معسكر ممرح لها؛ «وقد شهدت قرية سيدي دحو التي تبعد عن معسكر بسبعة كيلومترات وحي "بابا علي" الحاف بالسكان [إثنى عشر ألف يتكون معظمهم من أناس فقراء] الحوادث الأولى من 22 سبتمبر إلى 28 سبتمبر 1914، أما الحوادث الأخرى التي جرت خلال المدة [الممتدة بين] 5 [و] 16 أكتوبر من نفس السنة فقد كانت قرى الفراقيق وبني نسيغ وأولاد سعيد وبني خنيس وحجاجة ميدانا لها»(1).

كانت وقائع الحرب العالمية وأخبارها تصل إلى الأوساط الجزائرية في مدنها وأريافها بواسطة مراسلات المجندين الجزائريين الموجودين على جبهات القتال، وبواسطة المعطوبين العائدين إلى الجزائر، كما كانت ألمانيا تبث دعايتها بأن "ألمانيا والقيصر" هما "المنقذان للإسلام"، ومحرري "الشعوب" المضطهدة من طرف فرنسا. ولقد كانت أخبار الانتصارات الألمانية تتناقل في "المساجد" و"الأسواق" و"المقاهي" ويخلق ارتياحا كبيرا في نفوس المواطنين الجزائريين مما كان يوحي لهم "بالانهزام القريب لفرنسا"؛ الأمر الذي كان يساعدهم معنويا ويثبت من موقفهم الرافض للتجنيد العسكري الإجباري، لأبنائهم من الشباب البالغ. وبرفضهم هذا كان الجزائريون يؤكدون عدم ولائهم لفرنسا وعدم قبولهم للواقع الاستعماري الاستيطاني وسلوكاته السياسية إزاء مسائلهم الاجتماعية الدينية والأخلاقية والعاطفية.

وسواء استوعب الجزائريون عموما قضايا الحرب الحقيقية أو لم تكن لهم فكرة واضحة عنها، إلا أن رفض مشاركة المواطنين من منطقة معسكر لتسجيل أبنائهم رسميا، قصد تجنيد عسكري إجباري لاحقا، يعتبر موقفا ذا "دلالة وطنية قوية" (التسطير من عندنا)، استمد مقوماته من

---

(1) غالم (محمد)، المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري (انتفاضة معسكر، سبتمبر- أكتوبر 1914)، رسالة شهادة الدراسات المعمقة، دائرة التاريخ، جامعة وهران، ديسمبر 1976، ص68. طالع نفس الإنجاز الذي طوره المؤلف في شكل دكتوراه درجة ثالثة، وبمنهجية أوسع: "مقاومة التجنيد الإجباري في القطاع الوهراني"، أطروحة درجة ثالثة، جزان، جامعة باريس 7، 1989، 323 صفحة.

الإرث التاريخي والثقافي(1) الذي تميزت به منطقة معسكر –وبني شقران– وإلى "الرمزية" التي مثلتها شخصية "الأمير عبد القادر بن محي الدين" باستمرار في ذهنية ونفسية مواطني هذه المنطقة. تستيقظ الذاكرة دائما بالمراسلات العائلية بين الشام والجزائر، وبوسيلة الحج، وزيارة أفراد عائلة الأمير إلى معسكر وضواحيها كما وقع بين 23 ديسمبر 1912 و9 جانفي 1913 من طرف الأمير علي باشا ابن الأمير عبد القادر صحبة ابن أخيه "الأمير خالد" حيث زار كل من العاصمة وبليدة ولمدية وبوسعادة ومعسكر والقيطنة(2).

تفيد تقارير المصالح الإدارية أن عملية التسجيل بالنسبة للشباب الجزائري القابل للتجنيد العسكري، في دائرة معسكر، كان يمس حوالي 285 فردا من بين 618 من مختلف دواوير وعروش المنطقة(3). وكان رد فعل مواطني هذه العروش تلقائيا برفض الاستجابة لدعوة السلطات الإدارية لإحضار أبنائهم بقصد تسجيلهم في القوائم المعدة للتجنيد. ولأمام ضغوطات ممثلي السلطة ضد السكان وأعيانهم، عمد هؤلاء إلى محاولة تنظيم انتفاضتهم بالاجتماعات والاتصالات بالقبائل المجاورة، وتوجت هذه الاجتماعات والاتصالات أن: «أقسمت الوفود على أن تعارض التجنيد الإجباري وعلى أن تتحالف في المقاومة»(4).

بدأت المقاومة عمليا من طرف سكان قرية أولاد سيدي دحو يوم 28 سبتمبر 1914، حيث رفض 40 شابا الامتثال أمام المتصرف الإداري. وقد جاء هذا الرفض أسبوعا بعد اجتماع حصل بين وفود بني شقران، لهشم،

---

(1) أنظر مبحثنا أعلاه « الجذور التاريخية الثقافية ».

(2) م.أ.و.ر، علبة 4474، تقرير عامل عمالة وهران (إلى الحاكم العام)، مؤرخ في 16 جانفي 1913.

(3) طالع تفاصيل ذلك الإحصاء لدى عالم (م) « المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري.... » صص 72و73.

(4) عالم (م)، نفس المرجع، ص76، يفيد الباحث، اعتمادا على السيد هلول أحمد، « "شهادات عن انتفاضة بني شقران". المديرية العامة للوثائق، مقر الرآسة [بدون تاريخ] العاصمة» أن هذه الوفود، « قد كتبوا [جراء أحد الاجتماعات في 22 سبتمبر 1914] وثيقة تضمنت عزمهم على ألا يسلموا أبناءهم للتجنيد وأن يقاتلوا فرنسا متعاونين باسم الجهاد... ».

لغرابة، لمجاهر وخليفة، وحضور كبار شيوخ لفراقيق ولهشم وسيدي دحو؛ وقد تم ذلك بضريح سيدي محمد بوجلال، وكانت الإدارة الاستعمارية قد لمست من قبل (21 سبتمبر) تظاهر سكان سيدي دحو وأعيانهم، الذين قدموا إلى معسكر للاحتجاج ضد قانون التجنيد الإجباري "وعدم إشراك أبنائهم في الحرب". فاتهمت الإدارة كلا من مصطفاوي محمد ومصطفاوي دحو وأبي علال دحو والمكوي الهاشمي مسؤولين على هذا العصيان(1). أما يوم 28 فقد عزمت الإدارة على اعتقال تسعة من أعيان لولاد دحو وسجنهم، مما أثار غضب السكان وهيج نفوسهم فرموا الشرطة بالحجارة. وبعد مظاهرة حوت حوالي 300 رجل، قرر القائد العسكري للمنطقة، مع رئيس دائرة معسكر، تنظيم بعض المناورات العسكرية، ودوريات في الناحية هدفت إلى تخويف السكان وتهديدهم باستعمال القوة.

مع بداية أكتوبر 1914 تواصلت مقاومة "التجنيد العسكري" لدى بني شقران، وعارضت أفواج الشباب والسكان والأعيان معا معارضة شديدة عمليات التسجيل التي عزمت السلطات الاستعمارية إجراءها بحضور فرق الجيش(2) والأعوان الإداريين. والظاهر أن عروش بني شقران الجبلية من لفراقيق وبني مروان وبني خنيس وأولاد سعيد وحجاجة وأهل غريس ولمجاهر (سكان المحمدية) كانوا قد اجتمعوا ليلة 4 أكتوبر بضريح سيدي مفلاح وتدارسوا "إمكانية"، حدوث هجمات للجيش الفرنسي على العروش، وتم الإتفاق "أن تتآزر هاته العروش فيما بينها، وتحصل النجدة المشتركة إن هوجمت إحداها"(3).

إندلعت أحداث المقاومة المسلحة ببني شقران يوم الخامس من أكتوبر، وتحديدا بعرش لفراقيق، عندما قاوم ستة من أعيان السكان، كان على رأسهم المدعو شعالة بن عبو وشعالة حمزة، عملية الاعتقال التي أمر بها

---

(1) D.A.W.O, boite B10, rapport de 5 novembre 1914. Cf le rapport du 14 janvier 1915.
(2) C.A.O.M, carton 9H16, rapport du 4 octobre 1914. Cf D.A.W.O, idem, rapport du 20 octobre 1914.
(3) م.أ.و.و نفس المصدر، وثيقة بتاريخ 10 أكتوبر 1914، وهي عبارة عن شهادة للمدعو طوبال علي.

مساعد-المتصرف الإداري وهو الذي "أشهر مسدسه، مطلقا النار صوب أحد الأعيان الذي نادى بالجهاد". فوجئت الشرطة والفرقة العسكرية "برد فعل المواطنين المختبئين وراء الصخور وأشجار الحدائق بإطلاق النار عليها"؛ وتطور الموقف إلى معركة حقيقية ألزم القوات الاستعمارية التراجع والفرار تجاه مدينة المحمدية (باريكو)(1)؛ واستمرت عملية المطاردة "الوطنية" ضد غالبية الفرق العسكرية من طرف الفرسان (حوالي 50) حتى ضواحي هذه المدينة(2).

يمكن للمرء أن يتصور مدى حجم عمليات القمع والاضطهاد الذي استعملته السلطات الاستعمارية والعسكرية ضد العروش الثائرة لإخماد حركتهم، وذلك بالتنكيل بالسكان وحرق المساكن وهدمها مع المساجد، وسلب الحبوب والأمتعة، وقتل المواشي والدواب. كما لجأت وحدات الجيوش إلى محاصرة الدواوير واعتقال الثائرين والمهتمين، مع مصادرة أسلحتهم قبل أن يسجنوا ويحالوا أمام المحكمة العسكرية بوهران، لتسلط عليهم أشد العقوبات(3). ولقد استمرت السلطات الاستعمارية في مضايقة سكان المنطقة بفرض العقوبات الجماعية والغرامات الباهضة عليهم، وداخل سياج عسكري ضرب عليهم، فتمركزت القوات العسكرية بمدينة مسكر والمحمدية وذلك زهاء نصف عام (أكتوبر 1914-مارس 1915).

إن ظروف الحرب العالمية الأولى ومحاولة تطبيق التجنيد العسكري الإجباري على الشباب الجزائري عموما أدى إلى مطاردة الإنسان، والتي دفعته إلى التمرد، وفي بعض الجهات من الوطن وجد الناس أنفسهم

---

(1) أسفرت هذه المعركة على قتيل واحد وجريح في الصف الفرنسي واستشهاد المدعو مخفي ابن الصديق وجرح المدعوين دريس أحمد وشعالة محمد.

(2) C.A.O.M, cart 9H13 « **Dossier : Révolte de Beni-chougrane 1914-1918** » :
طالع أيضا: مختلف التقارير التي يحويها ملف « **قضايا الفراقيق، سبتمبر 1914 أكتوبر 1914** » وملف « **قضايا بني شقران، 1914-1915** » لدى م.أ.و.و عنبة "B10"وجدير بالمقارنة أيضا مينيه (جيلبار)، **ظهور الجزائر**...، صص279-287.

(3) م.أ.و.و، نفس المحتوى بالنسبة للملفين المذكورين أعلاه، طالع مثلا تقرير عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام، مؤرخ يوم 26 جانفي 1915، ومذكرة 11 ديسمبر 1914 للمجلس العسكري.

مجبرين على العصيان. ففي سنة 1915 والتي وصفت بالهادئة نسبيا شهدت معظم نواحي التيطري والهضاب العليا الوسطى والقبائل والقطاع القسنطيني حركات تمرد، وتزايدت عمليات الفرار إلى الجبال، الأمر الذي فرض استدعاء النجدات العسكرية لقد ارتفعت أعداد الفارين والعاصين خاصة خلال عام 1916؛ فأثناء شهر سبتمبر من عام 1916؛ «قدرت الإحصائيات العسكرية عدد الفارين والعاصين منذ بداية الحرب (في 1914/09/08) بـــ 7.415 من مجموع 51.561 مجندا متطوعا أو مدعوا، وهذا قبل استدعاء دفعة 1917، أي بمعدل عاص واحد من جملة 07 »(1)، أما ظاهرة الفرار من الجندية في الجزائر فلقد استفحلت خلال فترة الحرب « حيث تمكنت فرق الدرك من اعتقال 24.000 شخص من بينهم 3200 فارين من الجندية، أما في نهاية 1918 [فقد تم] إحصاء 10.400 عاص وغير مسجل»(2).

لم يتم توقيف جميع الفارين من الجندية، فالبعض من العاصين لجأ إلى الجبال. وبمستغانم وهي المنطقة التي يتواجد بجبالها كثير من العصاة والفارين، سبب العسكريون الشبان، هموما للسلطات الاستعمارية، حيث ألحت أمام الحاكم العام على التعجيل بنقل دفعة 1917 إلى فرنسا "إذا أردنا تفادي حالة الفرار العامة". ورغم الجهود المبذولة فإن شحن دفعة 1917 لم يتم إلا في شهر أفريل 1917، مع حدوث حالات فرار كثيرة.

ومع نهاية عام 1918، كان الآلاف من العاصين يجوبون الأرياف، كما تضاعفت عمليات الاغتيال ضد رجال الدرك والموظفين الحكوميين من أصل جزائري، وحتـــى بالمناطق الأكثر هدوء. فخلال سنة 1915 كانت تجوب منطقة أولاد ميمون- (Lamoricière Décartes) بالقطاع الوهراني مجموعة يقودها اثنان من عصاة منطقة "أغلال" وهما الإخوان "بوتويزغة" اللذان تم قتلهما في نوفمبر من نفس العام، وحتى نهاية الحرب العالمية ظلت العديد من الجماعات تشق منطقة وهران؛ ومن أشهر هذه الجماعات

(1) مينيه (ج)، نفس المرجع، ص 570.

(2) نفس المرجع أعلاه، قارن

Cf C.A.O.M, Cart 3H58, « Le service militaire pour les indigènes 1907-1916 ».

"عصابة زيقومار-كوكو" (Zigomar coco) المسؤولة عن مقتل رئيس الأمن بوهران.

فخريطة المناطق غير الآمنة تبرز داخليا(1) في بعض النقاط الساخنة بالغرب الجزائري(2)، بالضواحي الجبلية لمستغانم والأودية العليا "لمكارة" ببلدية تلاغ، وبالقطاع الأوسط بالظهرة ومنطقة تابلاط والقبائل، وبالقطاع الشرقي، في أكبر جهات البلاد بالقبائل الصغرى والسلسلة الجبلية المتاخمة؛ بل وحتى بشبه جزيرة القل. وظاهرة العصيان هذه استهدفت عموما قتل رجال الدرك والمكلفين بالحراسة الغابية من الأعوان "الأهالي"، والقياد، وغيرهم من النواب "المميزين" الذين كانوا أعضاء بالمحاكم الزجرية، وهو ما يفسر "بالانتقام" الثائر ضد رموز السلطة الاستعمارية.

وأثناء الحرب العالمية كذلك فر عدد كبير من المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي الذي كان في الجبهة الأوربية. وقد «بقي بعض هؤلاء الفارين خارج الجزائر وخلقوا بالتعاون مع بعض التونسيين والمغاربة، لجانا وطنية في مدينة جنيف وبرلين، واسطنبول لاستقلال إفريقيا الشمالية. كما نشروا دعاية واسعة ضد فرنسا ونادوا بالحرية لبلادهم في المجال العالمي»(3)، وهكذا لم تستطع السياسة الفرنسية ودبلوماسيتها سواء في باريس أو الجزائر أن تمنع الجزائريين من الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي نشأت نتيجة للحرب، إذ أن مؤتمر لوزان المنعقد عام 1916 عالج قضايا القوميات المضطهدة، وركز على فكرة تقرير المصير، ومبدأ الديمقراطية التي نادى بها الرئيس الأمريكي ويلسون والثورة البولشفية بعد نجاحها في روسيا. كل هذا كان له وقعه الإيجابي وتأثيراته في القضية الجزائرية.

---

(1) DEPONT (Octave), « **une Insurrection en Algérie 1916** » in Afrique (L') française (Bulletin de), octobre 1921, vol1, p.p 5-19. Cf SEIGNORET, « **L'Algérie et les indigènes pendant la guerre** » in « Questions diplomatiques et coloniales », 1919, p.p 285-303.

(2) أنظر بجدوب (كريمة)، ظاهرة انعدام الأمن والاضطراب في الغرب الجزائري أو إشكالية المقاومة الاجتماعية الشعبية من 1881 إلى 1914، أطروحة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة وهران، جوان 1997، 216ص.

(3) سعد الله (أ)، الحركة الوطنية...، ص232.

تدعمت لجنتنا "استقلال الجزائر وتونس" (7 يناير 1916) في جنيف وبرلين بصدور دورية "مجلة المغرب" في 30 مايو 1916، التي كان يديرها محمد باش حنبه القاضي السابق بتونس وقد كان لهاتين اللجنتين نشاط واسع في أوربا والعالم العربي، بشقيه المشرقي والمغربي وفي الدولة العثمانية. ولقد لعب الوطنيان التونسيان "الشيخ الشريف صالح" والمحامي "علي باشا حنبة" (أخو محمد حنبة) دورا دعائيا كبيرا ضد فرنسا، بفضح أساليبها الاستعمارية المشينة في الجزائر وتونس. فباش حنبة «هو الذي أخبر المؤتمرين المجتمعين في لوزان بأن الجزائريين الذين أصبحوا فرنسيين بعد ثمانين سنة من الاحتلال الفرنسي، كانوا لا يتعدون 500 أو 600 شخص. وقد طالب... باسم القومية بالحكم الذاتي لكل إفريقيا الشمالية »(1). وهو الذي كانت له مهمة الدعاية -المستمرة- ضد فرنسا بالتعاون مع "لجنة الوحدة والتقدم باسنطول" بإصدار كتيبات مؤثرة مثل "إساءات فرنسا تجاه الإسلام" و"إعلان الحرب المقدسة"، و"مرارة الغزو"(2).

كثف أعضاء "لجنة استقلال الجزائر وتونس" ومنهم أيضا الشيخ إسماعيل الصحيفي، أستاذ قديم بجامعة الزيتونة من كتاباتهم الناقدة والفاضحة لممارسة الإدارة الاستعمارية-الاستيطانية في الجزائر وتونس. كما وأنهم تلقوا دعما من طرف "الوطني" شكيب أرسلان، أمير الدروز الموجود هو الآخر بجنيف خلال فترة الحرب هذه. وفي هذا الجو أصدر الشيخان "صلاح الشريف" و"إسماعيل الصحيفي" كتب كثيرة منها "معاينات على فرنسا في تونس والجزائر"، و"عرض حول البربرية الفرنسية في تونس والجزائر"؛ وهناك كتاب ثالث كانت له طبعتان بالعربية علم 1916 وأخرى بالفرنسية نشره المؤلفان في لوزان عام 1917 تحت عنوان "شكاوي الشعوب المضطهدة: تونس والجزائر"، فضحا فيهما عنف الإدارة

---

(1) سعد الله (أ)، نفس المرجع، ص241.

(2) قارن بوكوبا رابح (ملازم سابق في الجيش الفرنسي وفار منه) - الاسم المستعار هو الحاج عبد الله- « الإسلام في الجيش الفرنسي»، القسطنطينية، 1915، 40ص و « مسلمو شمال إفريقيا والجهاد »، (الإسلام في الجيش الفرنسي، كراس رقم 2) لوزان 1917، 75ص.

الفرنسية من اللامساواة في تحمل أعباء الضرائب من طرف الجزائريين والتونسيين وعدم الاستفادة منها، والاستيلاء على مؤسسة "الحبوس"، [الوقف الإسلامي] وإختفاء طبقة البرجوازية، وغياب تمثيل حقيقي، والقضاء على اللغة العربية (في مراحل التعليم) مع مواد الدين والتاريخ، وشل القضاء الإسلامي. ويؤكد المؤلفان في خلاصة هذا الكتاب «أن الوطنيين كانوا يعملون في السرية من أجل تحرير وطنهم...، حان الوقت بالنسبة للجميع لمطالبة الظالمين بالمساواة، والحق في الحياة والاستقلال. التونسيون والجزائريون لم يقبلوا أبدا عن طواعية نظام الاضطهاد الذي أخضعوا له، وأنهم مستعدون كلما سمحت لهم الفرصة للدفاع عن قضيتهم، مطالبين باستقلالهم »(1).

كما كانت "مجلة المغرب" تلح دائما على المطلب القومي المبني على حقيقة وهو أن "الشعب الجزائري كان يطالب بإجراءات عامة للحرية وليس بالإجراءات الفردية أو الفئوية؛ ففي « سبتمبر 1918 نشرت مذكرة أرسلت إلى مؤتمر السلام الذي كان سينعقد في باريس، طالبت فيه تقرير المصير لإفريقيا الشمالية »(2).

ومع نهاية الحرب العالمية وقبيل افتتاح مؤتمر فرساي، وجهت لجنة "جزائرية تونسية" مذكرة "ذات مضمون وطني مشترك" «أمضاها أربعة تونسيين منهم باش حنبة محمد وصالح الشريف وثلاثة جزائريين، الشيخ محمد مزيان التلمساني، ومحمد بيراز الجزائري، وحمدان (؟) بن علي الجزائري... خلص إلى أن الشعب الجزائري والتونسي يطالب باستقلاله الكامل. وأرسلت نفس اللجنة برقية إلى الرئيس ويلسون يوم 2 يناير 1919 كان محتواها أن الشعب الجزائري-التونسي يعلق آماله عليكم لاسترجاع حقه في تقرير مصيره بحرية»(3).

---

(1) أجرون. (ش.ر)، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، ص1180.

(2) آجرون (ش.ر) « سياسة ليبرالية » ضمن مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، عدد أفريل-جوان 1959، ص ص137-138.

(3) آجرون (ش.ر) الجزائريون المسلمون...، ج2، ص1182.

بهذا يكون انتشار فكرة القومية بين الجزائريين قد تم، وأن مبدأها قد دخل مرحلة جديدة في الجزائر(1). فاندفاع الحركة الوطنية في الجزائر واتجاهها بعد الحرب العالمية الأولى لم ترسمه إصلاحات 1919 (إصلاحات جونار)(2)، بل هو نتاج تطور للوعي والضمير الوطنيين سياسيا وعاطفيا وتاريخيا واجتماعيا وثقافيا، بلورته ظروف مجيئ الحرب وأحداثها، في إيجابية كبيرة.

(1) DESPARMET (J) « La turcophile en Algérie » in B.S.G.A, n° 22, 1917.

(2) على عكس رأي غالبية المؤرخين الفرنسيين (آجرون، جولیان، غوتيه، بونار وآرون، مثلا) الذين يزكون إيجابية هذه الإصلاحات.

خاتمة

سجل المجتمع الجزائري يقظة ثقافية وسياسية ودينية واسعة مع مطلع القرن العشرين بعد أن استطاع بناء فئاته المختلفة وبروز شرائحه الفكرية والسياسية والثقافية مبكرا وفي إيجابية كبيرة. خصوصا بعد أن أصبحت "الأمة الجزائرية" واعية لخصائص وجودها. وبعد أن أيقظت الممارسات الاستعمارية الفرنسية ومؤسساتها الاستيطانية ضميرها الوطني. فالعاطفة الذاتية لدى الجزائريين توجت بضمير وطني بعد نضجها عبر العقود السابقة، وعبر الفترة التي امتدت حتى اندلاع الحرب العالمية؛ الأمر الذي سيحفز الجزائريين (من نخبة ورجال سياسة) للدفاع عن مصالحهم السياسية والاجتماعية يحدوهم الشعور بكامل قضاياهم وبصفتهم شعبا مستعمرا في رقعة من عالم عربي مسلم.

كانت فترة 1900-1914 خصبة للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية مثل توسيع قاعدتهم الانتخابية وتمثيلهم الحقيقي داخل جميع المجالس النيابية وبصفة أخص تلك التي ترتبط "بالبرلمان الفرنسي".

عمليا وبالنسبة للطبقة السياسية الوطنية فإنها لم تفوت الفرصة عندما تقرر رسميا إجراء عملية الإحصاء الخاصة بالشباب الجزائري بين سنتي 1907 و1908 قصد "إمكانية التجنيد" العسكري، وأثناء صدور قانون هذا التجنيد لهم إجباريا بموجب قانون ميسيمي (فبراير 1912)، الأمر الذي جند تلك الطبقة السياسية وعلى مختلف مستوياتها لتستنكر ذلك القرار وتطالب بتعويضات سياسية واجتماعية كان على رأسها "التمثيل النيابي" اللائق.

والأجدر أن نشير بأن الطبقة السياسية الجزائرية المحافظة بميولها العربية الإسلامية رفضت التجنيد الإجباري رفضا كليا سواء أكان مع الحقوق السياسية أو بدونها، على عكس جماعة النخبة المتفرنسة التي أرادت استغلال هذا القانون، الذي أصبح أمرا واقعا، ورأت فيه فرصة مناسبة للحصول على الحقوق السياسية "طلبا بطلب وأخذا بعطاء".

استمر اندفاع الجزائريين وصراعهم ضد الواقع الاستعماري في مجالات عديدة خلال تلك الفترة؛ فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبحت صعبة وفي تزايد بالنسبة للمجتمع الجزائري عموما، جعلت الحالة بالجزائر تتسم بالخطورة، خصوصا مع سن قانون التجنيد العسكري الإجباري، الأمر الذي سيتطلب مساهمة كبرى من القوى البشرية الريفية، وهو ما بلور لدى الرأي العام السياسي الجزائري بمختلف اتجاهاته ضرورة الإسراع بإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح طبقات المجتمع الجزائري التي عانت من الضغوطات منذ فترة طويلة. كما أن المثقفين ورجال السياسة لم يغفلوا موضوع "التعليم" لأبناء الجزائريين والدفاع عن مصالح المدرسين. وبخصوص قضية التعليم الذي يمس أبناء الجزائريين فإن فترة ما قبل الحرب (1908-1914) - وما بعدها- قد عرفت عجز السياسة الفرنسية لحل الأزمة التعليمية المتفشية في ربوع مناطق الوطن، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام وتجاهل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين الثقافية والتعليمية بالخصوص. فالواقع أثبت أن المدارس التي أسستها الإدارة الفرنسية كانت عاجزة دوما على استيعاب الأطفال الذين سيترددون عليها بعد نهاية الحرب العالمية (بعد ظاهرة التسيب المعروفة)، مما جعلها تتبع سياسة معينة لحل هذه الأزمة وهي سياسة "التكديس" كأسلوب لحل نهائي وهو ما سيؤدي إلى فشلها مرة أخرى خلال فترة ما بعد 1919.

وفي نفس هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وبغض النظر عن سبب "التجنيد العسكري الإجباري" بالنسبة لأبناء الجزائريين، فيما يتعلق بموضوع "الهجرة الجزائرية" اتجاه المشرق العربي، كما يركز

عليه معظم المؤرخين، إن الواقع التاريخي يؤكد أن عوامل كثيرة أخرى لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة. ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة (خصوصا الهجرة التلمسانية المشهورة عام 1911) فإننا نفسرها وطنيا بكونها احتجاجات ومظاهرات ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، وبكونها (هجرة تلمسان) مع شبيهاتها وسط وشرق الجزائر شكلا من أشكال المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال الفترة الاستعمارية إجمالا وحتى 1914.

وبالنسبة "للتجنيد العسكري الإجباري" فإن المواطنين في القطاع الوهراني ناهضوا سياسة القرارات الاستعمارية في هذا الشأن، وتمثلت أهم مقاومة له في نواحي معسكر ببني شقران ابتداء من خريف 1914، على غرار ما كان يحدث في الجنوب القسنطيني والتيطري وأعالي سهول العاصمة وناحية بجاية خلال نفس الفترة.

وسواء فهم الجزائريون عموما قضايا الحرب الحقيقية أو لم تكن لهم فكرة واضحة عنها، إلا أن رفض المواطنين في منطقة معسكر لتسجيل أبنائهم رسميا، قصد تجنيد عسكري إجباري لاحق، يعتبر موقفا ذا "دلالة وطنية" استمد مقوماته من الإرث التاريخي الثقافي التي تميزت به منطقة معسكر وبني شقران وإلى الرمزية "التي مثلتها شخصية الأمير عبد القادر" باستمرار في ذهنية ونفسية مواطني هذه المنطقة (تستيقظ الذاكرة دائما بالمراسلات العائلية بين الشام والجزائر، وبوسيلة الحج، وزيارة أفراد عائلة الأمير إلى مدينة معسكر وأحوازها).

بيبلوغرافية

أولا: المصادر والمراجع بالعربية:

أ/ المصادر:

1- الوثائق والنشرات:

- الأرشيف العثماني (القسم السوري):
- 1°- يلزيد أوراقي 1-157، قسم 25، ظرف 157- لف 3. [هجرات العائلات الجزائرية من غرب الوطن إلى الديار الشامية].
- 2°- أرشيف رئاسة الوزراء رقم "و"207، لف 7. [الوضعية .الاجتماعية والقانونية للمهاجرين الجزائريين في الشام].
- أحمد ولد قادي. -دواير وزمالة، مطبعة هانتز، وهران، 1883، 77 صفحة. والمؤلف مترجم إلى اللغة الفرنسية (Douaïars et Zmalas) من طرف نفس المطبعة وفي نفس السنة، وذلك في 16 صفحة.
- الأمير محمد (بن عبد القادر). – تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، القاهرة 1903، (الطبعة الأخرى، دمشق 1964).
- الحفناوي (أبو القاسم). – تعريف الخلف برجال السلف، العاصمة، مطبعة فانتانا، ج1 1907 في 217 صفحة وج2 1909 في 624 صفحة.

2- الصحافة:

"الصحافة الوطنية"، وهو عبارة عن ملف وثائقي محلل للعديد من مقالات الصحافة العربية الوطنية -أي الجزائرية-، متوفر لدى مديرية الوثائق بولاية وهران، علبة رقم 2261.

"الإسلام" (1912-1913)، أسسها الصادق ديندان بمدينة عنابة (أكتوبر1-10) أولا، ثم تحولت إلى العاصمة؛ جريدة أسبوعية، تصدر باللغة الفرنسية والعربية (معربة عن الأصل الصادر بالفرنسية). فهي جريدة متحمسة للقضايا الوطنية، دافعت وطالبت بحقوق المسلمين الجزائريين؛ توقفت بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

"الجزائر"، عددان فقط خلال أكتوبر ونوفمبر 1908. وهي مجلة من أوائل المحاولات التي بذلتها العناصر الإصلاحية الوطنية، صاحبها هو عمر راسم، "الشهير بنزعته العبودية وروحه الوطنية الثائرة. كان قد حاول قبل بروز "الجزائر" إصدار صحيفة عنوانها "الإصلاح" فوقفت دونه الحاجيات المالية –ناصر (محمد)،"الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939"-الجزائر1980.

"الحق الوهراني". صحيفة أسبوعية، تصدر بوهران، وهي ذات الإنطباع الإسلامي والنهضة الإسلامية في المشرق؛ ظهر أول عدد لها يوم 14 أكتوبر 1911، كان مديرها رجـل أعمـال فرنسـي، اعتنق الإسلام وأخلص له وهو تابييه (TAPIE)، مدعما من طرف بعض الملاك الجزائريين وتاجران في المجوهرات ومساعد صيدلي؛ كان جل المحررين في الصحيفة يمضون مقالاتهم بأسماء مستعارة كأحمد ريسا وبربروس وصال. ساهم في تحريرها من العاصمة ابن منصور الصنهاجي ("الفاروق") والتاجر دريسي أحمد من مدينة "سلا" من المغرب الأقصى.

"المصباح" (1904-1905)، جريدة أصدرها العربي فخار بمدينة وهران، وهو مدرس اللغة الفرنسية بالمدارس الحكومية. تأسست الجريدة استجابة لذلك التيار السياسي الذي عرفته منظمة الشباب الجزائري (Les jeunes Algériens) مع بداية القرن العشرين؛ وهو للدعوة إلى مساواة الأهالي في الحقوق بالفرنسيين –ناصر (محمد)، "الصحف العربية للجزائرية من 1847 إلى 1939"- ؛ هي جريدة أسبوعية محررة باللغتين العربية والفرنسية.

ب/ مراجع (قائمة مختصرة)

- ابن شنب سعد الدين. –النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن 14هـ، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، السنة الأولى 1964، الجزائر.

- أنطونيوس جورج. –يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1974.
- أنيس محمد. –الدولة العثمانية والشرق العربي (1514–1914)، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، (بدون تاريخ).
- السيد رضوان. – "عصر النهضة العربية : الأسئلة الكبيرة والأجوبة الحائرة"، ضمن مجلة الفكر العربي، عدد 39 وعدد 40، أكتوبر 1975.
- المدني أحمد توفيق. – كتاب الجزائر، المطبعة العربية الجزائرية، 1300هـ. (1931–1956).
- تركي رابح .– التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931–1936)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.
- حلوش عبد القادر. –السياسة التعليمية في الجزائر (1871–1917)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1975.
- خوجة حمدان بن عثمان. –المرآة، باريس، مطبعة غوطشي فيلست1833.
- سعد الله أبو القاسم. – أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر 1978.
- سعد الله أبو القاسم.– الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930). بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 1969.
- سعد الله أبو القاسم. – تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16–20م)، جزآن، الجزائر، 1985.
- سويدان أحمد محمد. – "محمد عبده والنهضة العربية الإسلامية"، ضمن مجلة الفكر العربي، عدد 39، عدد 40، أكتوبر 1975. صص 156–170.
- فودة عز الدين.– المجتمع العربي، مقوماته وقضاياه السياسية، القاهرة، 1966.
- محمد بن عبد الكريم. – حمدان بن عثمان خوجا الجزائري ومذكراته، دار الثقافية، بيروت، لبنان، 1972.
- ناصر محمد. – الصحف العربية الجزائرية (1847–1939)، الجزائر، 1980.

- ناصر محمد. – المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931، الجزائر 1398هـ -1978م.

ثانيا- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

أ/ أرشيف ما وراء البحار بآكس أون- بروفانس (فرنسا).

A- Archives d'outre-mer a Aix-en-Provence (France

1- Archives de l'ancien gouvernement général de l'Algérie.

- SERIE « F^{80} » : Instruction publique, écoles publiques) et lycées.

F^{80}.431 à 434 – Rapports des préfets (1849-1858).

F^{80}.1551 - Statistiques (1875-1901).

F^{80}.1561 à 1583- Instruction publique, écoles et lycées.

F^{80}.1747 -Confréries musulmanes.

F^{80}.2009 - Instruction publique et cultes.

F^{80}.2043 - Naturalisation en Algérie (1838-188).

- SERIE « H » : Affaires indigènes.

Sous-série « 3^{H} » : Questions militaires :

3H11 - Engagement. Rengagement. Etat des Algériens (1914-1935).

3H61 - Etudes sur le recrutement des indigènes (1908-1911).

3H63 - Recrutement des indigènes, réglementation et réaction de l'opinion. Tlemcen (1911-1922).

Sous-série « 7^{H} » : Chefs indigènes.

7H23 - Chefs indigènes, Agha, honoraires (1894-1905).

- Agha et Bachagha (1898-1899).

Sous-série « 9^{H} » : Surveillance politique des indigènes (1844-1940).

9H4 - Police des indigènes, 1877-1914 (état d'esprit).

9H5 - Police des indigènes, 1877-1914 Presse, propagande.

9H6 - Police des indigènes, 1877-1914 Presse, propagande

9H16 - Surveillance politique des indigènes 1914-1918. (Révolte des Béni-Chougrane 1914-1918).

9H99 - Emigration en Tripolitaine et au Maroc (1894-1900).

9H100 - Emigration en Tunisie (1874-1911).

9H101 - Emigration au Maroc (1887-1892).

9H102 - Emigration au Proche-Orient (Syrie, Egypte, Palestine, Empire, Othoman) (1880-1889).

Sous-série « 10H»– Etudes et notices sur l'Algérie et l'Islam (1845-1940).

10H56 - Notices sur les chefs indigènes et grandes familles (1849-1868).

10H57 - Notes sur l'enseignement théologique des Médersas (1849-1868).

10H58 - Notes sur l'enseignement théologique des Médersas.

Sous-série« 11^H»-Rapports périodiques émanant du service central des affaires indigènes du gouvernement général et destinés au gouvernent français.

11H46 - Rapports sur la situation politique et administrative des indigènes. (Novembre 1920 – Janvier1921).

11H47 - Rapports sur la situation politique et administrative des indigènes. (1900 – 1940).

11H48 et 11H49 - Bulletin de « I.E.O ».

Sous-série « 12^H»– Réformes :

12H3 - Indigénat. Loi du 23 Décembre 1904.

12H4 - Indigénat. Projet Albin Rozet. 1901-1913.

12H5 - Indigénat. Lois du 15 Juillet 1914, du 4 Février 1919, loi du 4 Août 1920, du 11 Juillet et 30 Décembre 1922.

12H6 - Indigénat/ Représentation électorale des indigènes (1902-1922).

Sous-série «13^H » -Cette sous-série vient pour les assemblées locales en modeste complément de la série « F », à laquelle il convient de se reporter sur les élections proprement dites. La sous-série « 7G » :pourra lorsqu'elle sera définitivement classée, fournir une intéressante documentation.

13H1 - Elections indigènes avant 1914. Rapports des diverses élections indigènes de 1920 (Djemaa, Conseils municipaux, Conseils généraux. Délégations financières).

Sous-Série « 14^H » - Questions sociales concernant les indigènes (économie, enseignement, assistance, travail, etc...) (1908-1940).

14H9 - Sociétés indigènes de prévoyance (S.I.P), création et réglementation (1898-1927).

14H41 - Commission de l'enseignement des indigènes (1908).

- Enseignement des indigènes (1908-1910).

- Construction scolaires (1892-1913).

14H47 - Moudérès. Inspections (1905-1923).

14H58 - Obligation scolaire (1897-1889).

Sous-Série « 16^H » : Questions religieuses (1851-1940). (Islam Algérien, cultes et confréries).

16H1 - Ordres religieux. Confréries et Marabouts (1849-1876).

16H2 - Confréries. Renseignements divers (1849-1903).
- Rinn, Marabouts et Khouans (exemplaire annoté et complété par l'auteur 1849-1909).
16H5 - Confréries. Rapports semestriels (Oran) (1902-1918).
16H7 - Ordres religieux..., Etudes de l'enterprête Colas sur les ordres religieux, (1883).
16H8,9,10 - Préparation du travail de M.M.DUPONT et COPPOLANI sur les confréries. Enquêtes et rapports.
16H11 - Confréries et notables. Enquête de 1898.
16H30 - Confréries et notables. Enquête de 1910.
16H31 -Confréries et notables. Enquête de 1910. (Département de Constantine).
16H32,33,34 - Confréries et notables. Enquête de 1910 (Département d'Oran).
1H.H76 - Statistiques et renseignements (1852).
1H.H77 - Statistiques et renseignements (1853).
8H.H -Tableau d'organisation des commandements dans les trois Départements

- <u>SERIE « J »</u> : **Bureaux Arabes de l'Oranie**

Sous-Série J1 – (Division d'Oran) 1923-1931.

J3 - Police générale (1883-1891) et (1867-1894)
1J4 - Affaires politiques et administratives (1843-1866) et (1867-1894).
1J21 - Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1843-1863).
1J24 -Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1880-1885).
1J25 - Personnel des tribus, des bureaux arabes et de la justice musulmane (1886-1898).
1J30 - Statistiques générales (1877-1891).
1J31 - Renseignements historiques, géographiques et géologiques. (1874-1891).
1J32 – à 1J39 Renseignements politiques et administratifs, biographie (1842-1891).
1J42 - Travaux indigènes, instructions publiques, culte (1880-1891).
1J48 - Correspondance générale (1846-1881).
1J76 à 1J78 - Renseignements politiques et administratifs, biographie (1878-1903).
1J79 - Propriété, domaine et séquestre (1877-1888).

1J82-1J85 - Travaux indigènes, instruction publiques et culte (1847-1886).

Sous-série « 60J ».

60J20 Médersa (1874-1876).

- **SERIE « ORAN, série continue ».**

Oran 3332 Associations culturelles musulmanes (1901-1944).

Oran 3333 Associations culturelles musulmanes (1901-1944).

Oran 3365 Police politique, surveillance des indigènes (1873-1883).

Oran 3387 Rapports mensuels sur la situation du département (1906-1911).

- **SERIE « N »**, 2 N - Répertoire des dossiers du sénatus – Consulte, Tribus d'Algérie (dans le Département d'Oran, établis par P.Boyer. Inventaire n°1029) ; Quelques dossiers.

- **SERIE « P » - Culte :**

P4 - Culte musulman, confréries musulmanes. Zaouïas, écoles coraniques, personnages religieux (1854-1857).

P5 - Questions d'ordre général. Séparation des églises et de l'Etat (1902-1917).

- **SERIE « S-ORAN » : Instruction publique.**

Sous-série 1S – Enseignement primaire.

1S28 - Ecoles primaires supérieurs (1874-1879), écoles normales (1842-1885).

1S29 - Créations d'écoles et de salles d'asile (1874-1879), écoles normales (1850-1881).

1S30 - Statistiques sur la situation de l'enseignement primaire dans le département d'Oran (1854-1880).

1S31 - Instituteurs : décision collectives (1846-1886), personnel en activité (1881-1888), distinctions honorifiques (1858-1879), pensions et secours à des instituteurs (1864-1885).

1S32 - Admissions gratuites (1850-1881), rétributions scolaires (1847-1877), examens (1848-1886).

1S33 - Inspections (1844-1880), comité de surveillance (1858-1880), livres prohibés (1858-1863), expositions scolaires (1867-1880), gymnastique (1869-1880), construction et ameublement des maisons d'école (1850-1885).

1S34 - Cours d'Adultes (1851-1887).

1S36 - Ecoles mixtes (1855-1879).

1S37 - Ecoles arabes-françaises : arrondissement d'Oran, Mascara, Tlemcen (1860-1881).

1S38 - Idem : Arrondissement de Sidi Bel Abbès et Mostaganem.

$1^{S}39$ - Ecole arabe-françaises et cours d'adultes maures : instructions (1849-1881), surveillance et inspection (1850-1874). chaire publique d'Arabe (1834-1877).

$1^{S}40$ - Ecoles arabes françaises et zaouïas (1852-1874), cours d'adultes maures (1856-1865), école normales primaire d'Alger et école des arts et métiers (1856-1879), écoles et confréries religieuses.

Sous-série 2 S.Enseignement secondaire :

$2^{S}1$ - Collège d'Oran : personnel (1860-1887), budgets (1864-1886), affaires diverses (1849-1887).

$2^{S}2$ - Collège de Mostaganem (1871-1884), Tlemcen (1871-1887), des jésuites d'Oran (1852-1881) ; collèges arabes-français (1839-1881).

$2^{S}3$ - Collèges et lycées. Affaires générales et collectives (1839-1886).

Sous-série 4 S – Ecoles coraniques et Médersas

4S1 à 4S5 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département d'Oran

4S6 à 4S9 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département de Tlemcen.

4S10 à 4S13 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département de Mostaganem.

4S14 - Ecoles coraniques (1908-1955). Département de Tiaret

4S15 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Mostaganem : dossiers des établissements (1896-1933).

4S16 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Tlemcen (1896-1930).

4S17 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Sidi Bel Abbès (1896-1914).

4S18 - Ecoles coraniques. Arrondissement de Mascara (1896-1933).

4S19 - Ecoles coraniques. Arrondissement d'Oran (1896-1933).

4S20 - Médersas (1944-1952).

4S21 - Médersas de Tlemcen (1903-1947).

- SERIE « X » : Dons et acquisition :

8X23 - Rapports sur l'artisanat indigène algérien de Tlemcen. 1938.

Sous-série 9 X : Coupures de presser et brochures diverses.

9X35 - Coupures, articles, revue bleue (articles sur la conquête et l'organisation de l'Algérie (1883-1908).

9X36 - Coupure sur l'Islam et l'Algérie (1884-1892).

9X59 - Coupures de formation islamique (19 corps d'armée.

- Latellier (R.Y). La famille indigène devant les problèmes sociaux modernes.
- Marçais (G). Les musulmans et la France.
- Brunot. Les caractères essentiels de la mentalité indigène.

ب- مديرية المحفوظات بولاية وهران

B- Direction des Archives de la wilaya d'Oran

Carton 4064 - Enseignement privé des indigènes, Oranie (1903-1922).

- Ecoles coraniques, Oranie (1929-1931).

Carton 4065 - Etat des indigènes engagés volontaires de l'oranie (1920-1921).

Carton 4471 - Renseignement individuels, surveillance des indigènes (1900).

- Fiches signalétiques (élus), exposé de la situation politique des indigènes. en Oranie : Août 1903 à Janviers 1909.
- Fiches signalétiques des élus indigènes.
- Etat d'esprit indigène (1914-1918).

Carton 4474 - Renseignements individuels pour servir au recrutement du personnel administratif indigène à la surveillance politique et administrative des populations musulmanes d'Oranie.

Carton 4476 - Propagande anti-française (1901).

Carton F.10 - Insurrections (1914-1924).

- Affaires de Sidi Daho (1914).
- Affaires des Ferraguig (Septembre à Octobre 1914).
- Affaires des Bandits Bou Touizerat d'Arlal (1915-1924).

Carton B.18 - Voyages du Président Loubet (1903).

B.23 - Personnalités et visiteurs de manque (1924-1929).

Travaux parlementaires ثالثا – الأشغال البرلمانية (ج.ر.ج.ف)

1°- Chambres des députés 1°- الأشغال البرلمانية بغرفة النواب

1- Burdeau. - Rapport du 05 Décembre 1891.
2- Droits politiques des indigènes (Rapport 1921).
3- Eugène Etienne. - Rapports (1855-1887).
4- Indigénat (Rapports 1919, 1922 et 1927).
5- Indigénat (« « « «).
6- Indigénat (« « « «).
7- Jacques. - Rapport sur l'Etat civil (1881).
8- Jonnart. - Rapport du 12 Juillet 1892.
9- Latellier. - Rapport du 15 Novembre 1883.
10- Mouret. - Rapport sur l'accession des indigènes aux droits civils et politiques (1er Mars 1918 et 02 Août 1918).
11- Marin. (L.) -Rapport du 04 Octobre 1916.

12- Sabatier. -Rapports 15 Octobre 1889.
13- Rozet. - Rapports (20 Décembre 1911, 17 Juin 1912, 18 Décembre 1913 et 14 Mars 1913).
14- Warnier. Rapports sur le projet relatif à l'établissement et à la conservation de la propriété en Algérie (1873).

2°-Sénat 2°- **الأشغال البرلمانية (مجلس الشيوخ)**

1- Bérenger. - Rapport sur le recrutement et l'armée indigène (26 Novembre 1915 et 7 Décembre 1915).
2- Commission sénatoriale de l'Algérie. - Procès verbaux (registres : 1891-1892 ; 1893-1804 ; 1905-1919 et 1919-1939).
3- Franck Chauveau. - Rapports sur la propriété foncière en Algérie (23 Mars 1893 et 08 Juin 1893).
4- Isaac. - Rapport sur la justice française et musulmane (8 Février 1895).

رابعا- أشغال المجالس بالجزائر :

1- المفوضيات المالية (Délégations -Les- financières 1900-1940).

2- المجلس العام لعمالة وهران (Conseil -Le- général de département d'Oran).

3- المجالس البلدية (أشغال) في مدن عمالة وهران.

4- Annuaire statistique de l'Algérie.

5- Exposés sur la situation générale de l'Algérie.

6- Annuaire (Grand) général de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc.

7- Statistique financière de l'Algérie.

خامسا- الصحافة الفرنسية (Presse) :

- AÏN SEFRA (عين الصفراء)، أسبوعية، صدرت في مستغانم. أسست في 1833. وابتداء من 1936 ستأخذ موقفها ضد الجبهة الشعبية وتتعاطف مع حزب الشعبي الفرنسي.
- ECHO(L) ORAN ("صدى وهران")، صحيفة يومية، تأسست في سنة 1844، وهي لسان حال صليب النار. ستصبح صحيفة الأحزاب اليمينية ابتداء من 1936.

- ECHO (L') de TLEMCEN (صدى تلمسان")، صحيفة أسبوعية، تأسست سنة 1854 مؤيدة لرئيسي بلدية تلمسان، السيد فالور لليساري.
- LE PETIT (Le) TLEMCENIEN (التلمساني الصغير)، تأسست في 1901. 6000 نسخة في 1936. و4000 نسخة في 1938.
- REVEIL (Le) De MASCARA (إفاقة معسكر)، أسبوعية، تأسست في 1880، مديرها، وهو رئيس بلدية معسكر الرادكالي مؤزولي باسكال.

سادسا- قائمة المجلات المستعملة أو المذكورة

Revues algériennes et françaises:

- Annales de l'institut d'études orientales de la faculté des lettres d'Alger.
- Bulletin de la réunion des études algériennes (1898-1933).
- Bulletin du comité de l'Afrique française (B.C.A.F.) mensuel (1891-1939) et renseignements coloniaux.
  Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord.
- Bulletin de la société de géographie et d'archéologie d'Oran.
- Questions diplomatiques et coloniales.
- Quinzaine (La) coloniale (1894-1914).
- Revue (La) africaine (1856-1961).
- Revue algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence (1855-1921).
- Revue d'histoire et de civilisation du maghreb.
- Revue bleue.
- Revue des études islamiques.
- Revue (La) indigène. (R.I).
- Revue du monde musulman (1906-1921). (R.M.M)

سابعا- الدراسات والمراجع : — Etudes et ouvrages

- **ABOU BEKR** (Abdesselem Ben Chouaïb). -Répertoire de jurisprudence musulmane algérienne et tunisienne (Statut personnel et succession) ext. R.A.T. et M, 1921, 1922, 1923, Alger, Carbonnel, 1923,117p.
- **ABOU BEKR** (A.B.C). - De la représentation en droit musulman (ATTENZIL), Tlemcen, Imprimerie centrale, 1905, 12p.
- **ABOU BEKR** (A.B.C). - L'esprit de philosophie de droit musulman (D.A.W.O, classement : A 1488).

- **ABOU BEKR** (A.B.C). - L'assimilation des indigènes musulmans de l'Algérie aux français ; In congrès international de sociologie colonial,6 – 11Août 1900.
- **ABOU BEKR** (A.B.C). -La religion musulmane et la civilisation ; In revue indigène, n°21, 1908, p.p 6-11.
- **ABOU BEKR** (A.B.C). -Usages de droits couturiers dans la région de Tlemcen ; In revue Africaine, n°368-369, 1936.
- **ACHOUR** (Ch). -ABECEDAIRES en devenir. Idéologie coloniale et langue française en Algérie, Ed, en N.P., Alger 1985, 607p.
- **AGERON** (Charles-Robert). - Les Algériens musulmans et la France. Paris P.U.F, 1968, 2 Tomes, 1308p.
- **AGERON** (Ch-R). - Politiques coloniales au Maghreb. Paris, P.U.F, 292p.
- **AGERON** (Ch-R). - L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaule. Paris, Sindbad, 1980, 240p.
- **AGERON** (Ch-R). - «Jules Ferry et la question algérienne en 1892 » ; In. R.H.M.C, Avril-Juin 1963.
- **AGERON** (Ch-R). - «Le nationalisme algérien : de l'Islam à la révolution » ; In revue historique, Juillet 1958, pp. 126-137.
- **AGERON** (Ch-R). - «Le mouvement Jeune Algérien de 1900 à 1923 » ; In Etudes maghrébines, « mélange Charles André Julien », Paris. P.U.F, 1964, p.p.217-243.
- **AGERON** (Ch-R). - «Le premier vote de l'Algérie musulmane. Les élections du collège musulman en 1919-1920 » ; In R.H.M.C. Janvier 1970.
- **AJGOU** (Ali). - L'enseignement indigène en Algérie de 1892 à 1949.Essai d'une histoire éducative et culturelle. Thèse, Université de Provence, 2 Vol, Nov. 1983.
- **BASSET** (René). - Nédroma et les Traras. Paris. Ed. Leroux, 1901, 238p.
- **BAUGENCY**. L'exode de Tlemcen en 1911. Publication officielle, imprimerie Barriler, 1914.
- **BEL** (Alfred). – « De l'enseignement réservé aux indigènes musulman dans les écoles qui leur sont spécial » ; In Bull de l'enseignement des indigènes, n° 184-82.
- **BEL** (A). –« La population musulmane de Tlemcen » ; In Revue d'études ethnographiques et sociologiques, 1908, p.200-216.
- **BEL** (A) et **RICARD** (P). - Le travail de la laine à Tlemcen. Alger, 1913, 360 p.
- BENACHENHOU (Abdellatif). - Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962). O.P.U, Alger, 1976, 480p.
- **BENCHEB** (M). - La vie musulmane à Alger ; In revue indigène, 1907, 1908 et 1909.
- **BENCHENEB** (Saâdeddine).-La littérature arabe (en Algérie) ; In encyclopédie coloniale et maritime, Algérie, T2, p1946.p.p. 248-253.

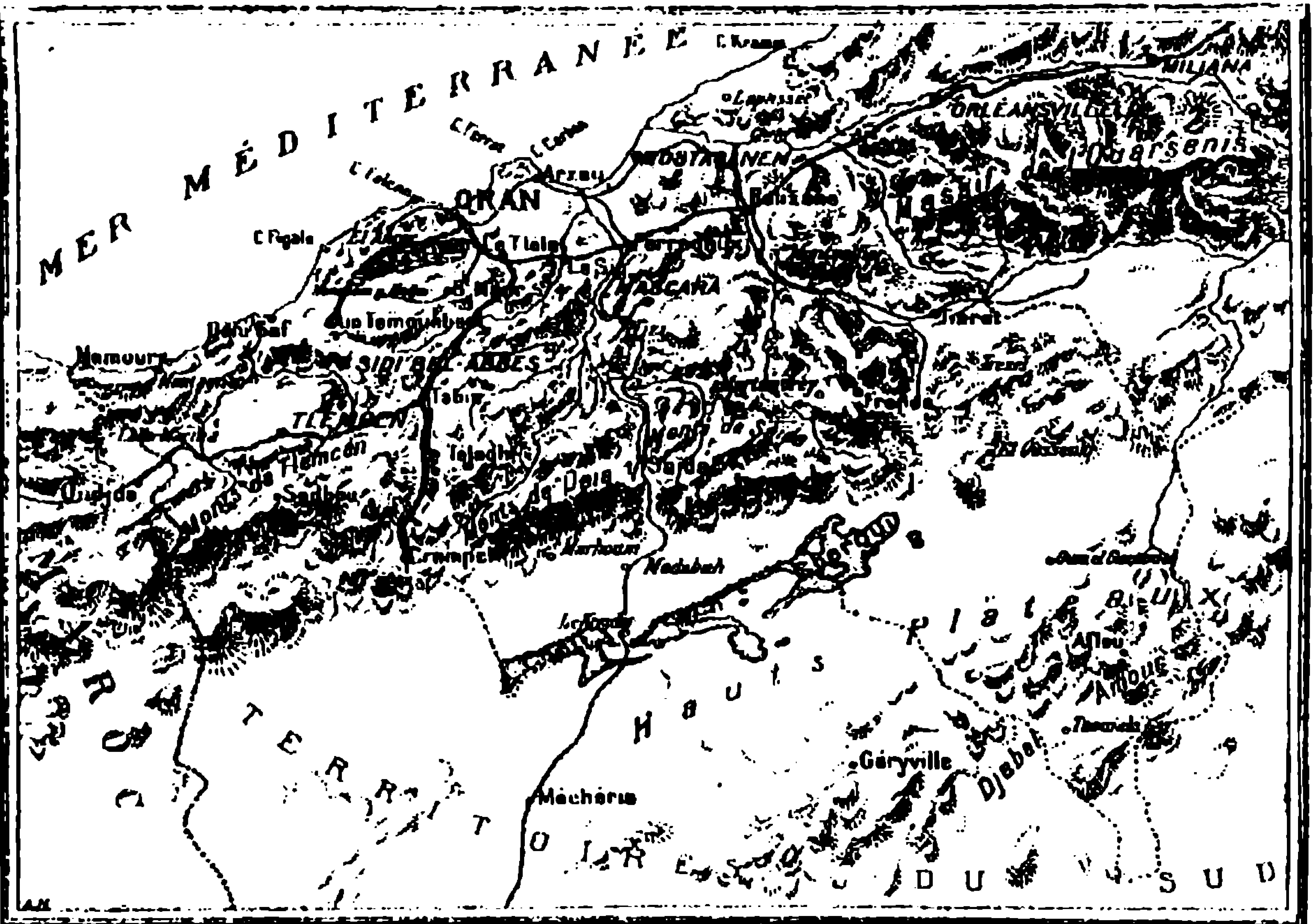
revue africaine, 1956, pp.475-499.
- **BENHABYLES** (Cherif).L'Algérie française vue par un indigène. Alger, Librairie orientale, 1914, 195p.
- **BENKADA** (Saddek). L'Espace urbain et structures sociales à Oran de 1792-1831 ; D.E.A, Université d'Oran. 1988.
- **BENRAHAL** (M'Hamed). - «Etude sur l'application de l'enseignement publique en pays arabe » ; In B.S.G.A.O, p.117.
- **BENRAHAL** (M').- «Où va l'islam » (réponse à l'enquête) ; In revue « Questions diplomatiques et coloniales ». 1901.
- **BENRAHAL** (M'). - « à travers les Béni Snassen » ; In B.S.G.A.O, 1889.
- **BOUKABOUYA** (Lieutenant El Hadj). - L'Islam dans l'armée française, Constantinople, 1915, 40p.
- **BOUKABOUYA** (Lt. El Hadj). - Les musulmans d'Afrique du Nord et le Djihad (L'Islam dans l'armée française, 2ème fascicule), Lausanne, 1917, 75p.
- **BERNARD** (A), LACROIX (N). - L'évolution du nomadisme en Algérie, Alger, 1906, 341p.
- **BERQUE** (Augustin). « Essai d'une bibliographie, critique des confréries musulmanes algériennes » ; In B.S.G.A d'Oran, Juin-Septembre à Décembre 1919.
- **BERQUE** (A). - La bourgeoisie algérienne, Hespérie, 1948.
- **BERQUE** (A) - Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne ; In revue de la méditerranée, 1951.
- **BOURDIEU** (P). - Sociologie de l'Algérie, Que Sais-je ? n°502, 1962.
- **BROSSELARD** (Ch). - Les Khouns (de la constitution des ordres musulmans). Alger, 1859, 36p.
- **BURDEAU** (A). L'Algérie en 1891. Paris, Hachette, 1892, 406p.
- **BRUNEL** (C). - « Le service militaire obligatoire des indigènes ; In Revue -La- Africaine », 1908, pp.148-153.
- **CANAL** (S). - Monographie de l'arrondissement de Tlemcen ; In B.S.G.A. d'Oran, 1886.
- **CECILE** (F). - Les adjoints indigènes des communes de plein exercice et des communes mixtes. Thèse de droit, Alger, 1913.
- **CHABANE-MEDJDOUB** (Karima). -L'insécurité ou problématique des résistances sociales et populaires en Oranie (1881-1914), Thèse de Magister Université d'Oran, Juin 1997.
- **CHARPENTIER** (L).- Précis de législation algérienne et tunisienne, Paris, 1899.
- **CHARNAY** (J.P). - La vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence de la première moitié du XXè siècle. Paris, P.U.F, 1965, 393p.

- **COLLOT** (Claude). - «Le régime juridique de la presse musulmane algérienne » (1881-1962) ; In R.A.S.J.E.P, n°2, 2ème trimestre 1969, p.p. 345-405.
- **COLLOT** (C). - Les institutions algériennes pendant la période coloniale, Alger, 1977, O.P.U, 226p.
- **COLLOT** (C) & **HERNY** (J). - Le mouvement national algérien (textes 1912-1954) O.P.U, Alger, 1978, 343p.
- **COLLONAT** (F) - Les instituteurs algériens (1883-1939), Alger. O.P.U. 1975, 239p.
- **COPPOLANI** (X) & **DEPONT** (O). - Les confréries religieuses musulmanes. Alger, 1897, 576p.
- **CORRIERAS** (J). –«L'assimilation des arabes est-elle possible ? » ; In B.S.G.A. d'Oran, 1904, pp.140-170.
- **COUR** (A). – « Recherches sur l'état des confréries religieuses musulmanes en Novembre 1914 » ; In R.A, 1921, pp.85-139 et de 291 à 334.
- **DECROUX** (Paul) - «Les algériens musulmans au Maroc, conditions juridiques et sociales ». Ext. du "Recueil de législation et de jurisprudence marocaine" , Boulogne sur seine, 1938, 114p.
- **DEMONTES** (V).- Le peuple algérien, essai de démographie algérienne. Alger, 1906, 619p.
- **DEMONTES** (V).- L'Algérie économique: tome II, les populations algériennes, 1923, 498p.
- **DEPONT** (O). - «Le panislamisme et la propagande islamique. In Revue de Paris, Novembre 1899.
- **DEPONT** (O) & **COPPOLANI** (X). - Les confréries musulmanes, Alger, 1897, 57?p.
- **DESPARMET** (J). - La turcophie en Algérie ; In B.S.G.A, 1916, (pp.1 à 25) et 1917 (pp.1-88)
- **DESPARMET** (J). - La réaction linguistique en Algérie ; In B.S.G.A. 1932, pp.173-183.
- **DJEGHLOUL** (A.E.K). - Si M'hamed Ben Rahal et la question de l'instruction des algériens (1886-1925), Majallat Et-Tarikh, n°4, C.N.E.H., Alger, 1977.
- **DJEGHLOUL** (A.E.K). - «La formation des lettrés modernes algériens » (1880-1930); In travaux du laboratoire d'histoire et d'anthropologie sociale et culturelle (C.R.A.S.C) Oran, O.P.U (Alger) n°04-88, pp.7-9.
- **DJENDER** (M). - Introduction à l'histoire de l'Algérie, 2ème édition, Alger, 1991, 210p.
- **DJERBAL** (D). - Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (subdivisions de Mascara et Sidi Bel Abbès) :1850-1920. Thèse, Paris VII, 1979, 373p.
- **EMERIT** (Marcel). - L'Etat intellectuel et moral en Algérie en 1830, n R.H.M.C, 1954.

- **ENCYCLOPEDIE** de l'Islam. - Dictionnaire géorgraphique, ethnographique et biographique des pays musulmans, 1ère edit. (1913-1938).
- **EXODE** (L') de Tlemcen en 1911. - Publication officielle du gouvernement général. Rapport et annexes. Beaugency, 1914, 136p.
- **FEKAR** (Ben Ali). – «La représentation des musulmans Nord Africains »: In revue du monde musulman, 1909.
- **FOURMESRAUX** (E). - L'instruction publique en Algérie (1830-1880), Paris, 1880, 39p.
- **FREMEAUX** (J). - Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, et Denoël, Paris, 1993, 310p.
- **GALLISSOT** (René). - Les classes sociales en Algérie ; In « L'homme et la société », n°14, Octobre 1969.
- **GHALEM** (M). - La résistance à la conscription obligatoire en Oranie. Thèse de 3ème cycle, 2 Tomes, Université, Paris VII, 319 p.
- **GOLDZEIGUER** (Annie-Rey). - La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870, SNED, Alger 1977, 814p.
- **GOUVION** (Marthe & Edmond). - Kitab Aâyane el Marhariba, Alger, 1920, 219p.
- **GRAND-GUILLAUME** (G). - Nédroma, l'évolution d'une médina, Leiden, E.J. Breil, 1976, 195p.
- **HAMET** (Ismaêl). - Les musulmans Français du Nord de l'Afrique, Paris, A.Colin, 1906, 316p.
- **HELLAL** (Amar) - Les étudiants arabophones algériens (1870-1916), Thèse de doctorat, Université de Provence, 2 vol. Nov. 1983.
- **ISNARD** (H). - La vigne en Algérie. Etude géographique. Gap, tome I, 1951 ; Tome II. 1954.
- **JULIEN** (Ch.A). - Histoire de l'Algérie contemporaine, tome I: La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), Paris, P.U.F, 1979, 632p.
- **LACHEREF** (M). - L'Algérie : «Nation et Société », Maspéro, Les cahiers libres, Paris, 1969, 346p.
- **LACHEREF** (M). - «Réflexions sociologiques sur le nationalisme et la culture en Algérie ; In Temps Moderne (Mars 1964), pp. 1629-1660.
- **LARCHER** (E) & **RECTENWALD** (G). - Traité élémentaire de la législation algérienne, 3 Tomes, Paris, 1929.
- **LAUNAY** (M). - Paysans algériens. « la terre, la vigne et les hommes » ; Ed. Seuil, Paris, 1963, 431p.
- **LEHON** (A). - Enquête agricole. Algérie, Oran, Alger, Constantine, Paris 1870, 2 volumes, 471 p et 930p.
- **LEROY-BEAULIEU** (F). - L'Algérie et la Tunisie, Paris, 2ème édition 1897.
- **LESPES** (René). - Oran, étude de géographie et d'histoire urbaine. Coll. Du centenaire, Fontana – Alger, 509p.
- **LESPES** (R). - La population d'Oran de 1831 à nos jours (D.A.W.O. côte 1451).

- **LOUKIL** (Y). - Mazouna, ancienne capital du Zahana, Alger, 1912, 50p.
- **MASSE** (A). - «Les études arabes en Algérie » ;In Revue Africaine, n° de 1933.
- **MERAD** (Ali). - «La formation de la presse musulmane en Algérie (1919-1939)» ; In I.B.L.A, n° 105, 1964, pp.9-29.
- **MEYNIER** (G). - L'Algérie revelée. La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXè siècle (Thèse). Imp. Genève (Suisse), 1981, 731p.
- **MICHAUX-BELLAIRE** (Edmon). - «Les Musulmans d'Algérie au Maroc » ; In Archives marocaines, Paris, 1907, pp.1-115.
- **NOUSCHI** (A). - La naissance du nationalisme algérien (1914-1954). Edition de minuit, Paris 1962. 162p.
- **NOUSCHI** (A). **PRENANT** (A) & **LACOSTE**. - L'Algérie passé et présent, Paris, 1962, 162p.
- **PERVILLE** (Guy). -Les étudiants musulmans algériens de l'Université française, (1908-1962), Thèse d'histoire, E.H.E.S.S., 1978 (2ème édit. 1984. C.N.R.S, 346p).
- **PEYERIMHOFF** (M.D). - Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895. Alger, 1906, 2 vol. (363+601p).
- **PRENANT** (A). - Nédroma, étude urbaine, D.E.S., Paris, 1956. 116p.
- **POULARD**. - L'enseignement par les indigènes en Algérie. Thèse de droit, Alger, 1970.
- **POUYANNE** (J). - La propriété foncière en Algérie, Alger, 1900, 1120p.
- **REPERTOIRE STATISTIQUE**. - Des communes de l'Algérie, (2 Décembre 1936). Alger, HEINTZ, 1937.
- **RECTENWELD** (G) & **LARCHER** (E). - Traité élémentaire de la législation algérienne, 3 Tomes, Paris 1929.
- **SAHLI** (M.C). - Décoloniser l'histoire. Introduction à l'histoire du Maghreb, Paris, Maspéro, 1925, 151p.
- **SARI** (Djilali). - Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale, Alger, S.N.E.D, 1977, 245p.
- **SARI** (Dj). - Le désastre démographique, Alger, S.N.E.D, 1983, 318p.
- **TINTHOIN** (R). - L'Oranie, sa géographie, son histoire et ses centres vitaux, Ed. Fouque, Oran, 1952.
- **TURIN** (Yvonne). - Affrontement culturels dans l'Algérie coloniale, Ecoles, médecines, religion, 1830-1880. Edit. Marpéro, Paris, 1971, 434p.
- **VALEROY** (L)& **BENSADOUN**. -L'Oranie biographique (1934-1935), Heintz, Oran, 1936.
- **ZABOROWSKI**. - « L'enseignement coranique et les écoles françaises d'indigènes en Algérie »; In revue scientifique (revue rose), n°19, 13 Mai 1899.10p.

DÉPARTEMENT D'ORAN



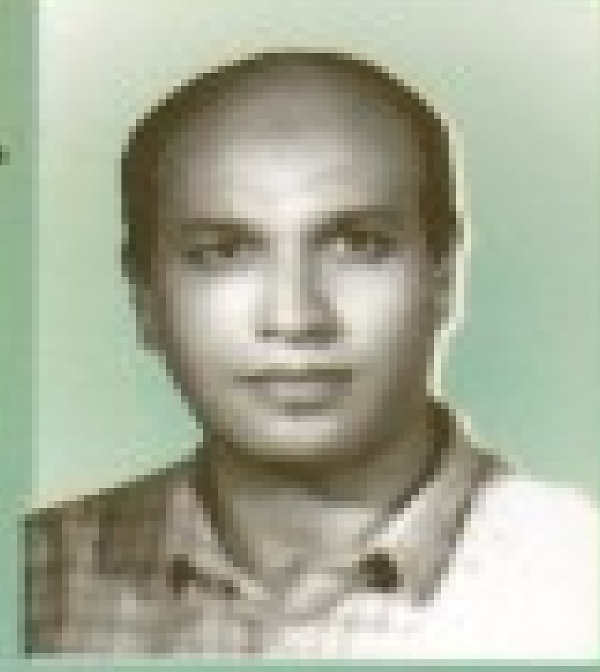
Bernard (P) et Redon (F), l'Algérie. Histoire, Colonisation, Géographie, Administration, Nouvelle édition, Alger, 1949. P155.

الفهرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

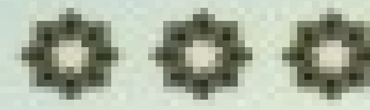
الفصل الخامس



الدكتور إبراهيم مهديد

الباحث من مواليد 1950، تحصل على شهادة الدراسات المعمقة في كل من جامعة وهران (1979) وجامعة باريسVII (1981)،

يحمل شهادة الماجستير (1986) وشهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر (2000)، أنتدب إلى جامعة صوربونIII بين 1990 و1993، أشرف على عدة مشاريع بحث، وهو **مختص** في أرشيف ومصادر تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962).



المجتمع، الثقافة والهوية هي أسس هذا الإنجاز الذي نضعه بين أيدي الأكاديميين والباحثين الجامعيين والقراء؛ وهو العمل الذي ارتكز على رصيد أرشيفي هام وواسع لدى "مركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس" الفرنسية والأرشيف الوطني بباريس والأرشيف الجهوي بولاية وهران.

عندما نقارب كلا من "المجتمع" و"الثقافة" و"الهوية" خلال فترة 1850-1919 فإن البحث يهدف أساسا إلى لمس النتائج المختلفة التي لحقت بالشعب الجزائري والتي ترتبت جراء عملية الاستعمار الكولونيالي في هذه الناحية من الوطن، القطاع الوهراني.

استطاع المجتمع الجزائري أن "يرمم" عموما -بدآبة وبصعوبة- فئاته الاجتماعية المختلفة، (أرستقراطية ريفية وبرجوازنية حضرية وغيرها)، رفقة أطره النهضوية الأولى إذ حاولت كلها أن تسترجع ما فقدته القوى السابقة (المقاومات الشعبية المسلحة) وأن ترسم ملامح هويته داخل ما نسميه "بتبلور الوعي السياسي-الديني والثقافي" مع تدشين مرحلة حوار تاريخي تميزت به الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة ما قبل العالمية الأولى (1914-1918) وخلال مرحلة لاحقة (1919-1939).

منشورات دار الأديب